www.kassioun.org

956

الاثنين 9 آذار 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



«مصنع النهب» السوري... والأسمدة مثال آخر

[12]

الافتتاحية

اتفاق موسكو والخيبة المريرة

شكّل الاتفاق الموقع بين الرئيسين الروسي والتركي يوم الخامس من آذار الجاري، صدمة كبيرة، بل وخيبة أمل مريرة للأمريكي، وللمتشددين المعادين للحل السياسي من طرفي الأزمة السورية، والذين كانوا يأملون أن تصل الخلافات بين روسيا وتركيا إلى حدود تفجير أستانا نهائياً، بل وربما تفجير تركيا نفسها من الداخل.

خيبة الأمل بدت واضحة في الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي ضد الاتفاق، وقبل ذلك في الحماس منقطع النظير لتشييع أستانا نحو مثواها الأخير.

أول ما ينبغي قوله بخصوص الاتفاق، هو أنه ليس اتفاقاً جديداً من حيث الجوهر، بل هو بالضبط تثبيت لاتفاق سوتشي نفسه، مع بعض الإضافات التفصيلية حول آليات التنفيذ النهائي. أي إنّ ما يُعطي هذا الاتفاق زخمه ليس ما يحتويه من تفاصيل، بل توقيته والسياق الذي جاء ضمنه.

لا يغيب عن بال أي متابع حصيف أنّ واشنطن وعملاءها من الأطراف المختلفة قد ركّزوا جهودهم طوال الفترة الماضية على تصعيد التوتر بين روسيا وتركيا يوماً بعد يوم، وبشكل حثيث، أملاً في الوصول إلى عتبة التفجير. وفي السياق فقد جهّزوا خططاً متكاملة ومحكمة «من وجهة نظرهم»، تضمنت عدداً كبيراً من أفعال وأدوات التصعيد التي سيأتي يوم يجري كشفها بشكل أوضح.

نتيجة كل ذلك لم تكن صفراً بالميزان الأمريكي، بل على العكس تماماً فقد جاءت النتيجة سالبة وبقيمة كبيرة؛ فالحجر الذي يوضع في وجه عجلة التاريخ بغرض إيقافها، إنْ لم يتمكن من ذلك، فإنّه سيتحول إلى مصدر لقوة كامنة إضافية تكتسبها تلك العجلة بأن تقفز عالياً ثم تعود إلى دورانها بتسارع أعلى. وبالملموس، فإنّ صيغة أستانا لم تعد قابلة للمساس بها، بل أنجزت بعد هذه الضربات تفاهمات أعمق من كل تفاهماتها السابقة، وباتت منيعة بشكل كامل أمام أية محاولات غربية لزعزعتها.

أهم من ذلك، أنّ الطريق أمام أستانا بات ممهداً نحو إزالة آخر العثرات أمام وصولها إلى تنفيذ شامل للقرار 2254؛ عثرات من طراز النصرة وشبيهاتها، والاحتلال الأمريكي لقسم من شمال شرق سورية.

اللافت في العاصفة التي مرت بها أستانا خلال الأشهر الماضية لتخرج أقوى، أنّ المتشددين في الطرفين لم يدّخروا جهداً في مناصرة الأمريكي بشكل مباشر أو غير مباشر في الهجوم على أستانا. وفي السياق يمكننا تمييز صدى الهمسات التي ألقيت في أذن الائتلاف قبيل الاتفاق، والتي أقنعتهم بأن أستانا قد انتهت، وبدأوا ببناء سلوكهم السياسي على هذا الأساس، ليكبّلوا أنفسهم بجملة تصريحات باتت الآن مدعاة للسخرية... وهذه ليس المرة الأولى التي تهمس الجهة نفسها في أذنهم كذباً، ويصدقونها ويقعون في الحفرة نفسها! المتشددون على الطرف المقابل لم يكونوا أحسن حالاً؛ إذ رفعوا رهانهم على انفراط عقد أستانا، إلى حدود الرهان بكل شيء تقريباً...

إنّ تطويق العدوان التركي وإعادة الأمور إلى نصابها ضمن اتفاقات سوتشي ومسار أستانا، وهو ما جرى تكريسه عبر اتفاق موسكو الأخير، ليس إلا خطوة كبيرة وحاسمة باتجاه الوصول إلى إنفاذ 2254... ولا عجب إذاً أن تخيب آمال كثيرين!

شؤون عمالية



مجلس الدولة يلغي الموافقات الأمنية

02

ملف «سورية 2020»



اتفاق موسكو: «قطة سوداء مرّت بيننا»

06

شؤون محلية



جنون الأسعار والجور الحكومي

10

شؤون عربية ودولية



الصراع الفلسطيني وأزمة الكيان الصهيوني الأخيرة

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



التقرير الاقتصادي والحلول الحقيقية

التقرير الاقتصادي المقدم للمؤتمر العام لنقابات العمال يحوي بين صفحاته الكثير من المؤشرات الاقتصادية الدالة على واقع الاقتصاد السوري، وهذه المؤشرات التي حواها التقرير ليست أرقاماً وجداول تعكس حالة التراجع في النتائج العامة على الصعيد الإنتاجي والضريبي والمعيشي لعموم فقراء الشعب السوري، وبالتالي انعدام العدالة الاجتماعية من حيث النسبة بين ما يحصل عليه الفقراء ونسبة حصتهم من الدخل الوطني، إلى ما يحصل عليه حيتان المال، والمعبر عنها بالنسبة المختلة بين الأجور والأرباح منذ عقود لصالح الأرباح حيث يعكس ذلك نسبة النهب العالية الجارية.

الجهود المبذولة في إعداد التقرير واضحة، وهو الأول الذي تقدمه النقابات بما جاء فيه من أرقام ومقارنات دالة على عمق الأزمة التي يعيشها الاقتصاد السوري، وكذلك شعبنا، جراء السياسات الاقتصادية التي عمل بها وأوصلتنا إلى ما نحن فيه.

بعض ما جاء في التقرير:

تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

تشير التقديرات إلى تراجع قيمة الناتج المحلي إلى النصف.

القرارات والإجراءات لم تكن كافية لوقف الارتفاع غير المسبوق للأسعار في الأسواق المحلية.

تشير التقديرات إلى تراجع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 8% سنوياً بحلول عام 2018 نتيجة تراجع معدلات الصرف وتراجع الإنتاجية ومجمل عوامل الإنتاج.

يساهم ذوو الدخل المحدود والفقراء والطبقة الوسطى بما يتجاوز 85% من الضرائب والرسوم.

قُدر حجم التهرب الضريبي السنوي قبل الحرب بنحو «200 مليار ل.س» وتساوي نسبة 8% من الناتج المحلي.

المعدّلات الضريبية منذ عام 2003 لغاية 2018 نجد أن الإصلاح الضريبي في سورية اقتصر على تخفيضات ضريبية لصالح الشركات الخاصة مقابل رفعها على الرواتب والأجور.

انخفاض نسبة كتلة الرواتب والأجور من 34,18% عام 2011 نسبةً إلى النفقات الجارية إلى 17% عام 2019، وهي أدنى نسبة وصلت إليها مخصصات الرواتب والأجور من الإنفاق الجاري.

إن جملة ما عرضناه لبعض ما جاء في التقرير الاقتصادي تعكس حجم الكارثة التي أوصلتنا إليها السياسات الاقتصادية الليبرالية، والتي لم يشر التقرير إلى مسؤوليتها عن هذا الوضع وتم تحميل المسؤولية الأساسية لظروف الحرب والحصار وما يجري في الجوار، وهذا كلُّه صحيح، ولكنه جزء من المسببات التي نعيشها، وكان الأمر يحتاج إلى موقف لمجابهة تلك المخاطر الكارثية التي يعيشها شعبنا والطبقة العاملة، فالتوصيف الذي قُدّم مهمٌ من حيث الشكل والمعطيات، والحلول الاقتصادية والإجرائية التي طرحت تحت بند المقترحات والتوصيات لن تغيّر من واقع الحال بشيء، لأن الحل للمشكلات الاقتصادية هو حل سياسي بالدرجة الأولى، لتتمكن الطبقة العاملة وفقراء الشعب السوري من الدفاع عن حقوقهم وحصتهم الحقيقية المنهوبة مما ينتجون، وهذا يتطلب برنامجاً كفاحياً سياسياً اقتصادياً تتبناه الطبقة العاملة من أجل عملية التغيير المطلوبة والتي من ضمنها، تغيير المؤشرات الاقتصادية التي ذكرها التقرير.

مجلس الدولة يلغي الموافقات الأمنية



القضاء الإداري يحسم الجدل أخيراً ويطبق الدستور السوري وينصف العمال، فبحسب رأي الإدارة المختصة بقسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة وبعد الاطلاع على كتاب رئاسة مجلس الوزراء ذي الرقم 1/10042 تاريخ 2019/7/16 فقد أعطى قسم الفتوى والتشريع الرأي القانوني حول موضوع جواز إعادة استخدام العامل المصروف من الخدمة بعد صدور قرار قضائي بإعادته إلى العمل، وإلغاء قرار الصرف من الخدمة، وذلك في ضوء عدم الموافقة من الناحية الأمنية على إعادته إلى عمله.

■ أديب خالد

حيث جاء في قرار مجلس الدولة التالي:

من حيث إن المادة الأربعين من دستور الجمهورية العربية السورية نصّت على أنّ «العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين، ويتولى القانون تنظيم العمل وشروطه وحقوق العمال».

ومن حيث إن القانون الأساسي للعاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم 50 لعام 2004 حدد في المادة السابعة منه الشروط التي يتعين توافرها فيمن يُعيَّن في إحدى الوظائف، ومن المعلوم أن هذه الشروط هي التي يتعين توافرها بالعامل المعاد إلى الخدمة وأنه بمراجعة الشروط الواردة بالمادة السابعة السالفة الذكر، فإنه يتَّضح أنَّ الموافقة الأمنية لم ترد ضمن الشروط اللازمة للتعيين باعتبار أنَّ المشرِّع حدد هذه الشروط على سبيل الحصر، وبالتالي، فإن الأسس والمعايير التي خطها المشرع واعتمدها أساساً للتوظيف لا يجوز التوسع فيها وإضافة شروط أخرى لم يلحظها المشرع.

وفضلاً عمّا تقدم فإن كتاب وزير الإدارة المحلية والبيئة تاريخ 2018/2/20، ورد فيه أن كتب السيد الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء رقم /و ح/ تاريخ 2018/2/7 ورقم 1/2037/ تاريخ 2018/2/11 ورقم 1/2152/ تاريخ 2018/2/14 تضمنت أنه لا داعي لمخاطبة الأمن الوطني والحصول على الموافقة الأمنية لحالات الإعادة إلى العمل وما يماثلها والتعيين والتثبيت والتعاقد وتجديد التعاقد والاستقالة وتصفية الحقوق التأمينية للعاملين ما لم ترَ الجهة العامة خلاف ذلك، لا سيما بمعرض علاقة صاحب العلاقة بالأحداث الجارية.

الأمر الذي يُستدل منه على أنَّ الموافقة الأمنية ليست من الشروط اللازمة للتعيين أو الإعادة إلى العمل، فضلاً عمّا تقدم فإنه قياساً على ذلك، ومن باب أولى فإنه لا داعي لمخاطبة مكتب الأمن الوطني والحصول على الموافقة الأمنية في حال صدور حكم قضائي قطعي بإعادة العامل إلى عمله، باعتبار الحكم القضائي المكتسب الدرجة القطعية هو عنوان الحقيقة وواجب التنفيذ، وأن المادة الثامنة والثلاثين بعد المئة من دستور الجمهورية العربية السورية نصت بالبند /2/ منه على أن الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية أو تعطيل تنفيذها جريمة يعاقب مرتكبها وفق أحكام القانون.

ولهذه الأسباب أقرَّت اللجنة المختصة الرأي التالي:

أولاً: إن القانون الأساسي للعاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم /50/ لعام 2004 حدد الشروط اللازمة للتعيين على سبيل الحصر وليس بينها الموافقة الأمنية.

ثانياً: إنَّ الشروط اللازمة للتعيين هي ذات الشروط اللازمة للإعادة إلى العمل.

ثالثاً: إن الحكم القضائي المكتسب الدرجة القطعية هو عنوان الحقيقة وواجب التنفيذ.

إن هذا القرار لمجلس الدولة لا يلغي الموافقة الأمنية، وإنما يمكن له أن يمتد إلى أي شرط يمكن أن تضعه السلطة التنفيذية لعودة العامل إلى عمله، بما أنَّ هذا الشرط ليس وارداً في قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم /50/ لعام 2004.

وهذا يشمل بالطبع إلغاء الدراسات الأمنية قبل التعيين والتي تتبعها الأجهزة الأمنية كإجراء قبل التعيين لأن هذا الإجراء غير وارد في الشروط العامة للتعيين الواردة على سبيل الحصر في المادة السابعة من قانون العاملين بالدولة رقم 50 لعام 2004.

المادة 137 ليست دستورية

كذلك يصبح غير مشروع لا دستورياً ولا قانونياً لجوء رئيس مجلس الوزراء إلى المادة 137 من قانون العاملين الأساسي بالدولة لتسريح العمال الذين جرى إعادتهم إلى العمل بموجب حكم قضائي، لأن تطبيق هذه المادة يتعارض مع النص الدستوري الذي ينص على أنّ الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية القطعية جريمة يعاقب عليها القانون وهي عنوان للحقيقة وواجبة التنفيذ.

السياسة الاجتماعية في معايير العمل

تتطلَّع الطبقة العاملة إلى العدالة الاجتماعية التي تمكِّن العمَّال في سوق العمل أن يطالبوا بنصيبهم العادل من الثروة الوطنية التي تتحقق بفضل عملهم، إن تحقيق العدالة الاجتماعية ذو أهمية عالية، وخاصة مع تزايد عدم المساواة في توزيع الثروة الوطنية، وهو ما يشكل تهديداً كبيراً وخطيراً للتماسك الاجتماعي في المجتمع ويعيق النمو الاقتصادي، إننا نشهد اليوم وضعاً خطيراً من حجم النهب والفساد غير المسبوقين، والسؤال الأكثر إلحاحاً أمام النقابات كيف يمكن لها التصدي لهذه الآفة الخطيرة، وتوفير الإمكانات لتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل هذه الظروف الأكثر تعقيداً من أي وقت مضى؟



نبيل عكام

تعمل منظمة العمل الدولية منذ تأسيسها على تحقيق العدالة الاجتماعية وقد عملت منظمة العمل الدولية على تطوير معايير العمل لتوفير نظام عالمي من القواعد والأسس بشأن العمل وظروف وشروط العمل، والسياسة الاجتماعية التي تهدف إلى التغلب على كافة أنواع المشاكل الناشئة عن العمل على المستوى الوطني، وهذا من إستراتيجيات منظمة العمل الدولية من أجل القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وضمان تأمين العمل لكافة الناس بكرامة وسلامة، وتتضمن العدالة الاجتماعية تحقيق القواعد التالية تأمين العمل اللائق وخلق فرص العمل والحماية الاجتماعية، والحق في العمل والحوار الاجتماعي، إضافة إلى سياسات التشغيل وسياسات العمل والأسرة ومن هذه الاتفاقيات التي أقرتها منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم 122 لعام 1964 بشأن سياسة العمالة، وتتعلق هذه الاتفاقية بالإدارة السديدة وتدعو إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، والتي يختارها طالب العمل بكل حرية كما تهدف إلى توفير فرص عمل لكافة طالبي العمل، وسهولة الحصول على العمل، وأن يكون هذا العمل منتجاً إلى أقصى حد ممكن، وأن تتوفر أفضل فرصة ممكنة لشغل الوظيفة التي تناسب قدرات طالب العمل ومؤهلاته، بحيث يكون هذا العمل مناسباً له، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي، وصدرت التوصية رقم 169 لعام 1984 المكملة لهذه الاتفاقية والتي أكَّدت على أهمية وضع السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للنهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة، وينبغي أن تهدف إلى ضمان المساواة في الفرص وسهولة الحصول على هذا العمل والتدريب والترقي في المجال المهني.

تدعو التوصية الدول بالإضافة إلى ذلك إلى اتخاذ تدابير لتأمين احتياجات جميع فئات الأشخاص وخاصة الذين كثيراً ما يواجهون صعوبات في العثور على عمل دائم، كالنساء والشباب من العمال والمعوقين والعمال العاطلين عن العمل.

أما التوصية رقم 198 الصادرة عام 2006 بشأن علاقة الاستخدام، كان الهدف من هذه التوصية حماية العمال الذين يواجهون إشكالات وصعوبات في تحديد علاقة الاستخدام أو عدم وجود علاقة عمل أصلاً، وكذلك في الحالات التي تكون فيها حقوق العمال غير واضحة، وكذلك التزامات أصحاب العمل اتجاه العمال غير واضحة، أو الحالات التي يعمل فيها أصحاب العمل على إخفاء علاقة العمل، وعندما تكون هناك نواقص أو قيود في الأنظمة والقوانين، أو الخلل في تطبيقه وتؤكد التوصية على أن تكون لدى الدول سياسة وطنية تضمن حماية حقيقة وفعَّالة للعمال الذين يقومون بالعمل من خلال علاقة العمل. فالحدُ الأدنى العادل للأجور وإيجاد المساواة لدى العمال وتحسين أدائهم، فتحقيق المساواة في مكان العمل له فوائد اقتصادية كبرى، وأصحاب العمل الذين يطبقون المساواة يستطيعون الوصول إلى يد عاملة أكثر تنوعاً وأعلى جودة، والعمال الذين يتمتعون بالمساواة يشعرون بمزيد من الاستقرار الاجتماعي، كما أنَّ الاستثمار في التدريب المهني يمكن أن يؤدي إلى تأمين جانب مهم من جوانب العدالة الاجتماعية، ووجود يد عاملة أفضل تدريباً وذات مستويات أعلى في التشغيل. وكانت الاتفاقية رقم 156 لعام 1981 قد أكدت على إيجاد مساواة فعلية في فرص العمل والمعاملة بين العمال من الجنسين، وتمكين الأشخاص الذين يرغبون في العمل، من ممارسة حقهم في ذلك دون أن يتعرضوا للتمييز، وتطالب الاتفاقية الحكومات أيضاً الأخذ بعين الاعتبار احتياجات العمَّال أصحاب المسؤوليات العائلية عند وضع السياسات الاجتماعية، وأنْ توفر التسهيلات لخدمات المجتمع العامة والخاصة كرعاية الأطفال والخدمات الأخرى للأسرة .وأخيراً، نقول لا يمكن تحقيق التنمية على حساب العدالة الاجتماعية.

الطبقة العاملة



الإضرابات والمظاهرات في كمبوديا

في كمبوديا ارتفع عدد الإضرابات والمظاهرات بشكل ملحوظ في عام 2019، وقال اتحاد العمال الكمبودي «إن هذا الارتفاع حدث على الرغم من القمع المستمر الذي تمارسه السلطة ضد العمال الذين مُنعوا من التنظيم بحرية» وقال تقرير سنوي نشر الشهر الماضي في كمبوديا «إن 75 إضراباً و11 مظاهرة قد نُفذت العام الماضي مقارنة بالعام 2018 الذي نُفذ فيه 45 إضراباً وخمس مظاهرات» وقال رئيس اتحاد العمال «لقد اعتدنا على وجود مئات حالات الإضرابات والمظاهرات، ويمكن للعمال ممارسة حرياتهم بحرية، لكن الأمر مختلف الآن» وقال «إنه لا يحصي كل الإضرابات والمظاهرات في سجلاته، وطالب الوزارة بمعاملة العمال بإنصاف أثناء النزاعات مع أرباب عملهم». وقال مدير مجموعة حقوق العمال المركزية «إنَّ القانون الجديد جعل من الصعب على العمال ونقاباتهم تنظيم إضرابات ومظاهرات».



إضراب عمال الشرق الجزائري

دخل إضراب عمال شركة البناء والعمران للشرق بسطيف، أسبوعه الثاني على التوالي، احتجاجاً على رفض إدارة الشركة الاستجابة لمطالب العمال المهنية والاجتماعية التي وصفتها النقابة بالمهضومة، هذا ويستمر العمال منذ تاريخ الرابع والعشرين من شهر شباط المنصرم في إضراب مفتوح دعت إليه النقابة، وهددت النقابة باستمرار الإضراب حتى تتم الاستجابة لجميع المطالب التي تقدمت بها، وفي مقدمتها دفع الأجور المتأخرة منذ أكثر من أربعة أشهر، فيما أكد العمال أنهم على استعداد لنقل حركتهم الاحتجاجية إلى أعلى مستوى. وقالت النقابة إن إدارة الشركة تتبع سياسة «الطرشان»، ولا تأخذ مطالبنا على محمل الجد، حيث تقوم بإجهاض جميع المبادرات التي نجمت عن المفاوضات مع الإدارة والنقابة.



السودان يرفع الحد الأدنى للأجور

بعد إضراب– دام ثلاثة أيام– قام به عمال السكك الحديدية في السودان، عملت الحكومة السودانية على رفع الحد الأدنى للأجور، وأوضحت الحكومة أنّ الحد الأدنى وهيكل الأجور المُوحّد سيطبق على جميع العاملين بالدولة، كما قامت برفع الإعانة الشهرية إلى ألفي جنيه، والتي ستُطبّق اعتباراً من أول آذار، هذا وكان عمال السكك الحديدية في شمال البلاد وعمال وسائقو الباصات في كل أنحاء البلاد، قد نَّفذوا إضراباً احتجاجاً على ضعف الأجور وعدم حصولهم على الحوافز المجزية، إضافة إلى غياب التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وتسبب الإضراب في نقص إمداد العاصمة السودانية الخرطوم وكافة مدن البلاد بالمواد التموينية من قمح وغيرها من السلع الضرورية، كما أدى كذلك إلى فقدان في المواد البترولية كالبنزين وغيرها.



إضراب عمال حقول في اليمن

يواصل عمال حقل بئر ناصر والمناصرة التابع للمؤسسة العامة لمياه عدن إضراباً لليوم السابع على التوالي، وذلك بسبب الإجراءات التعسُّفية التي قامت بها الإدارة العامة للمؤسسة العامة للمياه ضدَّ العمال في المؤسسة، هذا وكان قرار الإضراب المفتوح قد نُفذه جميع العاملين بسبب ما يتعرضون له من عدم استجابة لمطالبهم وحقوقهم، وطالبوا بمكافحة الفساد الذي يدمر حقول آبار الماء، كما طالب العمال السلطة المحلية والمحافظة بتغيير مدير محطة بئر ناصر، هذا وقد وعدتهم السلطة المحلية بتلبية مطالبهم وتأمين حقوقهم إثر هذا الإضراب.

المؤتمرات النقابية كيف ستكون؟



أعلن المكتب التنفيذي لنقابات العمال عن مواعيد إجراء المؤتمرات النقابية السنوية، والتي ستبدأ يوم الاثنين في جميع المحافظات، وهي المؤتمرات الأولى بعد «الانتخابات» التي جرت مؤخراً.

■ عادل ياسين

المؤتمرات تقدم عادةً تقاريرها التي تشير إلى واقع الشركات الإنتاجية والخدمية، وتتضمن التقارير أيضاً أبرز المطالب العمّالية، التي غالباً ما تكون قد طرحت في مؤتمرات الدورة الانتخابية السابقة ولم تقدم لها الحلول المطلوبة من قبل النقابيين أعضاء المؤتمرات.

تطورات كثيرة حدثت في واقع المعامل والمنشآت الإنتاجية وكذلك في واقع الطبقة العاملة، من حيث شروط العمل ومستوى معيشتها وحقوقها الأخرى التي لم ترَ النُّور، وخاصة عمال القطاع الخاص الذين يشغلون حيزاً لا يتناسب مع وزنهم الفعلي في الطبقة العاملة في إطار الهيئات النقابية المختلفة، وبالتالي قدرتهم على توصيل صوتهم وتقديم مطالبهم تكون أضعف وأقل قياساً في التمثيل الفعلي للعمال العاملين في قطاع الدولة.

قلنا إن هناك الكثير من القضايا والتطورات قد أصابت الواقع المعيشي والحقوقي للطبقة العاملة السورية، فحسب التقرير الاقتصادي المقدم للمؤتمر العام الـ27، والذي أصبح وثيقةً مقرَّه من قبل المؤتمر العام، حيث يرتب هذا على الكوادر النقابية صياغة المواقف التي من خلالها ترد الظلم والجور الذي فعلته الحكومات المتعاقبة من خلال سياساتها الاقتصادية المحابية للأغنياء الكبار منهم والصغار، على الفقراء عموماً والطبقة العاملة خصوصاً، وخاصةً بمستوى معيشتهم التي تتردى يوماً بعد يوم دون أن يكون هناك أي أفق لحلها، وفقاً لم يطرح من حلول وإجراءات مختلفة تدّعي الجهات الطارحة لها أنها ستكون حلاً للوضع المعيشي المعاش، ولكن في حقيقة الأمر هي حلول خُلبية لا ترقى إلى مستوى معاناة الناس وما يجب اتخاذه حيال النهب المتعاظم في كل المطارح الاقتصادية.

في التجارب السابقة للمؤتمرات النقابية، يطرح النقابيون ما عندهم، ويجري الرد على تلك الطروحات بطروحات أخرى، وتكون النتيجة ذهاب العمال إلى مراكز عملهم بخفي حنين، أي دون نتائج حقيقية، وهذا الواقع ولَّد عند العمَّال والكادر النقابي سنة بعد أخرى عدم رضاً عن الفائدة المرجوة بحضور المؤتمرات، طالما لا يتمكن العمال من انتزاع مطالبهم التي يكررون طرحها، وكان التعبير عن عدم الرضا مغادرة قاعات المؤتمر فرادى مما يضطر رئاسة المؤتمر الطلب بعدم المغادرة، أو إقفال الأبواب حتى لا يخرج أحد، وهؤلاء جميعاً أعضاء مؤتمر ويمثلون العمال وفقاً لقانون التنظيم النقابي، ومن المفترض فيهم المواجهة والصراع من أجل حقوق العمال والدفاع عن منشآتهم التي يعملون فيها، ولكنَّ الشكل الذي يعبرون فيه عن عدم رضاهم هو الخروج والخروج فقط.

الحكومة عبر لجنتها الاقتصادية لإصلاح القطاع العام تطرح الكثير من الحلول التي في جوهرها ليس إصلاح القطاع العام الصناعي والزراعي

لماذا نعرِّج على التجربة السابقة ؟ ولماذا نذكر بما كان يجري؟

المتابع للإعلام النقابي سيجد فيه الكثير من الكلام حول الإنجازات التي تحققت، ولكنَّ السؤال الذي نطرحه كيف انعكست تلك «الإنجازات» على مستوى معيشة العمال؟ وكيف هو العمل في المعامل القائمة من حيث الوضع الإنتاجي والحوافز وتأمين المواد الأولية، وتشغيل خطوط الإنتاج وتوفر الطاقة اللازمة لعملية التشغيل؟

الحكومة عبر لجنتها الاقتصادية لإصلاح القطاع العام، تطرح الكثير من الحلول التي في جوهرها ليس إصلاح القطاع العام الصناعي والزراعي المختلف على شكل الإصلاح المطلوب إنجازه، الحكومة عبر وزارة الصناعة لديها خطة إصلاح، وأعضاء اللجنة لديهم مقترحاتهم المختلفة التي تؤكد على ضرورة الإصلاح من خلال التشاركية مع القطاع الخاص أو الرأسمال الأجنبي أو على نظام bot كما طرح وزير المالية.

إذاً، واقع شركات الدولة هو مدار بحث وجدال، وهنا تكمن مسؤولية النقابات والكوادر النقابية في كيفية ليس الدفاع عن قطاع الدولة باعتباره ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المطلوبة التي ستؤمن حاجات الشعب السوري ليست الآنية فقط، بل المستقبلية، وأيضاً في كيفية تطويره من الناحية التكنولوجية عبر تأمين الموارد الضرورية، والكافية لعملية التجديد والتطوير وتخليصه من شوائب النهب والفساد التي عشّشت به منذ عقود لتجعله عديم القدرة على أداء مهامه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

القضية الأخرى الهامة المفترض التصدي لها، هي قضية الأجور المتناسبة مع ارتفاعات الأسعار التي أشار إليها التقرير الاقتصادي من حيث تحميل الأجور للضرائب غير المبررة ولا المقنعة، مما يفقد الأجور قيمتها الفعلية زيادة على ما تفعله الأسعار المرتفعة، وزيادة الأجور المراد النضال من أجلها لها مؤشراتها الاقتصادية والسياسية، حيث ستمول الزيادة من مصادر غير المصادر التي تعمل على أساسها الحكومة من فروقات الأسعار، أي من مصادر النهب الكبرى وهذا فعل سياسي إذا ما استطاعت الطبقة العاملة تحقيقه، لأنه سيعدل من موازين القوى لصالح الطبقة العاملة في حال استخدم العمال حقهم الدستوري في انتزاع حقوقهم بما فيها حقهم بأجور عادلة.

إنَّ المؤتمرات النقابية في حال كانت مستندة إلى دعم الطبقة العاملة ستتمكن الكوادر النقابية من طرح قضاياها المختلفة وهي واثقة من إمكانية تحقيقها كون الطبقة العاملة تعبِّر عن تلك المصالح عبر من هم مفترض أنهم يمثلونها في هذه المنابر الهامة، وفي غيرها من الأماكن التي يمكن أن تكون مكاناً صالحاً لطرح المطالب «المعامل» مثلاً، وإذا جرى خلاف ذلك فإن الهُوّة ستزداد بين العمال والنقابات، وستجد الطبقة العاملة طريقها في انتزاع مطالبها وحقوقها.

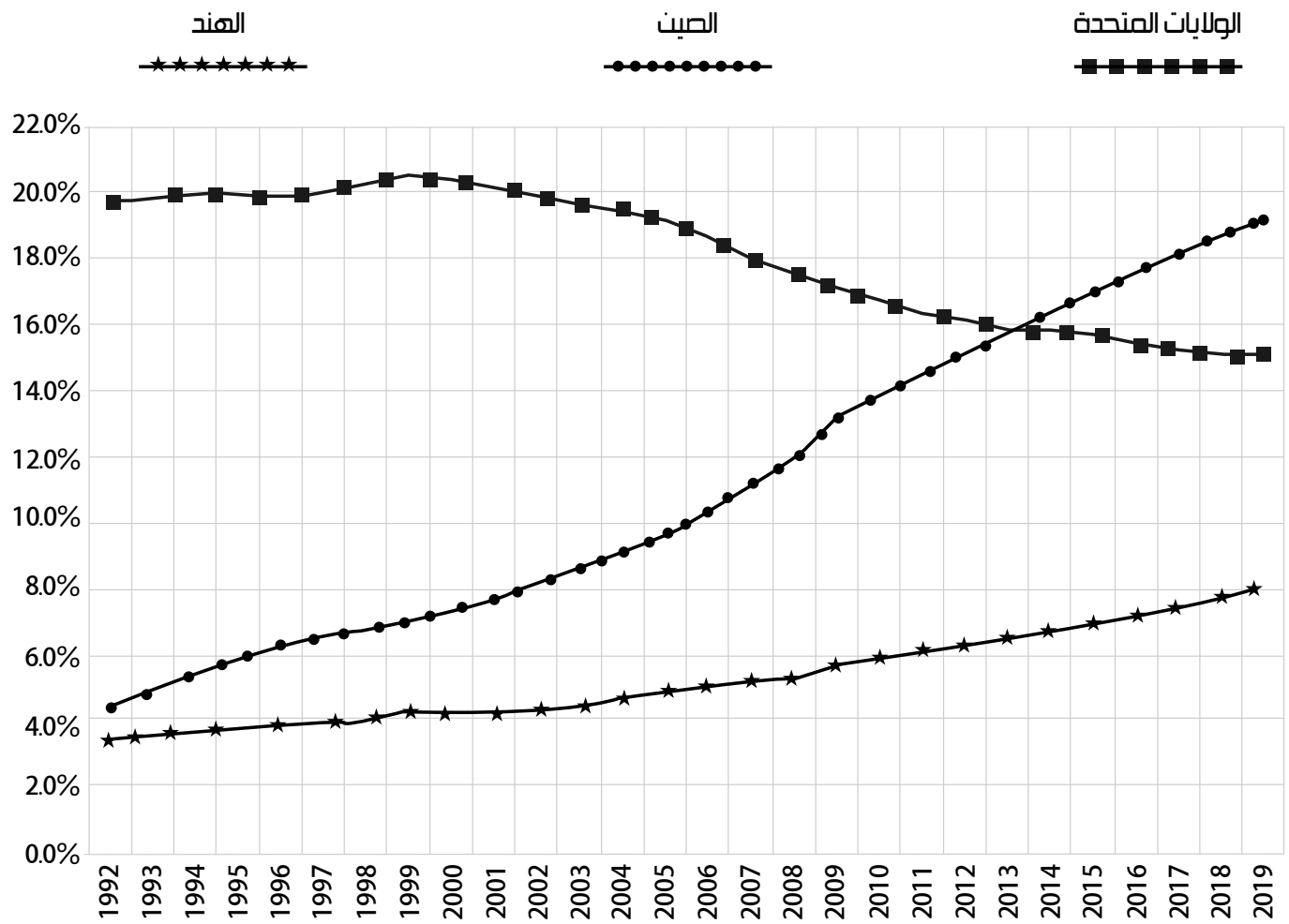
الاقتصاد العالمي يكف عن أن يكون غربياً

تمثل التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي واحدة من أهم المؤشرات على تغير ميزان القوى الدولي، فيما يلي، نستعرض ثلاثة من هذه المؤشرات التي تدعم الحقيقة القائلة بانتقال مركز ثقل الاقتصاد العالمي من الغرب إلى الشرق، وتحديداً الصين التي حققت خلال العقود الماضية قفزات واسعة، متجاوزة في العديد من المجالات نظراءها في الغرب.

■ أحمد الرز

الحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

وفقاً للقوة الشرائية «PPP»



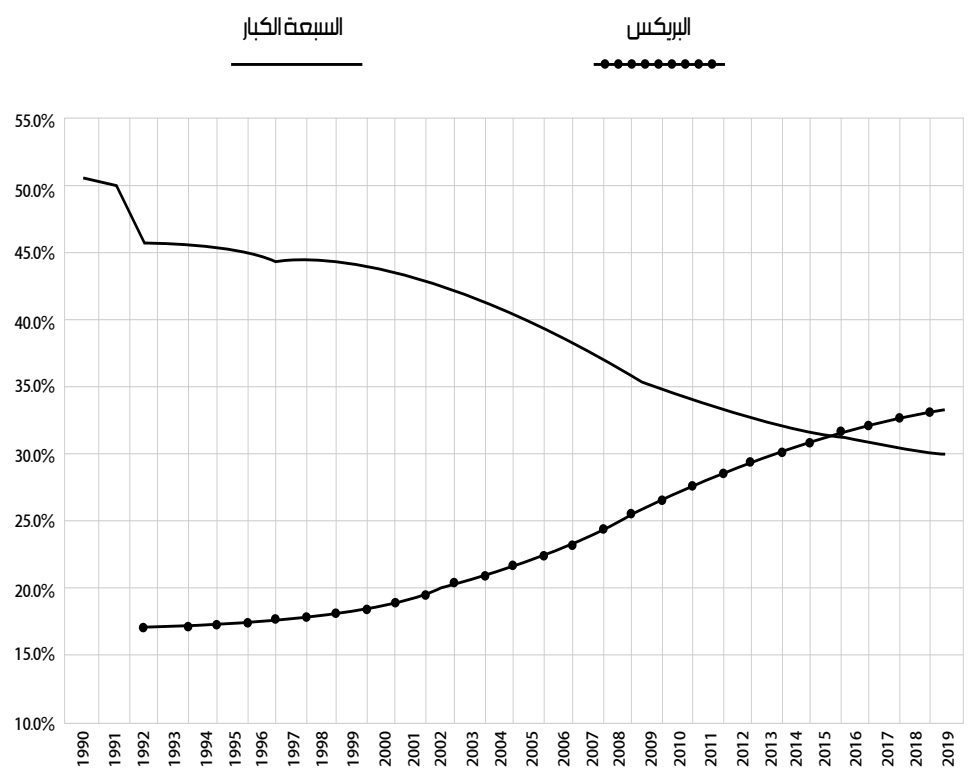
في الرسم البياني الأول، يمكننا أن نرى أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد بدأت بالانخفاض بشكل حاد منذ مطلع القرن الحالي، بينما استطاعت الصين في عام 2013 أن تتجاوز في حصتها حصة الولايات المتحدة. كما أن صعود الاقتصاد الهندي، الذي نما ببطء في الفترة ما بين 1992 و2002، وبوتيرة أسرع من 2002 إلى 2019 وصولاً إلى 19% يعدُ مؤشراً آخراً على انتقال مركز ثقل الاقتصاد العالمي إلى آسيا.

وبطبيعة الحال، يشكل الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً واحداً فقط من بين مؤشرات كثيرة، حيث أن التطور التكنولوجي قد رفع كثيراً من أهمية مؤشر حصص الدول من عدد براءات الاختراع المسجلة. وفي هذا الإطار، يتيح لنا الرسم البياني الثاني أن نلاحظ أن ما حققته الصين منذ عام 2002 يتعدى كونه مجرد قفزة ليشكّل انقلاباً حقيقياً على المستوى التكنولوجي وبراءات الاختراع التي كانت المراكز الأولى فيها حكراً على الولايات المتحدة واليابان لأكثر من أربعين عاماً. ويقدر العديد من الخبراء أن تجاوز الصين للولايات المتحدة في عام 2011 من حيث عدد براءات الاختراع، لا يمائله شيء في النطاق التاريخي سوى تجاوز الولايات المتحدة لبريطانيا في بدايات القرن العشرين، عندما بدأت أولى إرهاصات انهيار الإمبريالية البريطانية. وفي ذلك مؤشر آخر على أن عملية الابتكار التكنولوجي قد أخذت بدورها تنتقل أيضاً نحو الشرق.

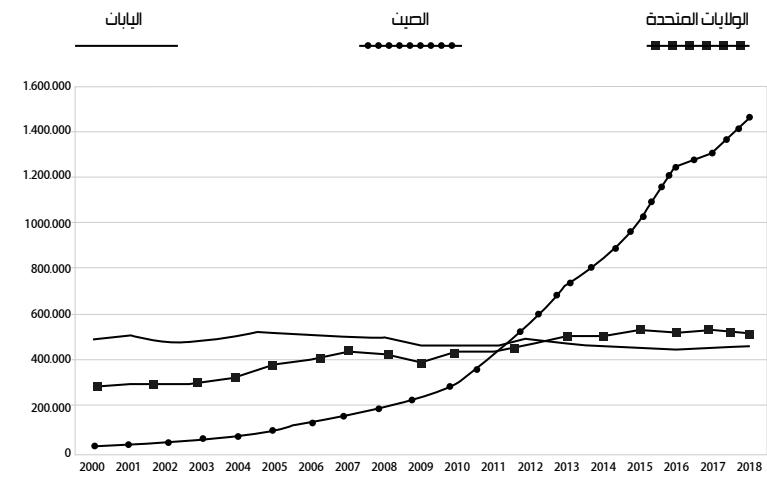
وعندما تشكلت مجموعة دول «بريك» «وذلك قبل انضمام جنوب أفريقيا»، لم تكن قد تجاوزت بعد عتبة الـ20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما كانت مجموعة السبع الكبار التي تقودها الولايات المتحدة قد بلغت حوالي 43% من هذا الناتج. غير أنه في السنوات التالية، أخذت الحصص تتبدل، إذ تمثل مجموعة «بريكس» اليوم ما يقارب 35%، بينما انخفضت حصة مجموعة السبعة الكبار إلى حدود الـ30%.

حصة مجموعة السبعة الكبار والبريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

«وفقاً للقوة الشرائية PPP»



عدد براءات الاختراع المسجلة



اتفاق موسكو: «قطة سوداء مرّت بيننا»،



نقلت صحيفتا تقويم «Takvim» والأخبار «Haberler» التركيتان، ومصادر تركية أخرى، جملة تصريحات أدلى بها أردوغان للصحفيين أثناء عودته من روسيا. ضمن هذه التصريحات، وصف أردوغان العلاقة الروسية التركية وما تعرضت له في الفترة الأخيرة قائلاً: «قطة سوداء مرت بيننا»...

■ سعد صائب

لم يعجب التصريح المشار إليه وسائل الإعلام الغربية، ولذا فإنّها غضت الطرف عنه نهائياً. ومعلومٌ أن معتقدات شعبية شرقية، بما في ذلك روسية وتركية، تفسر حدوث خلاف مفاجئ بين صديقين مقربين بأنّ قطة سوداءً مرّت بينهما؛ حيث تمثل القطة السوداء في هذه المعتقدات رمز الفتنة والشر... ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير ليعرف أيّة قطة سوداء هي المعنية بالحديث!

جوهر الاتفاق

تدقيق النظر في الخرائط والبنود المرافقة للاتفاق «الجديد»، تسمح للناظر بالوصول إلى مجموعة استنتاجات أوّلها وأهمها، هو أن الاتفاق ليس جديداً، بل هو بروتوكول إضافي تفصيلي ضمن تطبيق اتفاق سوتشي نفسه الموقع في 17 أيلول 2018. فاتفاق سوتشي نفسه، كان قد وضع مهمتين أساسيتين، فتح الطريقين M5 وM4، والتخلص من التنظيمات المصنفة إرهابية، وفقاً للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وعلى رأسها «النصرة، حراس الدّين، الإسلامي التركستاني». البروتوكول الإضافي بهذا المعنى، يمثل توضيحاً للخطوات التي ينبغي تنفيذها ضمن المرحلة القريبة القادمة للوصول لإنجاز سوتشي كاملاً، بعد أن تمّ إنجاز أجزاء منه خلال السنة والنصف الماضية.

هذا المعنى كان واضحاً في بنود البروتوكول بمقارنتها مع بنود سوتشي، وكذلك في التصريحات الروسية التي تلت الاتفاق؛ حيث أعلنت المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، صباح الأحد 8 آذار، أنه «تم في سير مباحثات الرئيسين الروسي والتركي إنجاز كل ما هو ضروري كي تتحرك تركيا على طريق تنفيذ اتفاقات سوتشي»، وأوضحت أن «هدف المباحثات لم يكن يكمن في وضع اتفاقات ملموسة وتوثيقها كتابياً، بل مراجعة جدول الأعمال بمجمله خطوة إثر خطوة من أجل إعادة إطلاق تلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها قبل سنة ونصف السنة». وختمت بالقول: «يتوجب على مباحثات رئيسي البلدين أن تدفع نحو الأمام الاتفاقات متعددة الأشكال، مثل عملية أستانا والإصلاحات السياسية الداخلية التي تهدف سورية إلى إجرائها». بما يؤكد الارتباط العميق بين مسارات أستانا وسوتشي وبين تنفيذ القرار 2254، الذي لم يغب عن أيّ اتفاق عقدته روسيا أو تصريح أدلت به بخصوص الأزمة السورية، وبوصفه الهدف النهائي الواجب التحقيق.

القطة السوداء

بالعودة إلى حديث القطة السوداء، لا ضير من استذكار بعض الأفكار التي وردت في العدد الماضي من «قاسيون» بشكل خاص، وفي مجمل الأعداد الماضية التي صدرت خلال مرحلة «مرور القطة السوداء».

أكدت افتتاحيات قاسيون، وكذلك موادها الداخلية، على أنّ اتفاق سوتشي ماض نحو التنفيذ الكامل، وأنّ عملية أستانا لنّ تتأثر بالخلاف المضخّم الجاري، بل ستخرج منه أكثر قوة وثباتاً. في الوقت نفسه، كان الإعلام الغربي والمسؤولون الغربيون والأمريكيون بشكل خاص، ومعهم كالعادة البريطانيون والفرنسيون، يتبارون في تقديم أفضل صياغة ممكنة لأوراق نعي أستانا، بل وأكثر من ذلك يراهنون على اندلاع ما يشبه حرباً مباشرة بين روسيا وتركيا.

يمكننا في السياق، أن نتذكّر «بقدر لا بأس به من الشماتة والسخرية» تصريحات مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن كيلي كرافت يوم 28 شباط الماضي، خلال جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي بعد حادثة مقتل الجنود الأتراك: «هذا الهجوم الأخير يجب أن يمثل نهاية حتمية لصيغة أستانا، وهذه الصيغة فاشلة، لا يمكن إصلاحها ولا يمكن التعويل عليها لنتوصل إلى وقف لإطلاق النار».

بات بإمكاننا اليوم القول إنّ جملة عمليات التوتير التي جرت بين الروس والأتراك كانت تمهيداً ضمن سيناريو تفجيري شامل

التصريح أعلاه، وكذلك التصريحات البريطانية والفرنسية المشابهة، باتت بعد اتفاق موسكو، وبحق، محلاً للتندُّر والسخرية. مع ذلك، لا بدَّ لنا من وضع الأمور في سياقها، وهو ما حاولت فعله قاسيون خلال العدد الماضي بشكل خاص في المادة المعنونة «واشنطن تقفز فرحاً ومن ثم جنوناً... ودائماً على هامش أستانا».

في المادة المشار إليها، جرى توضيح أنّ مجرد إعلان واشنطن عن «وفاة أستانا»، في الوقت الذي تصر فيه روسيا وتركيا وإيران على أن العملية لا تزال حيّة رغم ما تتعرض له من مشكلات، هو تعبير عن فقدان الأمل الأمريكي من بثّ الفرقة بين صفوف الثلاثي، أي تعبير عن استيعاب واشنطن أنّها مرت «كقطة سوداء» بين الثلاثي وفشلت في إلقاء لعنتها عليهم؛ ذلك أنّ إعلان عداء شامل لأيّ تحالف من أيّ نوع، يعني فقدان من يعادي هذا التحالف وسائل العمل ضد من داخله.

أبعد من ذلك...

بات بإمكاننا اليوم القول، إنّ جملة عمليات التوتير التي جرت بين الروس والأتراك، كانت تمهيداً ضمن سيناريو تفجيري شامل. ضمن عمليات التوتير الأساسي، تلك التي أدت إلى مقتل الجنود الأتراك، وكذلك مقتل الضباط الروس الأربعة مطلع شباط، وغيرها من العمليات. هذه العمليات كانت مرسومة بطريقة محددة، وبيد القطة السوداء، وليس مهماً هنا من كان المنفذ المباشر لهذه العمليات، بل الأهم من وفر لها السياق المناسب بحيث تبدو عفوية وعشوائية. السيناريو الأشمل في تقديرنا، كان أنّ يرتفع حجم التوتير فوق عتبة لا يمكن الرجوع عنها، بما يؤدي ليس إلى قتل المزيد من الجنود والضباط الروس والأتراك على الأرض السورية فحسب، بل أن ينتقل التوتر إلى الداخل التركي، وصولاً إلى انقلاب جديد يسمح لواشنطن بإعادة تركيا إلى حظيرة الناتو، ويسمح تالياً بتدمير كل ما جرى العمل عليه خلال السنوات الماضية لاستيعاب إرهاب واشنطن وإنهائه ولتطويق حرائقها وإخمادها.

النصرة وطالبان

لدى التعامل مع أفعال القطة السوداء، فإنّ من السذاجة المطلقة التعاطي بخفة مع تصريحات المبعوث الأمريكي جيمس جيفري حول النصرة، والتي لوّح ضمنها بإمكانية رفع الصفة الإرهابية عنها. وكذلك الأمر مع استجابة الجولاني لتصريحات جيفري في المقابلة التي أجرتها معه «مجموعة الأزمات الدولية ICG». يمكن الرجوع في هذا الإطار إلى مادة نشرت في العدد 954 من قاسيون بعنوان «المسرحية الكوميدية الكاملة للثلاثي: جيفري، مالي، جولاني!».

تلميحات جيفري، تكررت على لسانه هو نفسه، وعلى لسان أعضاء في فريقه خلال اشتراكهم في منتدى حواري في اسطنبول، في يوم لقاء بوتين وأردوغان. وعبّر أحدهم صراحة إجابة عن سؤال عن معنى تصريحات جيفري قائلاً: «لا يمكننا القبول بإبقاء النصرة ذريعة بيد الروس».

ولكي لا تكون تفسيراتنا القائلة بأن واشنطن تسعى سعياً محموماً إلى حماية النصرة ومن خلالها حماية حراس الدّين والتركستاني وأشباههما، معلقة فقط على تصريحات جيفري وفريقه الملغّمة، وعلى مقابلة روبرت مايلي مع الجولاني، يمكننا أن نضيف إليهما ما جاء في نص الاتفاق الموقّع في قطر يوم 29 شباط بين الولايات المتحدة وطالبان. الاتفاق بمجمله يُظهر أنّ طريقة تعريف واشنطن للإرهاب ليست مسألة انتقائية ومصلحية فحسب، بل ووقحة فوق ذلك. ولكي لا ندّعي على الأمريكان بما ليس فيهم، يمكننا أن نستشهد بكلماتهم هم أنفسهم: «ضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية من قبل مجموعات أو أشخاص الإرهاب الدولي ضد أمن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها».

بمنتهى الوقاحة والوضوح: المهم هو ضمان ألّا يتم استخدام أفغانستان من قبل الإرهاب ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وفقط. الأمر

القافلة تتابع سيرها... واشنطن وعملاؤها ينبحون!

الذي يتضمن عبارتين غير منطوقتين: 1- «الإرهاب بذاته ليس مشكلة»، 2- «المشكلة حين يستخدم ضدنا، ولكن إنْ استخدم ضد أعدائنا فلا مشكلة في ذلك، بل إننا نشجع على ذلك».

في ضوء هذه الشواهد وغيرها، يغدو من الحمق تجنب الاستنتاج الواضح: الولايات المتحدة كانت ولا تزال داعمة للإرهاب على العموم ابتداءً من «مقاتلي الحرية» ووصولاً إلى داعش والقاعدة والنصرة ومشتقاتها.

«منطقة آمنة»

يوم لقاء بوتين وأردوغان، وإن اتضح أنّ «أستانا لم تمت» وكذلك سوتشي، بات من الضرورة بمكان تغطية خيبة الأمل الغربية عبر الدفع نحو مخرج ما من المأزق المذل. وهنا تبرّعت هولندا عبر وزير خارجيتها، لاسترجاع مصطلح بائد: «المنطقة الآمنة». وبدأت حفلة تصفيق جماعي شاركت بها الأيدي الصغيرة لبعض المتشددين السوريين، لعل وعسى يجري تسخين الأجواء من جديد، وحرف الأنظار عن حجم خسارة القطة السوداء التي ارتدت لعنتها عليها. ناهيك عن الفيتو الأمريكي الذي استخدمته هذه المرة ضد وقف إطلاق النار «جكارة بالطهارة...»!

بين المصفقين من أخذ منه الهذيان مأخذاً بالغاً، فراح يتحدث عن منطقة حظر جوي، كتفسير لطرح المنطقة الآمنة. بل وأكثر من ذلك رأى رئيس الائتلاف «المعارض»، أنّ «روسيا وإيران ونظام الأسد لا يفهمون سوى لغة القوة كمبدأ للمفاوضات»، مضيفاً «الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على التحدث معهم بذات اللغة».

وبدوره، أطلق السيد نصر الحريري، الرئيس منتهي الصلاحية لهيئة التفاوض، سلسلة تغريدات تصب في خانة القطة ذاتها: «نظام الأسد مجرم ولا خلاف في ذلك ولكن تحميل النظام مسؤولية ما يجري في سورية من تصعيد حالياً لا يكفي. روسيا هي من تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية هي من تدير المعركة وبدونها النظام لا يستطيع فعل شيء، وروسيا هي من قصفت القوات التركية سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر».

ليست مصادفة على الإطلاق، أنّ تصريحات «معارضين شرسين» من طراز السيد الحريري، تلاقت في مضمونها، بل وتطابقت، وربما للمرة الألف، مع تصريحات متشددين على الضفة المقابلة اعتبروا أنّهم مؤيدون لأستانا لكنهم يرون أنّ تركيا لا مكان لها ضمنها! كمن يقول إنه مؤيد للماء المركب من ذرتي هدروجين وذرة أوكسجين، ولكنهم يعترضون على وجود ذرة أوكسجين ضمن تركيبته!

جوهر المسألة

مسار أستانا، وسوتشي ضمناً، وكذلك اللجنة الدستورية، كلها تتلاقى في كونها الأرضية العملية التي سيبنى فوقها تنفيذ كامل وشامل للقرار 2254. وهذا القرار يعني أموراً كثيرة، على رأسها استعادة الشعب السوري حقه في تقرير مصيره بنفسه، ويعني تالياً إنهاء الحريق السوري، وحرمان أولئك الذين يدفئون عظامهم الهرمة الباردة على ناره، سواء من الفاسدين الكبار والمتشددين على الساحة السورية بمختلف انتماءاتهم، أو على المستوى الدولي، حيث القوة العظمى المتقهقرة والمتراجعة والتي تريد تثبيت التاريخ ومنعه من التحرك قدماً مخافة أن تكسّر عجلته الضخمة عظامها المترققة.



«قطة سوداء مرت بيننا»

خلال عودته إلى تركيا من موسكو، تحدث الرئيس التركي إلى الصحفيين مقيماً العلاقات التركية الروسية بالقول: «قد تكون هنالك حالات صعود وهبوط في العلاقات مع روسيا. أعتقد أن قططاً سوداء قد أتت من مكان ما، ومرت بيننا، تم توفير وقف لإطلاق النا، سنكون على اتصال مع بوتين، وسوف نتدخل حين تندلع مشاكل».

■ مصدر- صحيفتا تقويم والأخبار التركيتان



وافقت روسيا وتركيا على عدة نقاط وهي:

1. وقف كل الأعمال القتالية على خط التماس القائم في منطقة إدلب لخفض التصعيد اعتبارا من 00:01 من يوم 6 آذار عام 2020.
2. إنشاء ممر آمن عرضه 6 كيلومترات شمالا و6 كيلومترات جنوبا من الطريق «M4»، ليتم تنسيق المعايير الدقيقة لعمل الممر الآمن عبر قنوات الاتصال بين وزارتي الدفاع للاتحاد الروسي والجمهورية التركية في غضون 7 أيام.
3. بدء الدوريات الروسية التركية المشتركة يوم 15 آذار 2020 على طول الطريق «M4»، من بلدة ترنبة الواقعة على بعد كيلومترين من مدينة سراقب ووصولا إلى بلدة عين الحور.

زاخاروفا - المباحثات الروسية التركية يجب ان تسهم في دفع الاتفاقات حول سورية



اعلنت المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا انه تم في سير مباحثات الرئيسين الروسي والتركي انجاز كل ما ضروري كي تتحرك تركيا على طريق تنفيذ اتفاقات سوتشي.

وقالت زاخاروفا في تصريح لقناة روسيا 24 التلفزيونية انه تم فعل كل ما هو ضروري لذلك .

واوضحت زاخاروفا ان هدف المباحثات لم يكن يكمن في وضع اتفاقات ملموسة وتوثيقها كتابيا بل مراجعة جدول الاعمال بمجمله خطوة اثر خطوة من اجل اعادة اطلاق تلك الاتفاقات التي تم التوصل اليها قبل سنة ونصف السنة .

واضافت يتوجب على مباحثات رئيسي البلدين ان تدفع نحو الامام الاتفاقات متعددة الأشكال مثل عملية استانا والاصلاحات السياسية الداخلية التي تهدف سورية الى اجرائها.

بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف- جميل

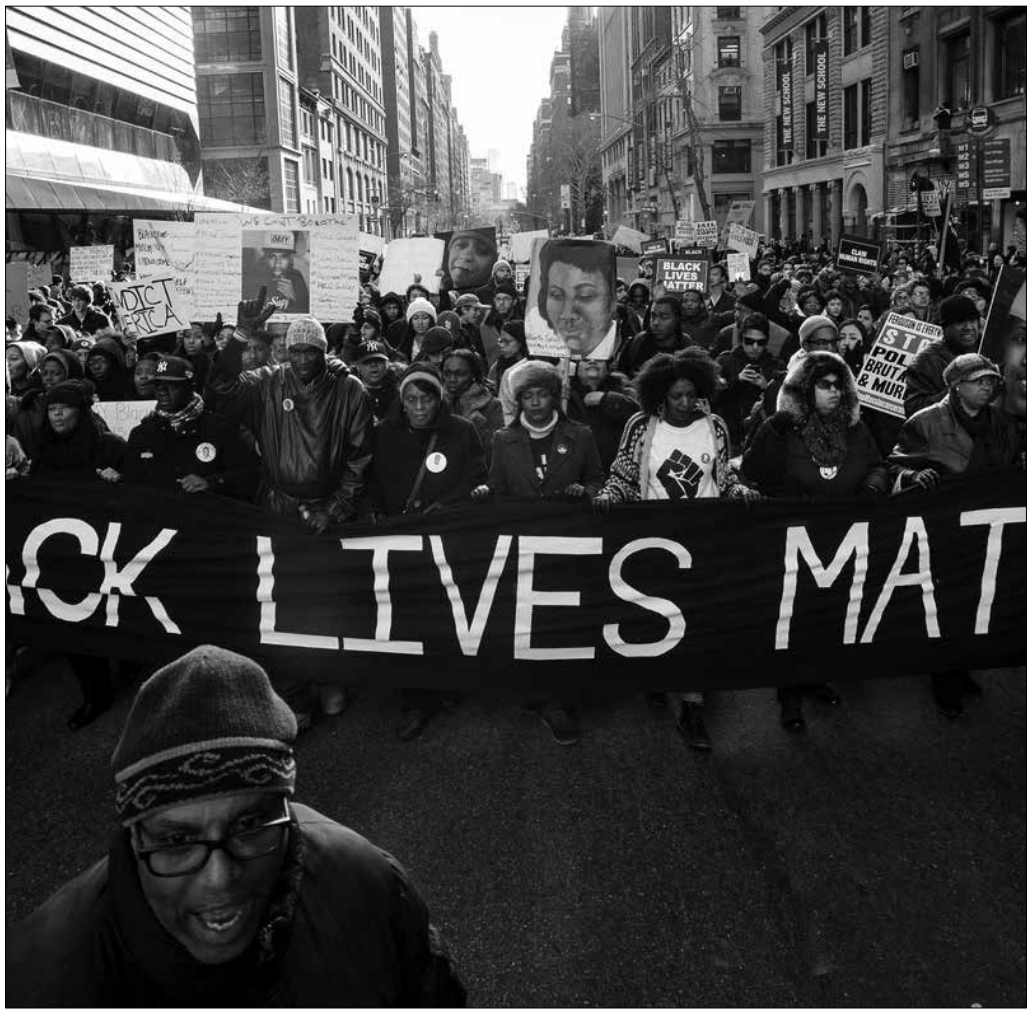


استقبل الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لدول الشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف/ ممثل قيادة جبهة التغيير والتحرير، رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية د.قدري جميل.

جرى خلال الاجتماع مناقشة الوضع العسكري- السياسي الناشئ في سورية، وآفاق تقدم العملية السياسية بقيادة السوريين وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254.

عبر نضالنا ضد الشرطة أصبحنا اشتراكيين

لقاء مع تروي روسل: حول الاحتجاجات ضد العنف العنصري من قبل الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعن حركة «Black lives matter"» «حياة السود مهمة»، عن سياسة الهوية وسياسة الطبقة، عن إرث حركة النمور السود، وفيما إذا كان بيرني ساندرز قادراً أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.



■ ترجمة: ديما النجار

● مورغ: منذ أكثر من خمس سنوات قتل في مدينة أمريكية صغيرة تدعى فيرغسون شاب أفرو- أمريكي مراهق يدعى ميشيل برون على يد شرطي أبيض. نتيجة لذلك تطورت حركة احتجاجية ضد عنف الشرطة العنصري. لقد كنت في الاحتجاجات منذ البداية. كيف تطورت الحركة الاحتجاجية؟

روسل: في البداية كانت كواحدة من تلك الاحتجاجات النمطية الأمريكية، كالتي قادها الدكتور مارتن لوثر كينغ في الستينات: مظاهرات، هتافات ولافتات ضد الظلم. التصعيد الأخير كان نتيجة لعنف الشرطة. كلما تعاملت معنا الشرطة بقمع أكبر، وكلما كانت أكثر عدوانية، كلما زادت عدوانية التظاهرات. نحتج منذ أكثر من سنة، منذ 400 يوم نحن يومياً في الشارع.

● مورغ: الاحتجاجات في فيرغسون كانت جزءاً من حركة على امتداد الولايات المتحدة، ثم جزءاً من حركة عالمية عرفت بـ«حياة السود مهمة». في مقالتك «الاعتراف بالانتفاضة»، انتقدت قائلاً بأن الحركة قد تحولت إلى نقيضها، كيف حدث ذلك؟

روسل: لقد كانت نتيجة احتجاجات فيرغسون بالنسبة لحركة Black Lives Matter" الأكثر جذرية وموقفها السياسي الأكثر يسارية. لم نكن منفتحين على المساومة. هذا ما لا يريده الليبراليون أمام الرأي العام، وهذا ما لا يريده الإعلام الليبرالي. هم لا يريدون أن تتعلم الطبقة العاملة التفاوض دون تقديم تنازلات. فهم يبحثون عن أشخاص لطيفين من الطبقة الوسطى أو من البرجوازية الصغيرة ممن يجيدون الكلام. وقد وجدوا مبتغاهم. وهذا ما سبب تصاعد الحركة، فأعضاء الحراك البسطاء أكثر جذرية، أولئك الذين في الشارع والذين لديهم مشروع للمجتمع. لكن الكثير من قادة حركة «"Black Lives Matter لم يساندوا تصعيد الحركة في الشارع، لقد استسلموا.

● مورغ: كيف سارت عملية التجذير السياسي للحركة بالنسبة لك ورفاقك في النضال؟

روسل: في البداية كان من المفروض توضيح موقفنا السياسي. وتطوير الوعي الطبقي، الذي لا يكون أبداً صافياً 100% من البداية. بدأت الأمور لدينا بموقف من الشرطة، بعدها فقط أصبحنا ضد الرأسمالية، خلال نضالنا ضد الشرطة أصبحنا اشتراكيين. فاليوم يمكننا أن نعبر بوضوح ما هي مطالبنا. فلدينا برنامج، ولدينا منصة، ولدينا مهمة! نحن اليوم عند نفس النقطة التي كان عندها حزب النمور السود عندما طرحوا برنامج العشر نقاط: نحن نتحدث عن مشكلات السكن، تماماً كما نتحدث عن معاداة العسكرة ومعاداة الإمبريالية.

● مورغ: هل تعملون من أجل هذا الهدف مع اشتراكيين غير سود؟

روسل: بالطبع. رؤيتنا للموضوع بأن الماركسية لا لون لها. تحرر السود لن يتم دون سيطرة الاشتراكية على وسائل الإنتاج، والتي عبرها يمكن الوصول إلى تغيير توزيع ثروة المجتمع. نحن السود كنا دائماً عمالاً. وكذلك اللاتينيون. بالطبع لدينا جزء مع برنامج نضالنا تضامني مع نضال الحركة العمالية ككل. نريد أن نبني جبهة اشتراكية عالمية.

● مورغ: بعد فوز ترامب في الانتخابات، وما تلاه من فوز العديد من السياسيين اليمينيين في العالم، بدأ نقاش واسع بين الحركات اليسارية في العالم فيما إذا كان جرى التركيز على سياسات الهوية بشكل مبالغ، وإذا ما كان من اللازم إعادة الطبقة إلى مركز الصراع. إن كنت قد فهمتك بشكل صحيح فأنت تقول إن السؤال ليس هنا، لأن النضال الصحيح الخاص بسياسات الهوية هو دائماً مرتبط بالنضال العام من أجل السياسات الطبقية.

روسل: إن مطلب التعويضات عن الفترة الاستعمارية وعن العبودية هو مطلب طبقي. فالأمر متعلق بكميات عمل مسروقة. الأمر لا يتعلق بالحصول على الأموال، بل هو يتعلق بإخراج الطبقة العاملة السوداء من الوحل. عندما يروج يسار، كذلك الذي مثل البيض المتقدمين للرئاسة الأمريكية كبيرني ساندرز أو إليزابيث فارنه لطبقة مباشرة، فإنهم لا يأخذون هذه الخصوصية بعين الاعتبار، فعندما يخبروننى ما الذي يحتاجه الإنسان الأسود في الولايات المتحدة، فإن هذا لا يمسني. فهم لا يفهمون أن نقطة الانطلاق للبيض والسود مختلفة. فعندما يدخل علينا أحدهم ويجرح كلانا بسكين، لكنه يجرحني جرحاً أعمق من جرحك، ثم يأتي الطبيب ويعطي كلينا نفس كمية الدم، عندها سأموت! الأمر بنيوي. فما تحتاجه الطبقة العاملة البيضاء ليس متطابق كلياً مع متطلبات الطبقة العاملة السوداء. لذلك علينا أن نناضل لكلا الأمرين السياسات الطبقية وسياسات الهوية.

● مورغ: ما مدى أهمية قضية التعويضات، لكسب السود في الولايات المتجدة الأمريكية لفكرة معاداة الرأسمالية؟ إذ من الواضح أن هذا المطلب لا يمكن تنفيذه في ظل الرأسمالية، وخاصة في ظروف الإمبريالية.

روسل: يسعدني أن تطرح علي هذا السؤال، لأن لا أحد سألني إياه في الولايات المتحدة. الأمر يتعلق هنا بحقيقة غير مستحبة، أيضاً بالنسبة لأولئك الاشتراكيين الديمقراطيين مثل بيرني ساندرز، الذين يرشحون نفسهم للانتخابات. كيف للمرء أن يطبق الاشتراكية في الولايات المتحدة ما لم يتطرق بنفس الوقت لموضوع تركز الثروة؟ كيف يمكن لهذا أن ينفذ بدون الاستيلاء على ملكية وسائل الإنتاج؟ عندما نتكلم عن تعويضات «عن فترات العبودية وفترات الاستعمار» نتكلم تماماً عن موضوع السيطرة على وسائل الإنتاج، عن تأميمها ودمقرطتها كشرط مسبق لحل مشكلة «العرق» أيضاً. لنأخذ مثلاً مطالب التأميم لشركة المناجم Lonmin– Mining في جنوب إفريقيا «اليوم ملك لشركة اشترتها هي Sibanye– Stillwater، المحرر»، واحدة من أكبر شركات مناجم البلاتين في العالم، كما أعلن حزب Economic Freedom Fighters» EFF». فالأمر يتعلق هنا بشركة رأسمالية عملاقة، تربح وضوحاً من العنصرية. إنَّ نقل ملكية هذه المناجم إلى الملكية العامة، نقل ملكيتها إلى أيدي عمالها، وأن يوفر أماكن السكن لهؤلاء العمال في الأماكن المحيطة بالمناجم. هذه أفكار ماركسية لينينية.

كيف للمرء أن يطبق الاشتراكية في الولايات المتحدة ما لم يتطرق بنفس الوقت لموضوع تركز الثروة؟

● مورغ: يبدو أن برنارد ساندرز، الذي يصف نفسه بأنه «اشتراكي ديمقراطي» لديه فرص واقعية بأن يصبح المرشح الديمقراطي للولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية المقبلة. هل يحمل معه أملاً للاشتراكيين من السود، أمثالك؟

روسل: إذا نظرنا إلى انتخابات 2016، فإنها كانت صراع اثنين من الرأسماليين على الحلبة، أحدهم فاشي، والأخرى صاغ إيديولجيتها هنري كيسنجر. كان يراد للأمور أن تكون كذلك، لقد عملوا بنشاط لإعاقة ترشيح ساندرز. علينا أن نحلل ذلك، لماذا حدث ذلك سابقاً؟ هل ساندر ماركسي؟ لا! هل هو اشتراكي؟

● مورغ: ربما بمعنى ما.

روسل ضاحكاً : نحن نقول: الاشتراكي الخفيف، كولا دايت.

● مورغ: ربما مثل الاشتراكيين الديمقراطيين في أوروبا في الستينات.

روسل: يشبه ذلك نعم، الآن علينا أن نسأل أنفسنا، هل رئيس مثل بيرني ساندرز سيوفر لنا ظروفاً أفضل لنضالنا من أجل دولة اشتراكية؟ نعم، لكن هذا سيعني أن علينا أن نكثف عملنا التنظيمي. لقد رأينا في أوروبا. يتم تخدير الناس بالتنازلات المقدمة من دولة الرفاه والرعاية الصحية الرخيصة ونظام التعليم المجاني وما إلى ذلك. فيفكرون: إن هذا قريب من الاشتراكية، لكن الأمر ليس كذلك. ربما يفترض أن ساندرز يساري، لكن عليك أن تضغط عليه، فيما يتعلق بقضية التعويضات، وفي أمور معاداة الإمبريالية. لقد قال بعض الأشياء الرهيبة فيما يتعلق بنيكولاس مادورو، الأمر الذي لا نوافق عليه، وفيما يتعلق بفنزويلا وكوبا لا نساوم أبداً. أو فيما يخص فلسطين.

● مورغ: ما الأمور التي تغيَّرت عليكم في ظروف الصراع الطبقي بعد مجيء ترامب؟

روسل: ترامب يجعل العمال البيض يعتقدون أن لديهم سلطة. نحن نعلم أن الكثير من الشرطة مقتنعون بـ«سلطة البيض»، هم قوميون بيض، بل نازيون جدد. لكن يجب ألا يجعلنا ذلك نتراجع. نحن نرد على عدوانيتهم بالمثل.

● مورغ: هل تتوقع إعادة انتخاب ترامب من جديد؟

روسل: لا أعتقد أن من الممكن لبيرني أن يفوز عليه. لقد قلت قبل 4 سنوات إن ترامب سيفوز بالانتخابات، واليوم أقولها من جديد. للأسف، لكن ربما ستقوينا تجربة أن نعيش بداية نشوء الفاشية الحقيقية: إذا قمنا بتنظيم أنفسنا والتعلم كيف نلحق الهزيمة بها.

■ عن جريدة اليونغه فيلت الألمانية

شوية نق وشحتفة مو أكتر!!



بما إنو تعودنا كل كم يوم في إلنا قرار فريد من نوعوا، وأبداً ما بيكون لصالحنا أو بيصب بمصلحة المواطن السوري المشحتف، ويلي ملعونة أفطاسوا من الغلا وتدني المستوى المعيشي والبطاقة الذكية تبعون وهل الكليشة هي تبع الذل والإذلال....

■ دعاء دادو

قرارون يا حبيباتي لليوم كان طالع بنية صافية- صادقة- بريئة «ما حدا يصدق!!!»، ويلي هو «رفع الحظر عن المكالمات الصوتية والفيديو والرسائل النصية عبر برنامجي واتساب والماسنجر بعد حظرها منذ عام في سورية»..... من سنة تقريباً قرَّرت وزارة الاتصالات السورية حظر المكالمات الصوتية والفيديو والرسائل النصية على أهم تطبيقات «غوغل- واتساب- ماسنجر» وغيرا... لعدة أسباب أنا وأنتو منعرفها كتير منيح، ويلي هية ببساطة الوزارة بدها تحصل مصاري، بحيث كشف المصدر في وزارة الاتصالات بـ 2018 «حجب المكالمات الصوتية ومكالمات الفيديو عن تطبيقات التواصل الاجتماعي على الإنترنت في سورية بهدف زيادة إيرادات الاتصالات...»، ما خصنا هاااا... ترا المصدر هو اللي كشف بالعلم إنو نحن وأنتو منعرف...

واعتبر المدير العام للهيئة الناظمة للاتصالات والبريد السوري من سنة تقريباً «أن أسعار الاتصالات في سورية معقولة بالنسبة لدخل المواطن، وأن قطاع الاتصالات من القطاعات التي لم ترتفع فيها الأسعار كثيراً جداً»، لهيك قرروا إنو يلعنوا فاطس المواطن ويخلو خدمة الإنترنت «المأجورة» مو معقولة بالنسبة لدخل المواطن وحددوا لنا باقات شهرية... ما علينا...

بالتزامن مع فرض سياسة باقات الإنترنت... وزيادة تكاليفه تم فك الحظر عن البرامج، يعني صار فيكون تستخدموا البرامج من دون كاسر البروكسي... وع قولة هداك المواطن اللي ما رح أذكر اسمو «لعين هاد اللي طلعت براسو يجبر الناس ع الـVPN ليكون عندون حجة ضغط ع الاتصالات ليعتمدوا نظام الباقات»....

طبعاً النية أبداً ما كانت صافية وسليمة... قرار الباقات فضح وزارة الاتصالات.. كيف؟

بحسب التصريحات السابقة من وزارة الاتصالات «الحظر على برامج الواتساب والماسنجر كان من الشركة الأم، ولم يكن لوزارة الاتصالات أي يد في حظر تلك البرامج»...

والهدف منو كان هو كسب رضا شركات الاتصال الخليوي، يلي كانت عم تخسر كتير «يا حرام» بسبب المكالمات المجانية بهي البرامج...

فيا ترى يلّي عم نفكر فيه صح، ولا عنجد إنو شركة فيسبوك والواتساب سمعوا بقرار الباقات المفروض عنّا بسورية وشفقوا علينا وما حبوا إنو نرّوح ميغاياتنا على كاسر البروكسي وفكوا الحظر علينا؟؟ ولا الكبل شيت البحري رجع للعمل الفوري بقصد إحراج وزارة الاتصالات؟؟ يتساءل المراقبون!!!

لك عزيزي المراقب، لا تتساءل ولا شي... القصة واضحة متل عين الشمس.. ويا صديقي ويا حبيبي يا هل المواطن بيكفي تظلم شركة الـ «الواتس والفيس» وتسب ع مارك... الحظر طلع من عنّا مو من عندون متل ما قالوا وصرحوا!!! ولأهداف للأسف صارت معلومة ومعروفة عند الكل... ومتل ما قلنلكون النية أبداً مو صافية تجاهنا!!

بس الأحلى من هاد كلُّو وقت يلّي سألونا بعد فك الحظر... حسيتو بزيادة السرعة؟؟ أي والله حسينا بشي غريب تغلغل في أعماق قلوبنا...

عنجد عنجد طبقوا مَتل يلّي كان بما معناه «احجب عليها تربح»... لأنو جيبتون مبخوشة ببساطة، وما عم يشبعوا نهب وصرف وبعزقة وكلو من جيبتنا الله وكيلكم...

بالمناسبة، العالم- أصحاب الميغايات الكتار «يلي كانوا مسرعين الإنترنت عندون كرمال يحسوا إنو مدفوشة السرعة خطوة لقدام» بس بدون يستنفذوا ميغاياتون البقيانة بآخر الشهر كيف وشلون ما كان... يعني عدم المؤاخذة عم تطلع روحون بالطول وبالعرض ليدفعوا فواتير هل الخدمة «المأجورة والزبالة» ببلدنا...

طيب وكمان اسمعولي هل القرار الجميل والمضحك في آنٍ معاً يلّي طلع من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك «رفع أجور الحلاقين، في حين تبقى تلك الأجور متغيرة تبعاً لمكان صالون الحلاقة ومدى الرفاهية والمستوى الاقتصادي لزبائنه»... وقال المسؤول بحسب صحيفة الوطن «اقتضى تعديل أجور الحلاقين بما يرضي جميع الأطراف سواء الحلاق أم الزبون»... «تجهيز العروس بـ50 ألف مع الأظافر وللخطبة 35 ألف».. لا داعي للتعبير عن المشاعر المفرحة... كترت الجيزات يا عالم... عنجد بتحسون إنو قلبون معنا قلباً وقالباً... والله طلعوا عنجد لحماية المستهلك!! ما علينا... المهم بالموضوع هو الرفاهية والمستوى الاقتصادي للزبائن..

ومنشان تكونوا بالصورة... ما زاد علينا إلا دفع مصاري والضحك ع اللحى كالعادة... بس يا حرام مالون عرفانين إنو كاشفينون وعرفانيين نوياهون السودا ولوين بدو يوصلو معنا!!!!

طيب شو رأيكم خلونا بالواقع المرير وبأحلامنا البسيطة... مثلاً رح يضل هيك سعر كيلو البصل 800 ليرة ولا رح ينزلوه؟.. مو مشان شي بس مشان نلاقي تبرير للدموع اللي ما عاد نشفت بعيون العالم المشحرة..

لك بيقولولنا بكرا أحلى وفي أمل... طلع لا في أمل ولا في حنان.... هية هية على إيديهم.. ما عم يتغير شي إلا زيادة من جرعات القهر وأسلوب التطفيش...

بكل الأحوال، ما رح نطفش.. رح نضل قاعدين ورح نوصل ونحصل يلي بدنا ياه حبيباتي...

لك بيقولولنا بكرا أحلى وفي أمل.. طلع لا في أمل ولا في حنان.. هية هية على إيديهم..

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست متداول على الصفحات الخاصة والعامة تعقيباً على واقع ارتقاع الأسعار الجنوني، يقول البوست:

«كانت تدمع عيوننا وقت نقشر بصل.. صارت تدمع وقت نشتريه.. البصل بـ800 ورقة».

حول ما ورد عبر صفحة الحكومة: «أوصت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بتشميل زراعة السمسم ومستلزمات إنتاجها ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات»، علق بعض المواطنين بما يلي:

«طالما في دعم للزراعة لماذا تم رفع أسعار الأسمدة دون سابق إنذار؟»

«هههه شو متوفر للمزارع حتى توجهوا وتعملوا خطة».

«سؤال لحكومتنا لما المازوت بكون متوفر بجميع الكازيات وع السعر الحر وبالسعر النظامي مو متوفر شو يعني هي الظاهرة؟».

ومن صفحة الحكومة أيضاً حول توصية اللجنة الاقتصادية بالموافقة على مقترح وزارة الصناعة باستمرار العمل بتوصية اللجنة الاقتصادية المتعلقة بمنع استيراد المياه المعبأة، على أن ينتهي مفعول هذه التوصية تاريخ 2020/12/31، علق بعض المواطنين بما يلي:

«حتى المي عم يضغط التجار عليكم لتستوردوها؟»

«عنا معامل تعبئة وعنا ينابيع ليش الاستيراد يجب على العكس تصديرها ومنع باب استيرادها..».

«اللي عم يصير غير مقبول معقول ندفع قطع أجنبي مشان المي؟».

حول الخبر المتداول بأن محافظة دمشق تدرس تعديل أجور التكاسي، علَّق بعض المواطنين بالتالي:

«صح بهل الأزمة السائقين طلعوا تسعيرة من أول الأزمة... لكن السبب أن كل قطع الغيار كاملة ارتفعت بالهبل والبنزين ارتفع والزيت ارتفع والترسيم أرتفع والتأمين الإلزامي ارتفع وسعر الدواليب شي مو بالعقل... والله يكون بعون هالشعب..».

«راح يجننونا سائقي التكسي بالأسعار».

حول الخبر بأن التموين تدرس زيادة كميات المواد المباعة عبر البطاقة الذكية، علق بعض المواطنين بالتالي:

«تدرس زيادة منافذ البيع بحيث ينال المواطن استحقاقاته بكل يسر وكل احترام».

«كفاكم إذلالاً للمواطن! الناس تقف يوماً بعد يوم في الطوابير أمام المؤسسات وتعود بخفي حنين!».

حول الخبر المتداول عن محروقات دمشق بأنه لا نية لرفع سعر المازوت، علق بعض المواطنين بالتالي:

«معناها ترقَّب أيها المواطن زيادة سعر الغاز والمازوت».

«يا لطيف قال ما في نية.. معناها أكلناها.. لأنو تعودنا ع التصريحات العكسية.. الله يستر».

«إذا ارتفع سعر المازوت على الدنيا السلام».

ونختم مع بوست متداول على الصفحات العامة والخاصة أيضاً يتناول بعض أوجه الفساد، يقول البوست:

«اشتغل بالحلال بتاكل خبز.. اشتغل بلحرام بتشتري الفرن!».

وناقل الكفر ليس بكافر.

جنون الأسعار والجور الحكومي

لم تقف الأسعار عن الارتفاع خلال الفترة الماضية، بل ما زالت مستمرة بالارتفاع على حساب استنزاف الجيوب، والمزيد من تقليص سلة الاستهلاك اليومي للأسر المفقرة، كماً ونوعاً، كما على حساب الكثير من الحاجات الضرورية الأخرى، بما في ذلك الخدمات.



■ عادل ابراهيم

والظاهر أن الحكومة وأولي الأمر غير معنيين على الإطلاق بما يلحق المواطنين جراء هذا الارتفاع المتتالي وغير المتوقف أو المسقوف للأسعار، بل على العكس ما زالوا مستمرين بزيادة الضغوط عليهم بشكل مباشر وغير مباشر، وليس آخراً بهذا المجال القرارات المتضمنة زيادة بسعر مادة البنزين، ورفع أسعار الأسمدة.

الإجراءات النظرية والواقع العملي

كل الوعود والأحاديث عن ضبط الأسعار ومنع الاحتكار وتوفير الأساسيات كانت خلبية، والنموذج الرسمي المتمثل بتوزيع بعض المواد الغذائية عبر البطاقة الذكية على أنه لكبح جماح الأسعار عبر المنافسة ومن خلال طرح هذه المواد بأسعار مخفضة للأسر، لم يؤدِّ للنتيجة المطلوبة حتى الآن، فلا أسعار تم ضبطها، ولا كبح جرى لارتفاعها، ولا منافسة حقيقية بين السورية للتجارة والأسواق، لا على مستوى المواد الغذائية الموزعة من قبلها عبر الذكاء المدعوم، ولا على غيرها من المواد والسلع الأخرى، وكذلك حال أسطوانة الغاز التي أصبحت الحاجة لها تقاس ارتباطاً بانتظار الرسالة النصية الموعودة وليس بالضرورة، وحال رغيف الخبز، القوت اليومي، ليس أفضل من كل ما سبق على مستوى الإجراءات المتخذة بشأنه، وقس على ذلك من إجراءات تم ترويجها على أنها لمصلحة المواطنين نظرياً، لكنَّها لم تكن كذلك بالواقع العملي.

الجَوْر رسمي

ما يزيد الطين بلّة هي قرارات رفع الأسعار الرسمية التي تؤثر على أسعار السلع والخدمات، وعلى حساب المستهلكين وأصحاب الحاجة.

فقرار زيادة سعر مادة البنزين المتضمن رفع سعر الليتر الواحد بمقدار 25 ليرة، سواء للمدعوم أو لغير المدعوم، يصب بهذا الاتجاه من الناحية العملية، حيث بدأت ترتفع أسعار كافة السلع والخدمات مباشرة استناداً إلى هذه الزيادة في السعر وبذريعتها، في سلسلة مترابطة وغير متناهية، فحسابات التكلفة التي تدخل ضمنها أجور النقل، لا أحد يستطيع ضبطها أو كبحها، وهي مشروعة عملياً طالما أنَّ رفع سعر المادة نظامي ورسمي.

وكذلك انعكاسات رفع أسعار الأسمدة على الإنتاج الزراعي، حيث ستنعكس هذه الأسعار على كافة المنتجات والسلع الزراعية وتوابعها دون استثناء، اعتباراً من جرزة البقدونس وصولاً إلى الكونسروة، وطبعاً المستنزف هو جيب المواطن ومعيشته المتدهورة، بالإضافة لخدماته المترهلة والمتراجعة.

الحكومة تعلم علم اليقين مقدمات قرارات رفع الأسعار التي تصدرها ونتائجها وسلاسلها المرتبطة بها وصولاً لجيب المواطن ومعيشته

المفروغ منه أن الحكومة تعلم علم اليقين مقدمات قرارات رفع الأسعار التي تصدرها ونتائجها وسلاسلها المرتبطة بها، وصولاً إلى جيب المواطن ومعيشته، بغض النظر عن المبررات والذرائع التي تسوقها، وهي بذلك لا تختلف من حيث النتيجة عمَّن يمارس الجَوْر المباشر بحق المواطنين من كبار أصحاب الأرباح والفاسدين والمستغلين، بل وتمنح هؤلاء الذرائع الكافية لاستمرار استغلالهم وجورهم، ناهيك عن دعمهم ومحاباتهم.

حقَّ المواطن والقرارات الخاطئة

«لا يمكن أن يكون هناك تثبيت دائم للأسعار، علماً أنَّ المستلزمات الأساسية للمواطن سعرها ثابت وضمن منهجية سلة الدعم الحكومي، ولم يتغير فيها شيء منذ أشهر، ما قبل تغير سعر الصرف أو بعده».

«لا توجد حكومة في العالم تساهم في اتخاذ قرار خاطئ بحق المواطن».

العبارتان أعلاه أتتا على لسان رئيس الحكومة، وذلك بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2020/3/4.

لكن كيف يمكن أن نفسر هذه العبارات وفقاً لحيثيات القرارات الأخيرة التي تضمنت رفع أسعار «البنزين– الأسمدة» مع انعكاساتها على جيوب المواطنين ومعيشتهم؟ وكيف يكون «القرار خاطئ بحق المواطن» إن لم يكن على شاكلة ما سبق من قرارات وإجراءات حتى الآن؟!.

اللاذقية.. هموم ومطالب المهندسين الزراعيين

تحت شعار «الاستثمار الأمثل للموارد الزراعية المتاحة دعما لصمودنا»، عقد المؤتمر السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين في اللاذقية.

■ مراسل قاسيون

وقد كان المؤتمر غنياً عبر الطروحات التي ناقشها الزملاء، والتي تعبر عن حجم المعاناة التي يعانون منها، كونهم من الشريحة المنهوبة والمفقرة.

تحدث أكثر من عشرين زميلاً، وكانت الطروحات ببعض القضايا المطلبية ضمن المحاور التالية:

منح تعويضات لطلاب الدراسات العليا تتناسب مع حجم التكاليف التي يتكبدها الطلاب.

أن تزداد رواتب خريجي الدراسات بما يتناسب مع الجهود التي بذلها الزميل للحصول على هذه الشهادة.

زيادة الراتب التقاعدي بما يتناسب مع الغلاء، وكذلك مع زيادة وفورات النقابة التي تحققت نتيجة الزيادة الأخيرة للرواتب.

عدم التأخير بدفع مستحقات الزملاء، مثل: الإعانة الاجتماعية، والتي أصبحت تعطى بعد عمر الستين، بدلاً من إعطائها بعد إتمام خدمة الـ27 سنة، وكذلك تعويض نهاية الخدمة، وتعويضات الزواج والولادة التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

مطالب أخرى

حول لجنة الزراعات العضوية، فهي تحتاج لدعم من قبل الوزارة ومطالبة النقابة للقيام بعملها.

وحول المهندسين العاملين والإرشاد الزراعي، وبشكل خاص العاملون في الوحدات الإرشادية، تم طلب العمل لتأمين بدل أجور نقل أو تأمين سيارات لنقل المهندسين إلى الوحدات، وكذلك تأمين النقل إلى المزارع، للاطلاع على واقع الزراعة ومشاكل المزارعين.

عن النقابة والمؤتمر

على صعيد عمل النقابة، فقد تم التعليق عليها، كونها غير مهتمة بما يجري في أماكن العمل وصعوباته ومعاناة المهندسين.



فالوحدات الهندسية غير مفعلة والكثير من المهندسين لا يعرفونها، وكذلك عمل النقابة بالأسلوب الذي يتجاهل حقوقها، والذي نص عليها الدستور والتي لا يظهر عملها إلا بالانتخابات.

وكما تم التنويه من قبل بعض الزملاء إلى أنَّ الحضور الذي تغص به القاعة هم من غير المنتخبين للمؤتمر، وبالتالي كل القرارات التي تتخذ هي غير شرعية.

توصيات

خلص المؤتمر إلى بعض التوصيات، منها:

دعم الإنتاج الزراعي وتوفير المستلزمات.

الحدّ من تفتيت الملكية الزراعية ومعالجة قضية الملكية على الشيوع.

وقف التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

إعادة النظر في المخططات التنظيمية.

تأمين احتياجات الإنتاج الزراعي وخفض تكاليفه ودعم التصدير والتسويق والتوسع بالتصنيع الزراعي لاستيعاب فائض الإنتاج.

محافظة دمشق والبحث عن الأرباح



بوابة استثمار وربح جديدة يجري العمل على قوننتها من قبل محافظة دمشق ولمصلحتها، تقاسماً مع أصحاب المطاعم والفعاليات التجارية، من خلال استيفاء مبالغ مالية مقابل استثمار بعض المساحات أمام هذه المطاعم والفعاليات لتنظيم مواقف السيارات فيها.

■ نوار الدمشقي

فقد ورد عبر «موقع الاقتصادي» نهاية الشهر الماضي، أنّ مدير هندسة المرور والنقل في محافظة دمشق، كشف عن: «تشكيل لجنة لدراسة تنظيم مواقف السيارات أمام المطاعم والفعاليات التجارية، وجرد أعداد هذه الفعاليات، بحيث يتم استيفاء مبالغ مالية مقابل استثمارهم لهذه المساحات».

توجه ربحي ليس جديداً

توجه المحافظة الباحثة عن الأرباح تقاسماً مع المطاعم والفعاليات التجارية على حساب المواطنين، مشاة وجواراً، ليس جديداً، فقد سبق أن جرى انتهاك الأرصفة والوجائب ضمن هذا النمط من التوجه ذي المضمون الربحي فقط، وهو لا شك مصدر ربح إضافي لهذه المطاعم والفعاليات، ولم لا، طالما أن المحافظة تقوم بقوننة هذه الأنماط من الأرباح الإضافية عبر تقاسمها مع هذه الفعاليات!؟.

تقاسم أرباح على حساب الجوار

فكرة تقاسم الأرباح الاستثمارية وردت واضحة في حديث مدير هندسة المرور، حيث قال: «إن المطاعم تحجز هذه المواقف دون وجه حق ولا تدفع رسوماً للمحافظة، بينما تقوم باستثمارها وتحصل على عائدات مقابل ذلك».

أما الحل فقد كان بقوله: «قريباً سيتم تنظيم هذه العملية وفق أسس واضحة لجهة عدد المواقف التي ستمنح لكل مطعم». «ويتوقع أن تكون قيمة الرسم السنوي للموقف 500 ألف ليرة، وستؤخذ بعين الاعتبار مساحة واجهة المطعم وموقعه ضمن شارع أو على زاوية، وعرض الشارع وجهته يمين أو يسار الطريق، أو هو ضمن بناء سكني وكم تشكل مساحته من البناء، مع مراعاة الجوار، أو إذا كان ضمن بناء تجاري أو بناء خاص، وفقاً لمساحة الواجهة يخصص له مواقف».

هل لاحظتم عبارة «مراعاة الجوار» في متن الحديث أعلاه؟.

فقد وردت هذه العبارة دون أن تعني أيَّ شيء من الناحية العملية، باستثناء ربما ما يرتبط بها على مستوى تحديد قيمة الرسم السنوي بحسب الموقع والمساحة ليس إلا!.

فلا جوار ولا مراعاة عندما يجري الحديث عن الريع والربح! علماً أن غالبية المطاعم في دمشق تقع في المناطق السكنية، أي إن مفردة الجوار ليست جوفاء، وهؤلاء ليسوا متضررين من مواقف السيارات فقط، بل من الكثير من أوجه المعاناة الأخرى المرتبطة بهذه الأنشطة الاستثمارية والربحية، اعتباراً من الروائح، مروراً بالمخلّفات وما يتبعها من حشرات، وليس انتهاءً بالاكتظاظ والأصوات المرتفعة والإزعاج، ومع ذلك تبدو المحافظة غير معنية بكل ذلك، وجل ما يهمها هو ما تجنيه من أرباح فقط.

ماذا بشأن معارض السيارات؟

المحافظة التي فتحت بوابة تنظيم مواقف السيارات على هذه الشاكلة من التقاسم الربحي، بالإضافة إلى تعاقداتها على استثمار المواقف في بعض المرائب والشوارع من قبل الشركات الخاصة، ما زال غائباً عنها وعن رقابتها وأوجه استثماراتها ما تشغله مكاتب بيع السيارات ومعارضها وما تحجزه من مساحات أمامها وعلى الأرصفة الممتدة حولها لسياراتها، على حساب المشاة والجوار، ناهيك عن الازدحام الذي تشكله هذه السيارات في بعض الأماكن والشوارع ساعات الذروة، مثل معارض السيارات الكثيرة في منطقة المزرعة، التي تحتكر الشوارع والأرصفة على أعين المحافظة، برغم كلّ الاعتراضات عليها من قبل ساكني هذه المنطقة، كما غيرها من المناطق التي تتكاثر فيها معارض السيارات ومكاتب بيعها في دمشق.

شوارع دمشق أصبحت عارية وجرداء وكأنها مقتطعة من إحدى الصحارى لولا بعض الأشجار الموجودة في حدائق البيوت

فإذا كانت المحافظة وحتى تاريخه لم تتخذ أي إجراء بشأن هذه المعارض، فلماذا لا تتقاضى منها رسوماً أيضاً ريثما يتم نقلها إلى المدينة المزمعة لهذه الغاية بحسب ما تم الترويج عنه والتسويق له؟ بالحد الأدنى لتغطية الإنفاق على إعادة تأهيل الأرصفة بين الحين والآخر بنتيجة الاهتلاك المتسارع لها بسبب وقوف السيارات عليها، والإضرار بأطاريفها، بدلاً من البحث عن رسوم إضافية تُجبى من جيوب المواطنين لتغطية الإنفاق على هذه الأشكال من الاهتلاك الذي لا شأن للمواطن به، لا من قريب ولا من بعيد.

تقليم أم تحطيب جائر؟

الحديث عن الاستثمار والريع الذي أصبح الشغل الشاغل لمحافظة دمشق، فقد كان لافتاً قيام المحافظة خلال الشهر الماضي بعمليات «التقليم» للأشجار في الشوارع الرئيسة وفي الحارات الفرعية، فعمليات «التقليم» أجرمت بحق الأشجار، كما بحق المواطنين بها.

نظرة سريعة على ما جرى بنتيجة عمليات «التقليم» يتضح من خلالها أنها كانت أكثر من كونها تقليماً عادياً وموسمياً، لتصل إلى حدود اعتبارها احتطاباً، بل وجائراً أيضاً.

فلا عرق أخضر تبقى على الأشجار «المقلمة»، كما لم تسلم من عمليات التحطيب تلك أية شجرة في أي شارع أو حارة فرعية على امتداد دمشق التي وصلت إليها تلك العملية التي ما زالت مستمرة، والنتيجة، أن شوارع دمشق أصبحت عارية وجرداء، وكأنها مقتطعة من إحدى الصحارى، لولا بعض الأشجار الموجودة في حدائق البيوت.

وبهذا الصدد لا يمكن إغفال الأرباح المحققة من خلال بيع الحطب الذي يجري تجميعه من خلال هذه العملية طبعاً، فكمّيات الاحتطاب كبيرة جداً، والتهنئة موصولة للمستثمر الرابح منها من كلّ بد، والذي لا يعنيه مقابل ذلك أن تصبح العاصمة فعلاً جرداء من كل غصن أخضر وحي فيها!.

أسوار الحدائق منتهكة أيضاً

المؤسف أنّ بعض عمليات التقليم لم تسلم منها البيوت أيضاً، ليس بتقليم أشجارها طبعاً، بل من خلال سقوط جذوع بعض الأشجار المقلمة على أسوار حدائقها، لتسقط منهارة هي الأخرى.

فقد سقط جذع إحدى الأشجار «كينا معمرة» على سور حديقة منزلية في منطقة الجبة بالقرب من الجسر الأبيض، وربما من الصدف الحميدة أنّ الحديقة كانت خالية من سكان المنزل، وإلاّ كانت الكارثة أكبر حتماً، ولا ندري هل ستقوم المحافظة، أو مستثمر «التحطيب»، بترميم هذا السور، أم سيقع على عاتق أصحاب المنزل وعلى نفقتهم؟.

«مصنع النهب» السوري... والأسمدة مثال آخر

أعلى من السعر العالمي بـ 64-80%!

رفعت الحكومة أسعار الأسمدة بنسب أقلها 41% وتصل إلى أعلى من 100% بقرار لم تعلن عنه رسمياً، بل أبلغته بتعاميم تداولها الإعلام المحلي، وأكّدها اتحاد الفلاحين الذي استنكر الرفع... غالباً الحكومة لا علاقة لها بوضع هذا السعر، إنها لا تملك إلّا الموافقة على ما يمليه «مستثمرو البلاد» المتنفذون الذين وزّعوا قطاعات هامة على شركائهم في شركات خاصة، والأسمدة من ضمنها، ليسعّروا على هواهم وندفع نحن كلف الفساد كما نفعل تاريخياً.



سعر السماد السوري كان أغلى من السعر العالمي، والأسعار في الإقليم حتى قبل الرفع الأخير، واليوم أصبح أعلى بنسب هامة وبمعدلات ربح استثنائية، كما نبين في الشكل.

فما الفارق في كل طن، وما حجم الربح الإضافي للمبيعات المحلية؟

السوبر فوسفات أعلى بنسبة 80% وربح إضافي 9 ملايين دولار

سعر سماد السوبر فوسفات ارتفع من 151 ألف ليرة إلى 305 آلاف ليرة، بنسبة زيادة: 102%، وعلى سعر الدولار 700 ليرة فإن سعر الطن يبلغ 435 دولاراً.

ومقابل هذا السعر فإن السعر الوسطي العالمي لطن السوبر فوسفات في شهر 1-2020 قد بلغ: 240 دولاراً للطن.

وحتى السعر المستورد في الإقليم والذي تستورد وفقه تركيا على سبيل المثال لا يتعدى: 289 دولاراً للطن.

وهي أسعار بيع أي إنها تتضمن التكلفة والربح وكلف الشحن الدولي.

ومع هذا فإن سعر الإنتاج المحلي السوري أعلى من العالمي بنسبة 80%، وبفارق في سعر الطن يصل إلى 195 دولاراً. الأمر الذي يعني أنه وفق هذا التسعير فإن الربح الإضافي الذي لا يمكن تسميته إلا «تكلفة احتكار وفساد» يبلغ خلال سنة: 9 ملايين دولار تقريباً، إذا ما باع المصرف الزراعي 45,5 ألف طن من السوبر فوسفات كما في 2019.

اليوريا أعلى بنسبة 64% وربح إضافي 8 ملايين دولار

في سماد اليوريا الذي ارتفع سعره من 175 ألف لليرة للطن إلى 248 ألف ليرة، بنسبة زيادة 42%. فإن سعر الطن المحلي أصبح 354 دولاراً وفق سعر الدولار 700 ليرة. أما سعره العالمي في شهر 1-2020 لم يتعدَ: 215 دولاراً للطن. وسعر استيراده إلى تركيا 241 دولاراً للطن.

أي إن السعر السوري المحلي أصبح أعلى من السعر العالمي بنسبة 64%، وفارق حوالي 140 دولاراً في الطن. وهو ما يعني ربحاً إضافياً سنوياً يقارب 8 ملايين دولار خلال عام، إذا ما باع المصرف الزراعي للفلاحين السوريين 57 ألف طن كما في 2019.

اختارت الحكومة الصمت أمام هذا القرار، لأنه من الصعب تقديم ذرائع تفسّر أن يصبح سعر السماد السوري أعلى من السعر العالمي بنسب استثنائية... كيف يمكن تبرير أن يكون سعر منتج تمتلك الدولة حصة منه، ومنتج بأقل التكاليف حيث استلمت الشركة الخاصة المعمل الموجود بأرضه ومعداته وخبراته، أي كلف الإنشاء الأساسية قُدّمت بالمجان مقابل تطوير الإنتاج وتخفيض التكاليف!

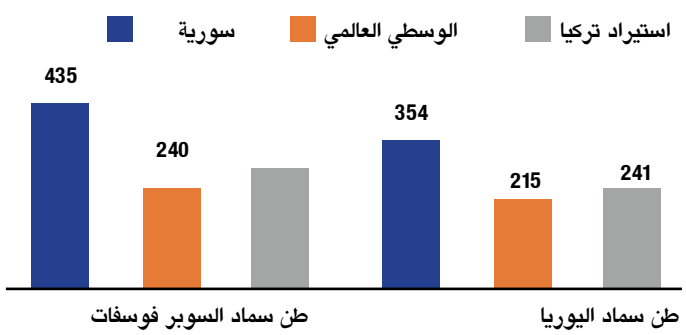
إن السعر السوري المحلي أصبح أعلى من السعر العالمي بنسبة 64%

وأجور العمال هي أقل الأجور العالمية، وإحدى المواد الخام الأساسية الداخلة في التصنيع، وهي الفوسفات سورية المنشأ، بل ومستثمرة من الشركة ذاتها، أي إنها تستطيع الحصول عليه بكلفة الاستخراج، والأهم أن البيع مضمون في السوق المحلية، فالمصرف الزراعي يستلم الكميات ويوزعها على الفلاحين وسواء اشتروا، أم لم يشتروا فإن المال العام متكفّل بجزء هام من منتجات المعمل...

إنّ العقد الموقّع بين الدولة والشركة الخاصة كان ينص على رفع الطاقة الإنتاجية للمعمل خلال عامين، وحتى الآن لم تعلن المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية ما مدى الالتزام بالاتفاق وتوسيع الطاقة الإنتاجية، وكان يتضمن أن تحصل الشركة على 65% من الأرباح، مقابل أن ترفع الطاقة الإنتاجية للمعامل وتخفّض التكاليف وأن تؤمن شروط إنتاج بيئية أفضل عبر استثمارها لمبالغ لا يجب أن تقل عن 200 مليون دولار خلال 40 عاماً، ولكننا حتى الآن لم نلمس أي أثر إيجابي لهذا الاستثمار، حيث استمر استيراد الأسمدة بمقدار 100 ألف طن لهذا الموسم، واستمر ارتفاع سعر السماد، فالسعر الوسطي للطن المباع في 2018 كان: 87 ألف ليرة، والسعر الوسطي للطن المباع في 2019 كان 160 ألف ليرة، بينما سيرتفع الطن الوسطي المباع وسيكون أعلى من 275 ألف ليرة، بزيادة 200% على سعر عام 2018.

العقد الاستثماري لمعمل الأسمدة يفترض أن يخفّض التكاليف ويخفض الاستيراد ويزيد الإنتاج، ولا يوجد ما يفسّر ارتفاع التكاليف ورفع الأسعار إلا محافظة سماسرة المعمل ومستثمريه على حصة من الربح التي لا يمكن التراجع عنها، ورفع الأسعار إلى مستوى أعلى من مستوى ارتفاع سعر الدولار. ضاربين بعرض الحائط كل النتائج المتوقعة من رفع أسعار الأسمدة. فبالنسبة لهم البلاد مجال استثماري، وكلما كانت المادة أكثر أهمية ومحورية للمجتمع، كلما أصبحت موضع نهب أعلى... وحصة النهب الإضافية ينبغي أن يدفعها مستهلكو الأسمدة من منتجي سورية الزراعيين، ومستهلكي الغذاء الذين سيدفعون أسعاراً أعلى مقابل كل حبّة بندورة، وكل ربطة خبز، وكل كيلو تفاح... وإلخ.

الفرق بين سعر السماد الوطني والأسعار العالمية- دولار للطن



*المصدر: بيانات «index mundi» للأسعار العالمية. بيانات «fao stats» للاستيراد التركي.

الصناعة السورية واختلالاتها الكبرى «3»

ثلاثة أرباع الصناعة خفيفة تكنولوجياً

بعد الاستقلال السوري كانت سورية تمثّل واحدة من نقاط التصنيع النامية سريعاً بين دول العالم النامي... موقعها الجغرافي، كثافتها البشرية، وإرث من الحرف والخبرات في مدن عريقة تاريخياً وعلاقات تجارية ممتدة شرقاً وغرباً... والأهم إنجاز الاستقلال السياسي والاقتصادي في وقت مبكّر أتاح للحكم الوطني في حينها أن يفتح أفقاً مستفيداً من الظرف الدولي مع وجود منظومة الدول الاشتراكية التي كانت مصدراً للمعدات والخبرات، والتي جعلت الغرب مضطراً للتعامل بمرونة أكثر مع دول المنطقة تحت ضغط منافسة السوفييت.



■ قاسيون

ستون عاماً مرّت ومراحل عديدة للتصنيع السوري تعاقبت، والتقدم التصنيعي عقب الاستقلال، انتقل من القطاع الخاص في نهاية الخمسينات إلى جهاز الدولة، عندما تمّ تأميمة ومن ثم توسيع العديد من الشركات الكبرى التي أصبحت أهم معامل الصناعة العامة في قطاع النسيج، سكر حمص، سيرونكس، تاميكو وإلخ... بينما كانت المعامل والصناعات التحويلية المنشأة من قبل جهاز الدولة أقل عدداً، وأهمها وآخرها الأسمدة في عام 1972. عمليات التطوير التصنيعي التي أجراها جهاز الدولة على المعامل المؤممة أو المنشأة توقّفت تقريباً منذ منتصف السبعينات، ثم مع تغوّل الفساد بدأ الابتلاع التدريجي لمعامل الصناعة التحويلية الكبرى ولم تستطع أن تتقدم إلى الأمام... تآكلت دون استثمارات إضافية، وانتقلت خبراتها إلى الصناعة السورية الخاصة التي بدأت تنتعش في التسعينات ومنذ مطلع الألفية بدأت تزيح معامل الدولة. ولكنها مع ذلك كانت تعمل في بيئة معقّدة مثقلة بالنهب بينما كانت تحتاج إلى دعم كبير في ظروف الانفتاح التجاري، الأمر الذي جعلها محدودة في مجالات أولية ضعيفة التكنولوجيا لم تستطع أن توظّف أو تستفيد من القدرات المالية، والكفاءات العلمية والشبابية السورية، أو حتى المهارات التجارية السورية.

التوزّع التكنولوجي للصناعة التحويلية الخاصة

الصناعة التحويلية السورية قبل الأزمة واليوم هي خاصة بالدرجة الأولى، حيث شكّل ناتج الصناعة الخاصة 80% من مجمل ناتج هذه الصناعة في عام 2010، وأصبح يشكّل في عام 2015 نسبة 94% مقابل أقل من 6% للصناعة العامة.

ولكن التركيبة التكنولوجية لهذه الصناعة توضّح البنية الهشّة للصناعة السورية، فهي صناعة تشكل التكنولوجيا المنخفضة أكثر من ثلاثة أرباع ناتجها، وهذا هو واقع الحال قبل الأزمة وخلالها.

حيث تشكل الصناعات خفيفة التكنولوجيا الجزء الأعظم منها «73% في عام 2010 وارتفعت إلى 76% في عام 2015» وتتوزع على التصنيفات التالية: غذائيات ومشروبات وتبغ، الصناعة النسيجية، أخشاب وأوراق ومطبوعات، تصنيع المنتجات المعدنية عدا الآلات والمعدات، الأثاث والمفروشات.

أما الصناعات متوسطة التكنولوجيا فقد كانت تشكل نسبة 17% في عام 2010، وتراجعت إلى نسبة 16% وهي مكونة من منتجات البلاستيك والمطاط، وتصنيع المنتجات غير المعدنية «زجاج وسيراميك، وإسمنت وغيرها» بالإضافة إلى المعادن الأساسية.

والتصنيف الأعلى للصناعات المسمّى متوسطة- عالية التكنولوجيا، فقد تشكل نسبة 10% في عام 2010، وتراجعت إلى 8% في 2015، وتصنيفاتها: المنتجات الكيميائية، الآلات والمعدات، مستلزمات مكتبية وكمبيوترات، الأجهزة والآلات الكهربائية، الراديو والتلفزيونات وأجهزة الاتصال، المعدات والتجهيزات الطبية، الآليات ومعدات النقل الأخرى، وصناعة إعادة التدوير. وطبعاً لا تتوفر كل هذه التصنيفات في الصناعة السورية حيث الجزء الأعظم من منتجات هذا التصنيف هي للصناعات الكيميائية، وتحديداً الأدوية والدهانات، وصناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية.

تكنولوجيا أقل مرونة أعلى!

استطاعت الصناعة التحويلية الخاصة أن تحافظ على عائدها، بل رفعته جزئياً خلال سنوات الأزمة، والعائد هنا هو نسبة الناتج «القيم المضافة» إلى المستلزمات والاستثمار المستخدم. وبقيت كل 100 ليرة استثمار تعطي قيماً مضافة 46 ليرة في عام 2015.

المفارقة، أن الصناعة منخفضة التكنولوجيا كانت الأكثر قدرة على المحافظة على ناتجها حيث تراجعت بنسبة 48% بين عامي 2010-2015، بينما الصناعة متوسطة التكنولوجيا خسرت 54% من ناتجها، والصناعات الأعلى تكنولوجياً خسرت أعلى نسبة من ناتجها وتراجعت بمقدار 60%.

كما أن الصناعة منخفضة التكنولوجيا زادت ربحيتها خلال سنوات الأزمة، بنسبة 25%، واستطاعت أن تكيّف رفع أسعارها بمستوى أعلى من ارتفاع تكاليفها، وأصبحت كل 100 ليرة مستثمرة تعطي 54 ليرة ناتجاً في عام 2015 بينما كانت تعطي 43 ليرة في عام 2010.

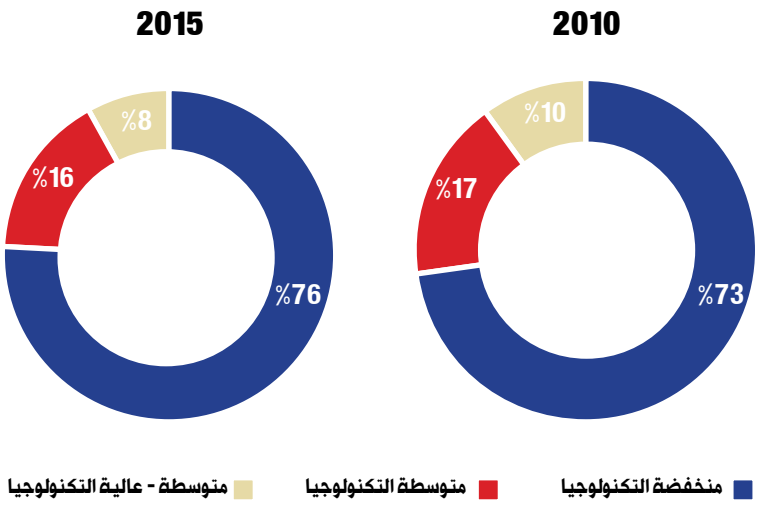
وهذه النتيجة منطقية في ظروف الأزمة، فعملياً عندما يتراجع التصدير وفي ظرف العقوبات، فإن الصناعات الأكثر قدرة على التكيُّف هي الصناعات البسيطة منخفضة التكاليف الاستثمارية، والأكثر اعتماداً على اليد العاملة رخيصة التكلفة في سورية، بأجور هي ضمن الأقل عالمياً، كما أنَّ تراجع الاستيراد نسبياً بالقياس بعام 2010 جعل بعض هذه الصناعات بجوٍّ منافسة أقل، وأتاح لها رفع أسعارها بمستويات أعلى من ارتفاع التكلفة.

بينما الصناعات التي تتطلب استثماراً أعلى وكثافة آلات ومعدات ورأس مال أكبر... فهذه أقل قدرة على التكيف مع ظروف تراجع التجارة وتراجع الطلب المحلّي.

عندما يتراجع التصدير وفي ظرف العقوبات فإن الصناعات الأكثر قدرة على التكيُّف هي الصناعات البسيطة منخفضة التكاليف الاستثمارية

إن هيمنة الصناعة منخفضة التكنولوجيا على التصنيع السوري، يرتبط بمجمل بيئة الإنتاج... فتطوير الصناعة نحو قطاعات أكثف تكنولوجياً يتطلب نقلات نوعية في السياسات: التخطيط والدعم والتمويل والبحث العلمي... بينما هذا لم يتوفر جدّياً في الظروف السورية منذ عقود، بل بقي التصنيع مثقلاً بعبء الفساد وحصصه، رغم أنه أوجد طرقاً للتكيف معه أيضاً. حيث يدفع المصنعون إتاوات للتراخيص وتسهيل الأعمال، ولكن بالمقابل يحصلون على تسهيلات عبر الفساد أيضاً، كالتغطية على التهرُّب الضريبي، وعلى مدفوعات الكهرباء على حقوق العمال بالتأمين وإلخ... وبنية كهذه لا تستطيع أن تدفع التطوير التكنولوجي للتصنيع قدماً، بل تبقيه في هوامش ضيقة ومستوى تكنولوجي متدنٍ، ويبقى الناتج الصناعي متخلفاً وقليلاً ومنهوباً، لا يستطيع أن يلبي احتياجات السكان والنمو التشغيل وعموم التطور... وتبقى فوائده القليلة موزّعة بين مالكي المنشآت والفساد الذي يتطفّل على كل مواضع خلق الثروة.

توزع ناتج الصناعة التحويلية الخاصة وفق التصنيف التكنولوجي



المصدر بيانات المسح الصناعي الخاص 2010-2015.

أقل مستوى تاريخي لربح الدولار... التراجع «عميق وقديم»

العديد من مؤشرات التدهور الاقتصادي العالمي تمّ ربطها بـ «أثر فيروس كورونا» خلال الأسابيع الماضية، ولكنّ مؤشر تراجع عائدات سندات الدولار إلى أقل مستوى تاريخي لها، كان أكثر المؤشرات تداولاً... لأنه تعبير عن تصدّع في الربح المالي الذي غطّى على التراجع المستمر في الربح الحقيقي الأمريكي منذ أكثر من 60 عاماً، وهو ما يتجاوز أثر الفيروس أو أي عامل طارئ آخر، ويعتبر واحداً من مؤشرات عمق الأزمة.



■ ليلى نصر

تراجعت تقديرات المستثمرين للعوائد المتوقعة من شراء سندات الدَّين الأمريكي إلى قرابة 0,7% للسندات التي تُشترى اليوم وتستحق بعد 10 سنوات. وهي أقل قيمة مسجّلة لهذا المؤشر تاريخياً، ومنذ إصدار سندات دَين الدولار الأمريكي.

إذ ينخفض معدل العائد إلى قرابة نصف بالمئة فقط، وهو معدل ربح مالي منخفض جداً، ويحمل تعبيرات عن مستوى تراجع معدل الربح العالمي عموماً، والربح المالي تحديداً، لواحدة من أكثر الأوراق المالية قوّة وضماناً عبر العالم: سندات دَين الدولار المدعومة بوزن الحكومة الأمريكية.

يربط البعض هذا التراجع السريع خلال الأسابيع الماضية، بتدفق المستثمرين إلى الاستثمار بسندات الدولار، هروباً من سوق أسهم الشركات التي تراجعت بحدّة مع التراجع الاقتصادي الناجم عن التوقف الصيني بسبب تفشّي الفيروس. كما يربطه آخرون بالتخفيض الطارئ لأسعار الفائدة الذي أعلنه البنك الفيدرالي الأمريكي نتيجة «لكارثة الكورونا» أيضاً!

ولكن رغم هذا الربط بين الفيروس وتراجع عوائد الدولار، إلّا أن أحداً لا يتوقع أن يعود هذا المؤشر إلى الارتفاع حتى لو تجاوزت الصين محنتها الاقتصادية، وتعافت سريعاً في الربع الثاني من العام، وذلك لأن هذا المؤشر يتراجع منذ وقت طويل وقد بدأ يسجل مستويات انخفاض قياسية منذ شهر أيلول 2019، بسبب الزيادة الكبيرة في الدَّين الأمريكي، وتراجع الثقة بقدرة الأسواق على توليد الربح من الاستثمار بالدولار.

السندات الحكومية وسندات الدولار تحديداً هي ملجأ مالي استثماري هام في ظل تراجع عالم الاقتصاد الحقيقي، وإذا ما كان الملجأ غير آمن وعوائده تتراجع، فإن هذا يحمل مؤشرات على مستوى تعمّق الأزمة في الاستثمار الحقيقي، وتراجع معدلات الربح في مجال الإنتاج.

وهو ما يظهر أيضاً في الاقتصاد الأمريكي، حيث تتراجع معدلات الربح غير المالي منذ خمسينات القرن الماضي، حيث انخفضت نسبة الربح إلى قيم الأصول في الشركات غير المالية الأمريكية من قرابة 16% في عام 1952 وصولاً إلى معدل يقارب 8% في عام 2018، وفقدت الشركات الإنتاجية والتجارية الأمريكية أكثر من نصف معدل ربحها، وفق بيانات الفيدرالي الأمريكي.

طوال الفترة الممتدة على أكثر من ستة عقود لم يُسجّل معدل الربح المذكور معدلاً أعلى من 16%، وبقي في انخفاض مستمر رغم أنه كان يشهد طفرات ارتفاع، وتحديداً في مطلع الألفية عندما أنقذت طفرة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معدل الربح الأمريكي، وانتشلته من أقل مستوى مسجّل له في عام 2002 عند قرابة 3%، لترفعه إلى حدود تقارب 14% بين عامي 2002– 2006، إلّا أن هذا المعدل هوى سريعاً أيضاً وبمعدل قياسي خلال أزمة عام 2008.

إنَّ الميل العام لمعدل الربح الإنتاجي الأمريكي هو نحو الهبوط، حيث تراجع الربح بالقياس إلى قيمة الأصول المستثمرة طوال المرحلة التي استطاع الاقتصاد الأمريكي أن يهيمن بالمعنى الاقتصادي العالمي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يسجل هذا المعدل أية قدرة على التعافي والعودة إلى مستوياته السابقة في مطلع الخمسينات.

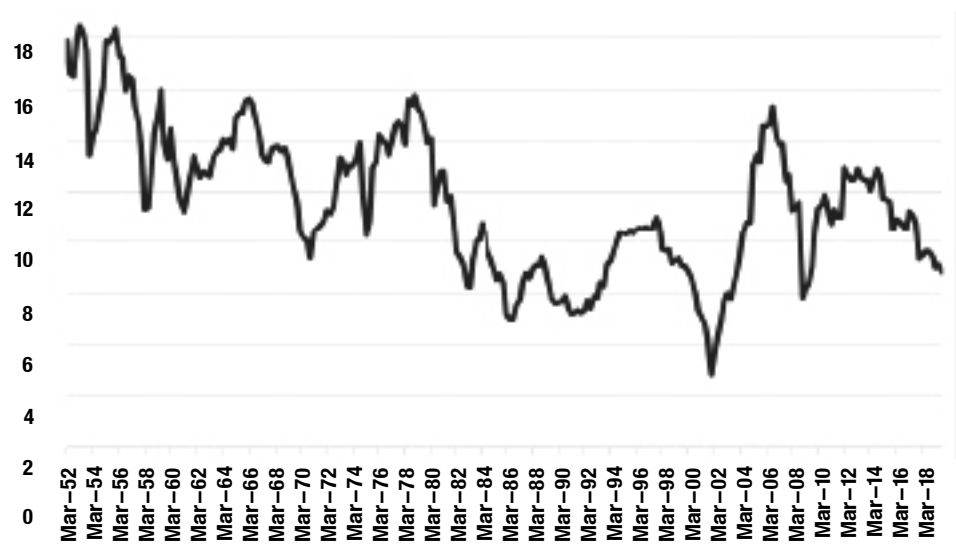
سجلت عوائد الدولار أقل معدل تاريخي لها وهو مؤشر تراجع معدل الربح المالي الذي كان يغطّي تراجع معدل الربح الحقيقي المستمر منذ الخمسينات.

إنَّ مؤشر تراجع معدل الربح غير المالي هو أحد المؤشرات الحاسمة في الأزمة الاقتصادية للمنظومة الرأسمالية العالمية، وتحديداً في مركزها في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان معدل ربحها الإنتاجي يتراجع، ولكنها كانت توسّع ربحها المالي عبر منظومة الدولار العالمي وهيمنة القطاع المالي وتوسيع الديون. ولكن مؤشرات الثقة بالقطاع المالي تسجّل تراجعاً حاداً منذ عام 2005، وتسجل اليوم معدلات تراجع قياسية بمستوى الثقة بقدرة الدولار على تحصيل عوائد في المستقبل. الأمر الذي يأخذه بعض المحللين الأمريكيين كمؤشر حاسم على اقتراب الركود الاقتصادي، فطوق النجاة الأمريكي المتمثل بالدولار بدأ يتصدع أيضاً ويكشف عمق الأزمة.

معدل الربح المتوقع من سندات الدولار المستحقة بعد عشر سنوات- %



معدَّل الربح في الشركات غير المالية الأمريكية بين عامي 1952-2018- %



الإنتاج الزراعي يُدفع إلى مهب الريح رسمياً

تعرض قطاع الإنتاج الزراعي بشقيه، النباتي والحيواني، لأضرار كبيرة خلال سنوات الحرب والأزمة وبسببها، بالإضافة إلى جملة الصعوبات التي كان يواجها خلال سنوات ما قبل الحرب، ليتم استكمال الضرر من خلال بعض القرارات والإجراءات الرَّسمية، القديمة والمستجدة.



■ عاصي اسماعيل

الأضرار والخسائر بقطاع الإنتاج الزراعي لا يمكن حصرها بحجم الإنتاج ونسب تراجعه أو بالخسائر المالية فقط، بل الأهم من ذلك هو انعكاسات ذلك على مستوى الأمن الغذائي، وعلى تراجع فرص العمل في هذا القطاع، وتقلص المساحات المزروعة تباعاً.

قطاع هام ولكن!

الإنتاج الزراعي كان يشكل نسبة هامة من الناتج المحلي الاجمالي، وقد حقق الاكتفاء الذاتي للكثير من السلع الأساسية في مراحل سابقة «حبوب- خضراوات- فواكه- فروج- بيض..» بالإضافة إلى حجم مساهمته بعمليات التصدير، والذي ما لبث أن بدأ بالتراجع مع تراجع الدعم الحكومي «المباشر وغير المباشر» خلال العقود السابقة، وخاصة لمستلزمات الإنتاج «المحروقات- الأسمدة- المبيدات- الأعلاف..»، الأمر الذي رفع من تكاليف الإنتاج على المزارعين، وصولاً إلى عدم تغطية نفقاتهم ووقوعهم بالخسائر المتتالية، والتي تم تتويجها خلال سني الحرب والأزمة بخروج الكثير من الأراضي الزراعية من الخدمة، ما يعني فقدان هؤلاء لمصدر رزقهم، مع تراجع مستويات الأمن الغذائي، ومع عدم تغييب أهمية ما تم تسجيله من تراجع على مستوى الناتج المحلي الاجمالي، وفقاً لنسبة مساهمة الإنتاج الزراعي فيه، والتراجع الموازي لكافة الصناعات المرتبطة فيه، مع فقدان الكثيرين لفرص العمل التي كان يؤمنها هذا القطاع أيضاً.

المختصر أعلاه، يشير إلى أهمية هذا القطاع ودوره على مستوى الاقتصاد الوطني، فهل ما زال هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية الهامة وفقاً للممارسات والقرارات الرسمية حِياله؟.

أمثلة عن الأهمية والاهتمام

الحديث عن المعاناة المزمنة مع محصول الحمضيات، والخسائر السنوية التي تلحق بالمزارعين، وقطع الأشجار واستبدال المحصول وهجرة الأرض، أصبح مملاً من كثرة تكراره، ومن كثرة الوعود الرسمية التي سيقت خلال العقود والسنين الماضية لمعالجة المشاكل المرتبطة بهذا المحصول «إنتاج- تسويق- تصنيع- تصدير» برغم حجم المأساة المرتبطة به، وكذلك واقع محصول الشوندر السكري، وما آل إليه حاله خلال السنوات الماضية، وغيره الكثير من المحاصيل الزراعية الشبيهة الأخرى «قمح- حبوب- قطن..» والتي كانت تعتبر إستراتيجية بالمقاييس الرسمية وغير الرسمية نظراً لأهميتها، وبقية المحاصيل والمنتجات الزراعية التي كانت تؤمِّن جزءاً هاماً من سلة الاستهلاك المحلي، مع تصدير الفائض منها خلال مواسمها «زيتون- بطاطا- بندورة- فواكه- خضراوات...».

فالاهتمام الرسمي بالإنتاج الزراعي، وبالقطاع الزراعي عموماً، لم يخرج عن حيِّز التسويق الكلامي فقط، فقد تراجع الدعم لهذا القطاع رسمياً، وما زال، والذي لم يقف عند حدود رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الخاصة به فقط «محروقات- أسمدة- مبيدات- أعلاف..»، بل مع فسح المجال أمام المنافسة غير العادلة مع بعض الأصناف المنتجة أيضاً، من خلال عمليات الاستيراد المقوننة رسمياً، ناهيك عن عمليات التهريب، وليس آخر ما حرر بهذا الشأن قرار السماح باستيراد البطاطا في الوقت الذي يتوفر الإنتاج المحلي منها، على الرغم من التحكم السعري بهذه المادة في الأسواق.

السياسات المتعلقة بقطاع الانتاج الزراعي والممارسات المجحفة بحقه التي أصبحت ظاهرة للعيان تدفع نحو المزيد من تراجع هذا القطاع وصولاً ربما لمساعي وأده

وبهذا السياق، يمكن إدراج قرار رفع أسعار الأسمدة الذي صدر بداية الشهر الحالي استناداً إلى موافقة اللجنة الاقتصادية والحكومة، وكذلك ارتفاع أسعار الأعلاف، وانعكاسها المباشر على مربي الدواجن والمشتغلين بهذا القطاع أيضاً، والتي لن تؤدي إلا إلى مزيدٍ من الإضرار بقطاع الإنتاج الزراعي وبسلة الاستهلاك الغذائي اليومي للمواطنين، وبالأمن الغذائي الوطني عموماً.

مساعي الوأد الظاهرة

كلُّ ما سبق أعلاه، وبعيداً عن الخوض في التفصيلات والأمثلة أكثر من ذلك، يشير إلى أنَّ السياسات المتبعة والمتعلقة بقطاع الإنتاج الزراعي والممارسات المجحفة بحقه، التي أصبحت ظاهرة للعيان، رسمياً وغير رسميٍّ، تدفع نحو المزيد من تراجع هذا القطاع وصولاً ربما إلى مساعي وأده النهائي، وطبعاً لا يخفى على أحد أن هناك مستفيدين كبار خلف كل ذلك، فضرب الإنتاج والعملية الإنتاجية يفسح المجال أكثر فأكثر أمام حيتان المال والفساد لتكبير حصتهم من الأرباح عبر البدائل المستوردة أو المهربة على حساب المنتجين والمستهلكين معاً، بالإضافة إلى الإضرار بالمصلحة الوطنية طبعاً، ولعلَّ ذلك لا ينطبق على القطاع الزراعي فقط، بل وعلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، الصناعية والحرفية.

فواقع الحال يقول إن ما تبقى من «دعم» أو ما يتم الحديث عنه على أنه من أشكال الدعم، لا يستفيد منه من الناحية العملية إلا حيتان الفساد والمصدرون والمستوردون والمهربون وشبكات السوق السوداء، على حساب الإنتاج والعملية الإنتاجية والمنتجين والمستهلكين.

أما الفج بالموضوع فهو التذرع بالعقوبات والحصار تبريراً لبعض القرارات والإجراءات المجحفة المتخذة حيال هذا القطاع، في الوقت الذي من المفترض أن تتم زيادة الدعم الحقيقي المقدم له، مع بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى.

رفع الأسعار.. ما خفي أعظم!

يتخَّوف المواطنون، وخاصة المفقرين، من سلسلة رفع للأسعار تطال بقية المحروقات ومصادر الطاقة، وذلك على إثر رفع سعر مادة البنزين الذي جرى مطلع الشهر.



التخوف قد يكون فيه الكثير من المشروعية، فالإجراءات الحكومية والتجارب السابقة معها والتي اعتاد عليها المواطنون، ربما تشي بذلك، سواء كان ذلك بوجود مقدمات لها، أم لم يكن لها أية مقدمات، ولعل رفع سعر البنزين دليلٌ على ذلك.

التجربة المريرة مع النفي الرسمي الخشية الحقيقية لدى المواطنين أن يكون رفع سعر البنزين عبارة عن بوابة تفتح من خلالها بوابات رفع أسعار المحروقات ومصادر الطاقة الأخرى، وهي الكارثة الحقيقية بالنسبة للمفقرين، فهذه السلسلة قد يكون لها بداية لكن من الصعوبة تحديد نهايتها، فمصادر الطاقة بمكوناتها تدخل بكل سلعة وخدمة، وبالتالي سيكون أثرها أكثر كارثية بما لا يقاس من رفع سعر البنزين الحالي.

الخشية أعلاه وصلت إلى أسماع بعض المسؤولين، وقد جرى نفي أي توجه بهذا الشأن.

فقد تناقلت بعض وسائل الإعلام أن «مدير فرع دمشق للمحروقات نفى وجود توجه لرفع سعر المازوت كما رُفع سعر البنزين منذ أيام، وذلك لارتباط مادة المازوت بكل سلعة موجودة في الأسواق ولاسيما الغذائية».

المشكلة في التصريح أعلاه بالنسبة للمواطنين، أن النفي الرسمي عادة يتم غض الطرف عنه وتجاوزه لاحقاً، بعد أن «تقع الفاس بالراس»، مع تقديم بعض المبررات والذرائع، وهذا ما جرت عليه العادة مع كل قرار حكومي يتضمن رفعاً لسعر أية مادة أو سلعة.

أما الحديث عن «ارتباط مادة المازوت بكل سلعة موجودة في الأسواق ولاسيما الغذائية»، على أنه مبرر لعدم رفع السعر فقد تم تجاوز هذه المقولة والقفز عليها منذ عدة أيام فقط، من خلال رفع سعر الأسمدة، التي ينطبق عليها مفعول الارتباط بالمواد الغذائية وفقاً لهذا التبويب.

فالنفي أعلاه فيه جرعة سلبية لدى المواطنين من خلال تجاربهم السابقة مع الحكومة وتوجُّهاتها، وآليات عملها، خاصة وأنها بالمحك العملي تظهر غير معنية لا من قريب ولا من بعيد بهموم المواطنين ومعاناتهم، لا على المستوى المعيشي، ولا على المستوى الخدمي، وهذا ليس تبلياً على أحد بقدر ما هو توصيف، ليس لواقع الممارسات الحكومية وقراراتها وسياساتها فقط، بقدر ما هو توصيف للواقع المعيشي المتردي والخدمي المترهِّل، بالنسبة للمواطنين.

فهل من الغرابة أن يتداول الناس مقولة «ما خفي أعظم» بعد كل قرار حكومي؟!.

«نظرية المؤامرة» لتغطية المؤامرة



يحوم حول فيروس كورونا العديد من التكهنات والنظرّيات والحلول. بعضها مثلاً: أن الدواء هو في بعض الأعشاب الشعبية، أو في التعقيم، أو شرب المياه. جميعها تحمل الكثير من المبالغة، كون الشّيء الوحيد الذي يمكن أن يقتل الفيروس هو مضاد له غير موجود حالياً، وهو في حالة التجارب التي ستأخذ أشهر عديدة لكي تصبح مصرَّحة. ما يفتح الباب أمام هذه التساؤلات هو الجهل بما هو الفيروس وكيف يمكن التخلص منه. وهذا نابع من مشكلة العلوم وبُعدِها عن الحياة اليومية للبشر. وعنصر آخر، مرتبط بالجهل أيضاً، هو محاولة السيطرة على أيّ شيء مقلق بالنسبة إلينا.

■ مروة صعب

قبل الغوص في أي من هذه التحاليل، من المهم أن نعلم أنه إلى اليوم لا يوجد حلّ يقتل الفيروس، جميع الإجراءات المتّبعة هي محاولة للحد من انتشاره، وقد نجحت الصين في ذلك. والفيروس يصيب الرئة لذا فإن أي نوع من المشروبات لا يمكن له أن يقتله. بينما الدعوة لشرب المياه الدافئة بشكل مستمر نابعة من أنّه في حالة الإصابة بالفيروس عن طريق الفم، وإذا كان الفم والحلق رطبين فهذا قد يساعد أو يعمل على تحويل مسار الفيروس إلى المعدة بدلاً من الرئتين، وأسيد المعدة قد يفكك الفيروس، فبالتالي هو إجراء لا ضرر فيه. أما التعقيم وغسل اليدين فهو إجراء يقلل من إمكانية وفترة عيش الفيروس على هذه الأسطح. الإجراء الأكثر منفعة والذي يساعد على تراجع نسبة الحالات هو عدم الاختلاط أو الاختلاط بالحد الأدنى، وهو شيء غير ممكن في العديد من البلدان.

نظريّة المؤامرة في أي تحليل؟

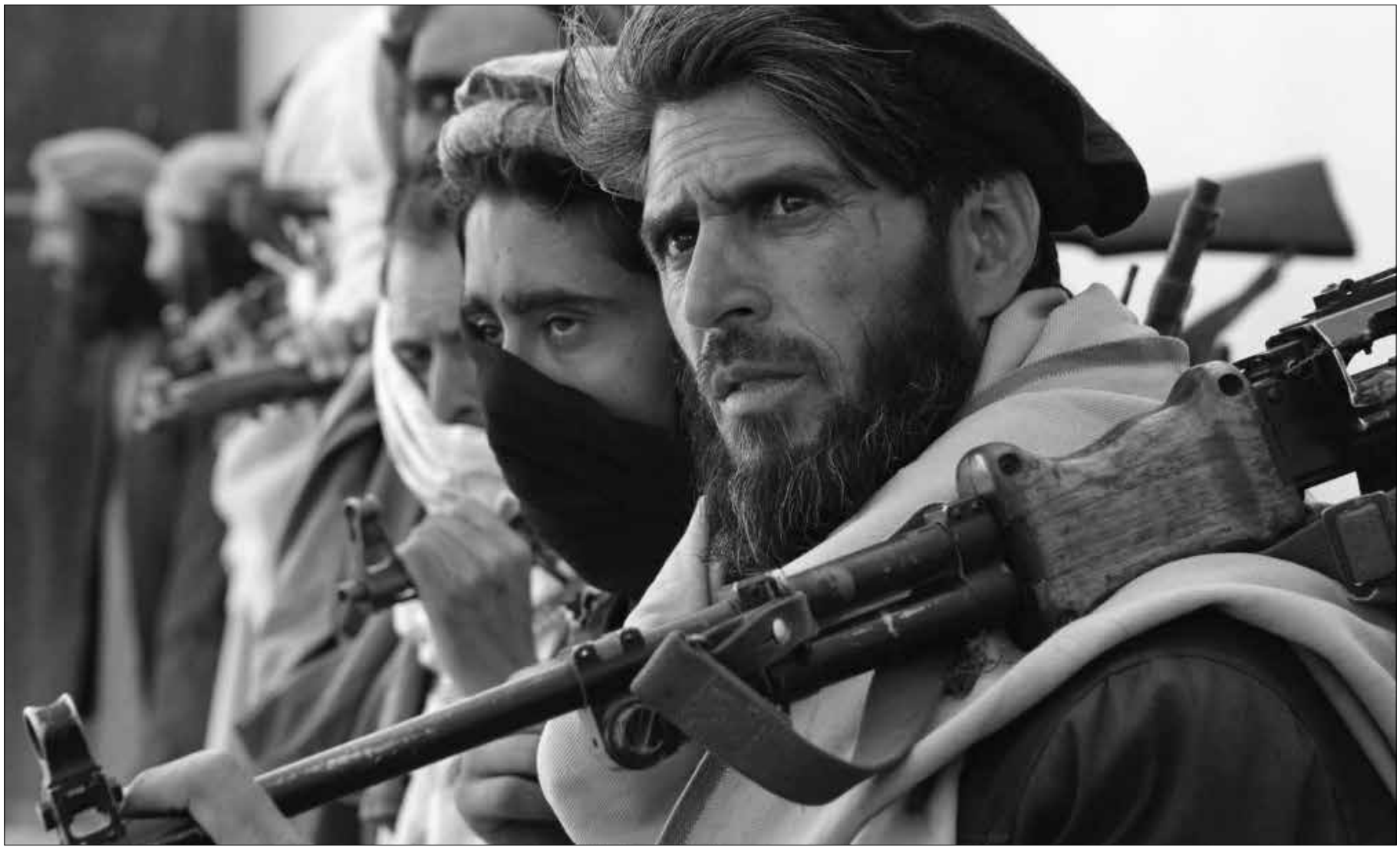
نظريات المؤامرة الموجودة حول الكورونا عديدة ومتعددة المستويات. من كون الفيروس سلاح بيولوجي مُعَدّ من قبل الصّين ضد الاحتجاجات في هونكونغ، وأفلت من السيطرة، إلى كونه قد جُرِّب على المسلمين في الصين، أو أن الصين تفضل خسارة طاقتها البشرية على خسارة اقتصادها «وكأنّ الاثنين غير مرتبطين!»، أو أنه مؤامرة إيرانية على الولايات المتحدة الأمريكية أو على العالم أجمع، أو في كونه سلاحاً بيولوجياً ضد الصين نفسها. جميع هذه التكهنات ممكنة عملياً في عالم تسيطر عليه الرأسمالية التي أجرت تجارب شنيعة، ومن غير المستغرب أن تقوم بهكذا حرب أو تجربة. ولكن لا يوجد إثبات على أيٍّ من هذه التكهنات. فبينما تعاطى الصينيون بأغلبهم بتضامن كبير بين بعضهم البعض وبمسؤوليّة عالية، تعاطى قسم كبير من العالم بعنصريّة تجاه الصين. وانطلاقاً من نظريات المؤامرة التي تؤسس لعدم التضامن مع الصين «حيث حمّل الشعب الصيني المسؤولية بسبب نوعية طعامه التي غالباً هي تشويهات واضحة للنظام الغذائي الصيني».

بينما تعاطى الصينيون بأغلبهم بتضامن كبير بين بعضهم البعض وبمسؤوليّة عالية، تعاطى قسم كبير من العالم بعنصريّة تجاه الصين

تنشأ نظرية المؤامرة «ولا نقول احتمال الحرب البيولوجية» من أكثر من عامل. فهي محاولة لتخفيف القلق الصادر عن كارثة أو صدمة، وذلك عبر جعل الكارثة وكأنها مؤامرة، وهكذا نجعلها أولاً مُسيطرٌ عليها، لكوننا نعلم من قام بها. وثانياً نجعلها خارجنا. أي نتخلى عن المسؤولية تجاهها. وفي حالة الكورونا اليوم، بعدما أصبح الفيروس منتشراً في العالم، فالمسؤولية تقع على الجميع في الحدّ منه. بينما إذا جعلناه بمسؤولية أداة أو مجموعة أخرى فإننا غير مسؤولين عن السيطرة عليه. وفي الوقت نفسه نُؤسِّس لشعور السيطرة على حاضرنا، في كوننا «لم نقع ضحية هذه الأداة أو المجموعة، بل إننا نعلم ما الذي يحصل». العامل الثاني الذي ينشأ عن نظرية المؤامرة هو عدم المعرفة أو الجهل تجاهها. فعامل أنه لا يمكن لنا السيطرة على انتشار الفيروس أو البقاء بأمان من دون الإصابة به، فذلك يجعل منا عرضة لأية معلومة عنه، والمعلومة التي تطمئننا هي التي نتمسك بها أو نصدقها مهما كانت غير علمية أو مختلقة للتشويش. وكوننا صدّقنا نظرية واحدة مغلوطة يجعلنا نصدق نظرية أخرى مغلوطة أيضاً، وهذا هو العامل الثالث، فمن يصدق الإشاعات التي تقال عن الصين سيقوم بتصديق أنها قامت بصنع سلاح بيولوجي لقتل شعبها!

هذه الأفكار التي توجد أينما كان، المروّج لها خاصة من قبل هوليوود والولايات المتحدة الأمريكية، جعلت من الفيروس مؤامرة كونية على أي فرد في العالم. مؤامرة على شخصه أولاً وعلى بيئته ثانياً. ومن يتحمل هذه المسؤولية هو النظام الذي بث الخوف والقلق في نفوس البشر فأصبحوا من الضعف أنهم يلجؤون إلى تفسير معظم الحالات على أنّها مؤامرة. إنهم ببثّهم نظرية المؤامرة على من «هُم ضدّه» قد جعلوا من أنفسهم الضحية دائماً، ولكن هنا تم تجهيل السبب الحقيقي. فيصبح من السهل مثلاً تصديق أنه «يمكن للصّين أن تقتل شعبها» «حتى لو لم يوجد في تاريخ الصين الحديث أي حدث يمكن أن نستند عليه في هذا»، ولكن من غير الممكن للولايات المتحدة مثلاً أن تقوم بصنع سلاح بيولوجي حتى لو أنّ تاريخها الذي أصلاً بدأ بمجزرة، يحمل العديد من الأحداث التي يمكن أن نستند عليها. تماماً كاستبعاد أنه لا يمكن لأي من الدول الأوروبية أن تقوم بهذا الفعل حتى لو أن الفاشية ظهرت هناك. إن السياسة الرأسمالية بجميع أدواتها قد حولت مفهوم الصراع السياسي والصراع من أجل البقاء السياسي الذي خاضته منذ سيطرتها على العالم نظرية مؤامرة، ولكن معكوسة. فبدل أن نقوم بتحليل إمكانية أن يكون السلاح بيولوجياً لصالح المستفيد من تراجع الصين الاقتصادي، يصير تحليلنا على أنها مؤامرة كونية من جهة خفيّة «إلا الرأسماليّة» ضدّنا نحن المستضعفين الذين «يعاديهم كل العالم» حسب نظرية المؤامرة المقلوبة أيضاً.

أفغانستان.. «الإرهاب» سيحارب «الإرهاب»



تشهد أفغانستان الكثير من الأحداث السياسية التي تترافق مع تصعيد ميدانيٍ، ويبدو أن هذا التصعيد سيكون عنوان المرحلة القادمة، ومن المثير للانتباه أنه لا يعكّر الأجواء الإيجابية بين حركة طالبان والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الوضع يطرح سؤالاً حول طبيعة الخطوات الأمريكية في أفغانستان، والتي كان أبرزها توقيع اتفاق السلام مع حركة طالبان في 29 من شهر شباط الماضي.

■ علاء أبوفرّاج

بعد مفاوضات بين الطرفين جرى التوقيع على «وثيقة سلام»، تنسحب بموجبها القوات الأمريكية من أفغانستان بمقابل تعهدات تلتزم بها طالبان.

استعراض للوثيقة

يجري الحديث ضمن الوثيقة عن انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية وحلفائها، على أن تنسحب جميعها في غضون 14 شهراً، ويكون هذا الاتفاق سارياً في حال التزام طالبان بتعهداتها التي تنقسم إلى «ضمانات أمنية» و«تعهد بعقد محادثات سلام مع حكومة كابل» والتي من المفترض أن تبدأ في 10 آذار الجاري.

تكون «الضمانات الأمنية» على شكل تعهد بألّا تشكل حركة طالبان أي خطر على أمن الولايات المتحدة الأمريكيّة، وأن تضمن عدم انطلاق أية هجمات ضدّها من الأراضي الخاضعة لسيطرتها، بالإضافة إلى التعهد بمنع تجنيد وتدريب وتمويل واستضافة العناصر التي ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لها.

وفيما يخص «محادثات السلام مع حكومة كابل» تضمن أولاً تدابير لضمان الثقة، مثل إطلاق سراح السجناء من الطرفين «5 آلاف سجين لطالبان بمقابل ألف سجين من الطرف الآخر»، على أن يجري إطلاق جميع السجناء على مدار الأشهر الثلاثة التالية. وتتعهد الولايات المتحدة البدء برفع أفراد حركة طالبان من قائمة العقوبات الأمريكية، وستطلب الولايات المتحدة إقرار واعتراف مجلس الأمن الدولي بهذه الاتفاقية.

هل يكون الاتفاق بذرة مشكلة؟

قبل التسرّع في إطلاق الأحكام، يجب المرور على بعض القضايا التي لا يمكن تجاهلها. جرى توقيع هذه المعاهدة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، وهو ما يعطي حركة متطرفة قاتلتها الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات، وزناً وشرعية، بمقابل تعهد هذه الجماعة بـ «عدم تهديد مصالح الولايات المتحدة»، دون أيّة تعهدات عن دورها في المنطقة أو حتى في أفغانستان نفسها، فالمعاهدة ضمنت تعهد الحركة بالدخول في مفاوضات، لكن هذه المفاوضات ليست لها أرضية واضحة يمكن البناء عليها، فمثلاً نصت الوثيقة على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين لكن لم يجرِ الاتفاق مع الأطراف الأخرى في كابل على هذا الأمر، وهذا ما أكده الرئيس الأفغاني أشرف غني، وأعلن صراحةً أنه ليس هناك تعهد بإطلاق سراح للمعتقلين، وقال: «لا يمكن للجماعة المطالبة بالإفراج عن سجنائها كشرط مسبق لإجراء محادثات مباشرة». بالمقابل، ترى حركة طالبان أنها ملتزمة بوقف العنف ضد القوات الأمريكية فقط، وليس ضد القوات الأفغانية الأخرى، وأعلنت مع بداية شهر آذار الحالي استئناف الأعمال ضد الحكومة، وكانت المتحدثة باسم وزارة الداخلية الأفغانية قد أعلنت أنّ: «طالبان نفذت 33 هجوماً في 24 ساعة ضد القوات الأفغانية في 16 إقليماً وقتلت ستة مدنيين».

الهدف الأمريكي المعلن والواضح هو انسحاب الولايات المتحدة من حرب تخوضها منذ 13 عاماً، والتي كُلّفت حسب بعض التقديرات أكثر من ترليون دولار، لكن هذا الانسحاب لا يعني إيقاف الحرب، بل يعني عدم وجود الولايات المتحدة بشكلٍ مباشر في ساحة المعركة، وهذا يشكّل جملة واسعة من المخاوف في داخل أفغانستان، وفي الدول المحيطة.

صورة ضبابية للمنطقة

في كلمة ألقاها ترامب في البيت الأبيض عقب توقيع الاتفاق مع طالبان، قال «إن الولايات المتحدة كانت تقتل الإرهابيين بالآلاف في أفغانستان» مؤكداً أن هذه المهمة اليوم باتت على عاتق حركة طالبان أو «الدول المحيطة». ولم يستبعد الرئيس الأمريكي أن تسيطر الحركة على كابل من جديد، واعتبر أن هذا سيكون شأن الحكومة الأفغانية، وهو ما يمكننا فهمه على أنه تفويض رسمي لحركة طالبان من قبل الولايات المتحدة لقتال الإرهاب بعد سحب صفة الإرهاب عن طالبان نفسها كأحد مخرجات الاتفاق الموقع بين الطرفين.

صواعق التفجير

تحمل أفغانستان اليوم صواعق تفجير أكثر من تلك التي حملتها قبل الاحتلال الأمريكي، تقسّم البلاد فعلياً إلى مناطق نفوذ، وتجري المعارك بشكل مستمر، والسلطة في كابل تشهد صراعاً بين محمد أشرف غني وعبد اللّه عبد اللّه، يضاف إلى كل هذا تصاعد العمليات التي تتبناها «داعش» وغيرها من الفصائل الإرهابية، والولايات المتحدة، ترى هذه الصورة بوضوح وتعوّل على «التفاعل الشرير» لهذه العناصر مع بعضها، فهي تدرك أن هذه العناصر لم تخلق من العدم، بل كانت نتاجاً لعمل حثيث لعقود طويلة، ضمن للولايات المتحدة ثلاثَ نقاط أساسيَة، الأولى كانت إنتاج الجماعات الإرهابية المتطرفة التي كانت أداة ضاربة في وجه استقرار المنطقة. الثانية إمكانية استخدام هذه الجماعات لإرهاق الدول المحيطة، مثل روسيا «وقبلها الاتحاد السوفيتي» والصين وإيران.. إلخ، وشن الحروب الأمريكية بذريعة محاربة الإرهاب. وثالثاً وهو ما نشهده اليوم، إمكانية الاتفاق مع هذه المنظمات التي كانت إرهابيةً في الأمس القريب، واستخدامها كأداة ضاربة بشكل معلن ومقونن.

توقيع المعاهدة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان يعطي حركة متطرفة قاتلتها الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات وزناً وشرعية بمقابل تعهد هذه الجماعة بـ «عدم تهديد مصالح الولايات المتحدة»

تصريحات الرئيس الأمريكي تظهر كتفويض رسمي لحركة طالبان لقتال الإرهاب بعد سحب صفة الإرهاب عن طالبان نفسها كأحد مخرجات الاتفاق الموقع بين الطرفين

الصراع الفلسطيني وأزمة الكيان الصهيوني الأخيرة

تستمر التفاعلات السياسية حول إعلان ما سُمي بـ«صفقة القرن» التي أعلنها ترامب قبل شهرين، في الأوساط الفلسطينية والدولية، دافعةً إياهم نحو إيجاد حلّ لمعضلة الانقسام الفلسطيني عبر توحيد الصفّ، في الوقت الذي يجد فيه الكيان الصهيوني نفسه عالقاً بأزمة سياسية مستعصية حول «تشكيل الحكومة».



■ يزن بوظو

إنّ المفارقة السابقة لمجريات الصراع الفلسطيني ومستقبله تبيّن في خطوطها العامة طبيعة «صفقة القرن» باعتبارها تعبيراً عن أزمة أمريكية- صهيونية وبدأت توضح- بعد كل الدعاية والتطبيل والتزمير لأجلها خلال السنتين السابقتين- بأنها غير قادرة فعلياً عن انتشال الكيان من أزمته أو الحدّ منها، بل وأكثر من ذلك، تسبب الإعلان عنها بدفع جميع الأطراف الفلسطينية للتفكير حول كيفية توحيد صفهم في جبهة واحدة بوجه العدوّ، مما يضعف الأخير أكثر مما سبق.

واشنطن المهزومة

إنّ ترامب بإعلانه عن الصفقة، قد وقّع عملياً على ما يمكن اعتباره بدء مرحلة رفع يد واشنطن عن «إسرائيل»، تماشياً مع كل ما يجري في المنطقة وعلى المستوى الدولي من «انسحاب أمريكي» جاء فرضاً عليها، إلّا أنه وبذات الوقت يُخلي مواقعه تاركاً خلفه أكبر قدر ممكن من التوتير أملاً بالفوضى، وإنْ كان ذلك يهدد أداته الصهيونية نفسها.

فضاءات سياسية

ضمن مقولة الفضاء السياسي القديم والجديد، الذي يرتبط أساساً بتغير موازين القوى الدولية بتراجع واشنطن وانتهاء الأحادية الأمريكية مع كل ما يرتبط فيه، فبالنسبة للفلسطينيين أنفسهم، يمكن اعتبار أن مسألة توحيد الصفّ ضرورةً يفرضها الفضاء السياسي الجديد، حيث إن حالة الانقسام وُلِدت واستمرت في عهد الهيمنة الأمريكية، وستنتهي الآن بانتهاء الأخيرة... بالنسبة لموسكو، فإن الدفع بحلّ الصراع الفلسطيني وتأريض الفوضى، يتطلب وجود جهة سياسية واحدة يتم الاستناد عليها لبدء العمل أولاً على تنفيذ القرارات الدولية فيما يخص المسألة، ومنها ما هو حلّ الدولتين وحق العودة وحدود 67.

التعاون الروسي- الفلسطيني

ضمن هذا التكتيك، تجري موسكو اجتماعات مع ممثلين عن مختلف الفصائل الفلسطينية، كان من آخرها لقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، مع حسين شيخ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في الـ27 من الشهر الماضي، ومن إحدى المسائل التي أعلنت عنها الخارجية الروسية في بيان لها حول الاجتماع «تم التأكيد على أهمية الاستعادة السريعة للوحدة الوطنية الفلسطينية». وفي يوم الاثنين الماضي التقى لافروف برئيس حركة حماس، إسماعيل هنية، في موسكو، جرى خلاله بحث عدد من المسائل المتعلقة بالصراع الفلسطيني ومنها أيضاً «الوحدة الفلسطينية».

مقترحات أولية

في مقابلة له بعد الاجتماع، أعلن إسماعيل هنية أنه قدّم للجانب الروسي 4 مقترحات «للمصالحة الوطنية»، وهي حسب تعبيره: «1- الذهاب لانتخابات عامة رئاسية وتشريعية، ولاحقاً إلى مجلس وطني فلسطيني. 2- عقد المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية خارج رام الله حتى يتسنى لجميع الفصائل الفلسطينية المشاركة في هذا الاجتماع. 3- عقد اجتماع للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية. و4- تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى إدارة الشأن الفلسطيني في هذه المرحلة».

المسؤولية فلسطينية أولاً

دون الخوض في تفاصيل هذه المقترحات ومدى إمكانيتها أو توافقها مع متطلبات المرحلة، فإن ما يهمّ فيها هو طرح المسألة فعلياً وبدء النقاش حولها، تنفيذاً للضرورة التاريخية الملقاة على الفلسطينيين أنفسهم، ففي سؤال وُجّه لهنية حول موقف لافروف من هذا الطرح، نقل هنية عن لافروف قوله بأنّ «الوحدة ضرورة يُبنى عليها لاحقاً الموقف الإقليمي والدولي». إنّ هذا القول، فضلاً عن معناه العام، يبيّن بين حروفه الموقف الروسي بأنّ البدء يكون من الفلسطينيين أنفسهم وهي مسؤولية الفلسطينيين أولاً؛ بمعنى أنّ الموقف الإقليمي والدولي لوحده في مواجهة واشنطن والكيان الصهيوني، بظروف الانقسام الفلسطيني الجاري، وبغير الوحدة، لا يمكن التعويل عليه بشيء، مما يدفع القوى الفلسطينية برفع مسؤوليتها، والدخول بمرحلة التكيّف مع الفضاء السياسي الجديد، أو زوالها عن مسرح التاريخ لظهور قوى جديدة فاعلة.

أزمة الكيان

في الطرف الآخر، يستمر الكيان الصهيوني بمعاناته في أزمة تشكيل الحكومة للمرة الرابعة، وهي أطول مرة في تاريخ الكيان، ورغم كل تصريحات ترامب ودعمه لنتنياهو بـ«إهدائه» الجولان والقدس وأخيراً «صفقة القرن» فضلاً عن باقي الدعاية الأمريكية من معسكر ترامب لصالحه، ورغم استثمار نتنياهو لها في حملاته السياسية الدعائية للانتخابات، إلّا أنه لم يحصد أصواتاً انتخابية تمكن كتلته من تشكيل الحكومة، علماً أن هذه الديمقراطية المزيفة بـ«أصواتها الانتخابية» تعني في العمق أن توازنات القوى داخل الكيان لا تسمح لأي طرف باستلام دفّة القيادة، واستمرار الحال هكذا ينذر بتفجير تناقضات سياسية أكثر حدّة، تهدد الكيان نفسه لتضعه أمام مفترق طرق، إما أزمة اجتماعية تؤدي إلى حرب داخلية، أو الانتقال إلى شكل أكثر مركزيةً وقمعاً في الحكم، تنفيذاً لـلضرورة التي لم تعد تحتمل رفاه «مسرحيات الديمقراطية».

إنّ انتقال الكيان من شكل حكمٍ إلى غيرهِ هو تعبير آخر عن فضاءات سياسية قديمة وجديدة

أيضاً فضاءات سياسية

إنّ انتقال الكيان من شكل حكم إلى غيره، هو تعبير آخر عن فضاءات سياسية قديمة وجديدة، حيث إن الشكل القديم في الحكم، مع تموّت الأحادية الأمريكية وتراجع واشنطن عن الساحة الدولية لم يعد يتوافق مع التطورات والضرورات الجديدة الناشئة على المستوى الإقليمي والدولي، والتلويح بتنفيذ القرارات الدولية، بالإضافة إلى الحديث عن توحيد الصف الفلسطيني، ليصبح القمع ضرورة لا يمكن إخفاؤها، وهنا يبرز التناقض بين هذه الضرورة، وإمكانية تنفيذ هذا الأمر في الواقع بظروف المجتمع «الإسرائيلي».

برامج الحرب

إنّ الذهاب للشكل الآخر في الحكم وعدم إمكانية استمرار «الهزل الديمقراطي الصهيوني» سوف يؤدي إلى تفعيل ردود فعل اجتماعية داخل المجتمع «الإسرائيلي» نفسه، وتتحرك على إثره التناقضات الداخلية في هذا المجتمع، مما يسبب توترات تؤثر سلباً على قدرته في الحكم.

لكنّ جميع القوى السياسية داخل الكيان مبنية أساساً على فكرة «برامج الحرب» ضمن خطط الاحتلال والتوسّع الصهيوني، وكانت المبارزة فيما بينها تقوم على هذه الأهداف، ولم يُعنَ أيّ منها بالقضايا والمسائل الاقتصادية الاجتماعية.

فنتنياهو وغانتس يتبارزان الآن حول قضايا تتعلق باستقرار «إسرائيل» وأمنها ككل، ويتّهم كلُّ واحد منهم الآخر بأنه يقضي على «الديمقراطية» بممارساته في محاولات منع بعضهم من خوض الانتخابات. وهم باعتبارهم وجهين لعملة واحدة بالنسبة لنا، إلّا أنهما داخل الكيان يمثل كلُّ واحدٍ منهما تياراً مختلفاً، شبيهاً بالانقسام الأمريكي وصدى له.

للمجتمع متطلباته أيضاً

لذا لا يمكن التغافل عن المجتمع الموجود بمتطلباته المعيشية والديمقراطية، حيث إن الأزمة الجارية داخلياً وخارجياً مع تطورها سوف تسبب ضغطاً أعلى عليه، وتسحب منه كل ما قدّم له في السابق من امتيازات «ورفاه» كانت تضمن للكيان الصهيوني استقراراً داخلياً بالحد الأدنى، ولعدم وجود أطراف سياسية تعبّر عن هذه المتطلبات، فإن أزمة اجتماعية ستجري مع ما يصاحبها من توتر، أو تكثر وتتسارع موجات الهجرة من الداخل «الإسرائيلي» نحو الخارج.

إلى الدفن

في الختام: إن كل ما يحيط بكيان العدو، سواء داخلياً أو إقليمياً أو دولياً، بتفاعلاته وتطوراته يؤكد أنه في طريقه إلى الزوال، وما يسرّع أو يؤخر هذا الأمر هو بالدرجة الأولى مسؤولية الفلسطينيين والقوى الفلسطينية نفسها، فكلّما كان إنجاز وحدة الصف أسرع كلّما قَصر عمر الكيان، وفي العكس... وبالخطأ الملموسة، فإن حلّ الدولتين عبر القرارات الدولية سوف يكون أول وتد بنعش الكيان، وليس الأخير.

أمريكا.. متى يصبح «الجوكر» ضرورياً؟



تراجعت حظوظ بيرني ساندرز، أحد المرشحين عن الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة، بعد نتائج ما يسمى «الثلاثاء العظيم» الذي شهد انتخابات 14 ولاية أمريكية ليحصل جون بايدين على الفوز في 9 منها، ولكن ساندرز انتصر على منافسيه في ولاية كاليفورنيا التي تعد الأكبر من حيث عدد السكان، وهذا ما عقد الوضع أكثر وزاد الاحتمالات بدل تقليصها.

■ عماد بيضون

تحت عنوان: «هل ينقسم الحزب الديمقراطي الأمريكي» كتب الصحفي والمحلل الأمريكي دامون لنكر في جريدة «ذا ويك» مقالاً يتحدث به عن الإمكانات الواقعية لحدوث انقسام في الحزب الديمقراطي بسبب الاستقطاب داخل الحزب والانقسام الشديد، ويجري هذا الصراع حسب لنكر بين «يمين الحزب» أو التقليديين، بقيادة نائب الرئيس السابق جو بادين وبين ما أسماه «يسار الحزب» ممثلاً بيرني ساندرز.

لكن ومع نتائج «الثلاثاء العظيم» تراجع احتمال هذا الانشقاق، لأن الحزب وعلى ما يبدو لن يعطي ورقة الترشيح لساندرز.

لكنَّ المهم الآن هو إيضاح آلية رمي الأوراق في لعبة النظام الأمريكي، وكيف تجري عملية الانتقال السلس للسلطة أو الصعب، كما جرى مع الرئيس الحالي ترامب، وما هي الآلية التي تحكم عملية انتقاء المرشحين والروؤساء بحسب كل مرحلة تاريخية وبحسب ضرورتها.

من هو بيرني ساندرز

هو «اشتراكي ديمقراطي» أمريكي صعد نجمه عقب التحولات العالمية الكبرى التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، وكان صعوده مشابهاً لصعود عدد من الأسماء ضمن دول المركز الرأسمالية، مثل جيمي كوربن في العمال البريطاني، وجان مليشون المنشق عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الفرنسي، الذين كانوا يحاولون إيجاد حل تجميلي يضمن توازناً أعلى في الاقتصاد لصالح الطبقات الأكثر فقراً وتهميشاً، التي نشأت وتضخمت كنتيجة لسنوات طويلة من إتباع النموذج النيوليبرالي الذي أوصل الولايات المتحدة الأمريكية لأعمق أزمة اقتصادية في تاريخها.

في الحقيقة، يكمن طرح ساندرز وأشباهه بأنه محاولة اضطرارية لإعادة توزيع للثروة بهدف الحفاظ على المنظومة الرأسمالية نفسها، ويمكن النظر إليها على أنها إعادة اعتبار للكينزية، في محاولة لخلق نموذج مشابه لما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أزمة 1929، ولكن ولأنه لا يمكن المرور بنفس النهر مرتين، تظهر محاولة النظام الأمريكي العام لتوليد ورقة جوكر للّعب وقت تشتد الأزمة بنفس الطريقة القديمة أمراً مضحكاً في ظل أزمة أعمق وأشد وبحكم عوامل المركزية المطلقة لرأس المال الأمريكي، إلا أنها ستكون الجدار الأخير لحماية المنظومة كلّها من الإنهيار.

متى ستلعب الورقة؟

كل الاحتمالات واردة في قضية ساندرز، حيث لم يُحسم أمر عدم اختيار تياره للمشاركة في الانتخابات، فهذا النمط من التيارات التي ترفع «الاشتراكية» شعاراً لها، تبدو لوهلة من خارج المنظومة، إلّا أنه تجري رعايتها من قبل المنظومة الرأسمالية ذاتها، وتحاول تطوير أدواتها لاستخدامها عند الحاجة.

فأمام الحزب الديموقراطي اليوم خياران، إما أن يعطي جون بايدين فرصة أخيرة بوصفه ممثلاً عن التيار التقليدي ويقود بذلك بايدين «الديموقراطيين» رافعاً شعاره الوحيد «القضاء على أسوأ رئيس لأمريكا». أو أن يقلب ساندرز الطاولة بعد أن يحصل على ما تبقى من أصوات، فيحصل بالتالي كلّ من المرشحين على أقل من الحد الأدنى للأصوات، وهو ما يعني ارتفاع احتمال الشقاق داخل الديموقراطيين.

التيار لا ينتهي ب تقاعد ساندرز

إذا لم يتم ترشيح بيرني في هذة المرة فهذا يعني عملياً تقاعده، ولكن لا يعني «تقاعد» تياره، بل على العكس سيتم تطويره في السنوات الأربع القادمة بالاستعانة بالأزمة الاقتصادية الدائمة. فلهذا التيار فائدة كبيرة، فهو لا يطرح حلولاً حقيقة في برنامجه، سواء على مستوى السياسات المالية أو النقدية أو حتى على مستوى التدخل الأمريكي، بل يؤطر بطريقة ما ذلك الغضب الأمريكي الناتج عن تحول العيش في الولايات الأمريكية إلى حلم صعب المنال. أي إنه مقبول من النخب المالية الأمريكية التي تراه شراً لابد منه خير من ثورة حقيقة اشتراكية تحول وجهة أمريكا للأبد. لكن ما يجب إدراكه أن فتح الطريق مرة أخرى لتيارات «شبه اجتماعية» ومع ما يحمله من إمكانية تحويل أي مد ثوري إلى فعل تصالحي، لكنه يحمل مخاطر ظهور تيارات أكثر ثورية، قد تطيح بالجميع في لحظة تكون فيها المنظومة الحاكمة في أعمق أزمة.

الحقيقة يكمن طرح ساندرز وأشباهه بأنه محاولة اضطرارية لإعادة توزيع للثروة بهدف الحفاظ على المنظومة الرأسمالية

الصورة عالمياً



• أعلن رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب، السبت، أنَّ لبنان سيتخلف عن سداد ديون مستحقة عليه بالعملة الأجنبية، داعياً إلى الانخراط في مفاوضات مع الدائنين لإعادة هيكلة هذه الديون.



• أكَّد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن نشر منظومة الدفاع الجوي الروسية إس400 سيبدأ في نيسان المقبل، مضيفاً إن تركيا تملك هذه المنظومة بالفعل، وإن نشرها الكامل سيتم في شهر نيسان المقبل.



• قال المتحدث باسم الخارجية الصينية، تشاو لي جيان، إن الصين ترحّب بمبادرة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لعقد قمة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي «روسيا، الصين، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا».



• أعربت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا عن قلق بلادها حيال الوضع الأمني في مضيق هرمز، مؤكدة أنَّ تواجد السفن الحربية الأجنبية لا يساعد على إرساء الأمن في المضيق.

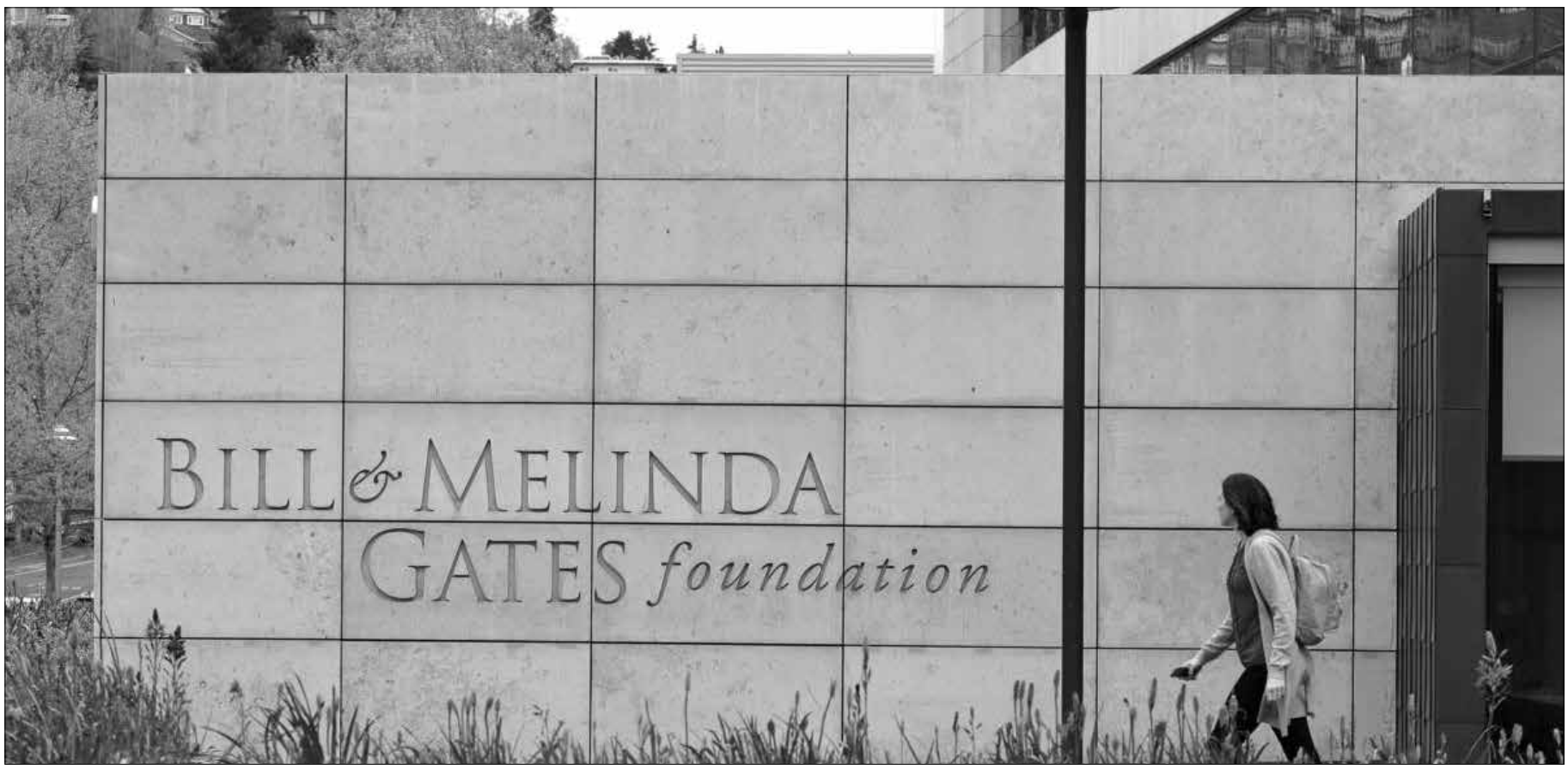


• أعلن دبلوماسي إيراني رفيع المستوى أنَّ الولايات المتحدة تمنع إيصال المساعدات الطبية إلى إيران على خلفية تفشي فيروس كورونا في هذا البلد، متهماً واشنطن بـ«استهداف» الشعب الإيراني.



• أفادت وكالة «شينخوا» الصينية، بأن المستشفى المؤقت في مدينة ووهان، بؤرة تفشي فيروس كورونا، أنهى أعماله صباح اليوم الأحد، وأخضع لكافة أعمال التعقيم.

غيتس والمنظمات غير الحكومية...



غالبية المنظمات غير الحكومية تحمل بنيوياً مخاطر مرعبة. هذا ربّما أقل ما يمكن أن نقوله عنها، معتمدين في ذلك على الدلائل والدراسات المتزايدة عن ارتباطاتها الهيكلية بالرأسمال الاحتكاري. ولكن ربّما الجزء الأخطر هنا هو تسويق هذه المنظمات لنفسها على أنّها منظمات تنموية غير ربحية، مغطين على هدفهم الرئيس المتمثل بتعزيز أجندة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات. وقد تكون مؤسسة غيتس هي إحدى أهم الأمثلة على هذه المنظمات، وسنرى في المقال التالي مدى الأثر التدميري للأموال التي تخصصها وتروّج لها باسم محاربة الفقر والتنمية.

■ كولين تيدهنتر
تعريب: عروة درويش

تأسست منظمة بيل وميليندا غيتس في عام 2000 وتملك أصولاً بقيمة 46،8 مليار دولار «2018»، وهي تتبرع وتوزع المساعدات أكثر من أيّة حكومة في العالم. وهدفها المعلن: تعزيز الرعاية الصحية حول العالم وتقليص الفقر الشديد.

في 2016، تم اتهام المنظمة بالقيام بشكل خطر وغير مسؤول بتشتيت اتجاه التنمية العالمية، وذلك في تقرير مشترك لعدّة مجموعات وجامعات. وقد ذكر التقرير بأنّ إستراتيجية مؤسسة غيتس الرئيسة تعتمد على تعميق اعتماد الجنوب العالمي على الشركات العابرة للحدود. وكما قالت بولي جونز، رئيسة حركة العدالة العالمية وأحد معدّي التقرير: «المؤسسة تعزز دون هوادة مبادرات الشركات الكبرى مثلما يحدث في القطاع الزراعي وقطاع الرعاية الصحية والتعليم الخاصين. وهذه الأعمال تؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر وعدم الوصول إلى الموارد الأساسية التي يفترض أن تقوم المؤسسة بالتخفيف منها لا مفاقمتها».

تعمل مؤسسة غيتس بشكل وثيق مع شركة كارغيل متعددة الجنسيات المتخصصة بالإتجار بالمواد الزراعية على مشروع بقيمة 8 ملايين دولار «تطوير سلسلة قيمة الصويا» في إفريقيا الجنوبية. كارغيل هي اللاعب العالمي الأكبر في إنتاج الصويا وتجارته، ولديها استثمارات هائلة في أمريكا الجنوبية، حيث تسببت الزراعة الأحادية للصويا المعدلة وراثياً وما يتبعها من مواد كيميائية بالكوارث للسكان الريفيين وأدت إلى مشاكلات صحية وضرر بيئي.

إنّ المشروع الممول من مؤسسة غيتس سيسمح لشركة كارغيل غالباً بالسيطرة على سوق الصويا الإفريقي غير المستغل حتى الآن، وسيؤدي في نهاية المطاف إلى نشر الصويا المعدلة وراثياً في القارة الإفريقية. كما تقوم مؤسسة غيتس بدعم شركات بذور ومواد كيميائية أخرى، ومنها دوبونت وسنجنتا وباير. إنّها تعزز بفاعلية نمطاً معيناً من الإنتاج الزراعي، وهو النمط الذي يستخدم البذور والمواد الكيميائية التي تمتلك شركات متعددة الجنسيات براءات اختراعها، وكذلك نمط خصخصة الخدمات والتركيز على الزراعة الأحادية.

إنّ ما تفعله مؤسسة غيتس ليس أكثر من المساهمة في جهد ما يسمى بمبادرة «التحالف لأجل ثورة خضراء في إفريقيا AGRA»، والتي تعتمد على خطاب أنّ الجوع وسوء التغذية المنتشرة في إفريقيا يسببها بشكل رئيس النقص في التكنولوجيا والأسواق الفاعلة. إنّ «AGRA» تستثمر بكثافة وبشكل مباشر في تشكيل السياسات الحكومية في إفريقيا فيما يخص القطاع الزراعي، مثل المتعلقة بتوزيع الحبوب والأرض وفتح الأسواق الإفريقية أمام الشركات الزراعية الأمريكية.

أكثر من 80% من واردات الحبوب في إفريقيا تأتي من قيام ملايين المزارعين الصغار بتدوير وتبادل البذور من عام إلى آخر. لكنّ «AGRA» تسعى إلى تعزيز الإنتاج التجاري للبذور كي تدعم إنشاء أنظمة بذور تجارية تعتمد على المواد الكيميائية، الأمر الذي ستكون نتيجته تمكين الشركات الكبرى التي تسيطر على أبحاث البذور وتطويرها على الإنتاج والتوزيع.

إنّ مراجعة للقوانين الوطنية والتغيرات الحاصلة في مجال مراقبة الدول المحلية للحبوب على مدى العقدين الماضيين، والذي تمّ بدعم من صندوق المساعدات الأمريكي ومجموعة الثماني الكبار، ومعهم مؤسسة غيتس وآخرون، ستكشف فتح الباب واسعاً أمام الاستيلاء المتنامي للشركات على عملية إنتاج الحبوب، ومن ضمنها القيام بالاستحواذ على أيّة شركة خاصة وعامة لديها كمية معتبرة من الحبوب في إفريقيا.

مؤسسة غيتس ناشطة أيضاً في مجال الصحة الأمر الذي يثير السخرية نظراً لتعزيزها للزراعة التجارية واعتمادها الجوهري على الكيماويات الزراعية الضارة بالصحة

غيتس والمبيدات والصحة العالمية

مؤسسة غيتس ناشطة أيضاً في مجال الصحة، الأمر الذي يثير السخرية نظراً لتعزيزها للزراعة التجارية واعتمادها الجوهري على الكيماويات الزراعية الضارة بالصحة. لم يفت هذا الأمر ناشطة البيئة الطبيبة روزماري ميسون.

أشارت ميسون مراراً إلى أنّ مؤسسة غيتس من الدافعين الكبار نحو الكيماويات الزراعية والبذور المحفوظة ببراءات اختراع. وأضافت إنّ غيتس تتعاون مع شركة باير لتعزيز ما يسمى «المناهج الكيميائية الجديدة» و«حماية المحاصيل البيولوجية» عبر تشجيعها لمبيعات الكيماويات الزراعية والبذور المعدلة وراثياً على نطاق واسع في الجنوب العالمي.

بعد قراءتها للتقرير المشترك بين منظمتي الصحة العالمية واليونيسيف بعنوان «مستقبل أطفال العالم»، لاحظت ميسون الغياب الواضح للحديث عن المبيدات، كان هناك ذكر للحاجة للمزيد من التشريعات بخصوص التبغ والكحول والحليب المجفف والمشروبات المحلاة بالسكر، لكن لا ذكر للمبيدات الزراعية.

لكن لم يجب على ميسون أن تشعر بالغرابة، فأغلب الباحثين البالغ عددهم 42 «إن لم نقل جميعهم» والموجودة أسماؤهم في التقرير هم بطريقة أو بأخرى يعتمدون من خلال منظماتهم على التمويل الذي يتلقونه من مؤسسة غيتس. ولا يغيب عنا أنّ مؤسسة غيتس هي من الممولين الكبار لمنظمة الصحة العالمية ولمنظمة اليونيسيف. غيتس هي المساهم الأكبر بميزانية منظمة الصحة العالمية في الأعوام الماضية، فقد زودتها في عام 2015 مثلاً بنسبة 11% من ميزانيتها، أي قرابة 14 ضعفاً مما تساهم به الحكومة البريطانية.

هذا يفسر سبب عدم ذكر تقرير بهذا الحجم لتأثيرات المبيدات الزراعية. وكما قال خبير الأمم المتحدة باسكوت تونكاك في مقال له في عام 2017: «أطفالنا ينمون ويتعرضّون لمزيج من السموم من مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية ومبيدات الفطور. توجد هذه السموم في غذائهم ومياههم، بل ويتجرعونها بشكل كبير في حدائقهم وساحات لعبهم. لا تزال بعض الحكومات تصرّ على أن تكون معايير حمايتنا من هذه المبيدات مرتفعة، لكن وبوصفي عالماً ومحامياً متخصصاً في الكيماويات وآثارها في خرق حقوق البشر، فأنا أتوسلكم لمنعها. الشهر الماضي تمّ تصنيف الغليفوسات، وهو أكثر المبيدات الحشرية شيوعاً في العالم، بأنّه آمن. لقد كان أمراً صادماً صدور مثل هذا القرار، خاصة وأنّ وكالات الصحة الأوروبية قد نسخت معلوماتها ولصقتها من صفحة الشركة المصنعة للكيماويات مونسانتو».

هل يمكن إدارة خطر المبيدات؟

رفض تونكاك مؤخراً الفكرة المروج لها عن القدرة على إدارة خطر المبيدات الكيماوية عالية السميّة. كتب في مقال له عن عدم وجود شيء يمكنه الحد بشكلٍ مستدام من خطر الاستخدام واسع النطاق للمبيدات الحشرية شديدة السميّة.

«في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهي أكثر معاهدات حقوق الإنسان المصادق

تعزيز الاحتكارات بذرائع التنمية



عليها في العالم «الولايات المتحدة فقط ليست عضواً بها»، أعلنت صراحة أنّ على الدول التزامات بحماية الأطفال من التعرض لأيّة كيماويات سامّة، ومن الغذاء والمياه الملوثين، وضمان قدرة حصول جميع الأطفال على أعلى مستويات الصحة الممكن تحقيقها. لكنّ هذه الحقوق ينتهكها نظام المبيدات الزراعية الحالي. إنّ هذه الكيماويات موجودة في كلّ مكان وغير ظاهرة».

أضاف تونكاك ما أشار إليه أطباء الأطفال من أنّ تعرض الأطفال للمبيدات الزراعية يخلق «جائحة صامتة» من الأمراض وعدم الاستقرار. أشار لأنّ تعرض الحوامل والأطفال لهذه المبيدات متصل بعيوب الولادة وبالسكري والسرطان، وأعلن بأنّ الأطفال تحديداً، ضعفاء عند التعرض لهذه الكيماويات السامة لكونها تخلق عندهم آثاراً لا يمكن عكسها.

لكن ورغم ذلك، يبدو بأنّ مصنعي الكيماويات الزراعية لا يعبؤون بالأطفال والبشر، بل بالربح فقط. ففي تقرير مشترك حديث بقيادة مجموعة «العين العامة»، تبيّن بأنّ أكبر خمس شركات تصنيع مكملات زراعية في العالم تجني أكثر من ثلث أرباحها من المنتجات الكيماوية ذات السميّة الشديدة على الصحة والبيئة.

كما أشارت ميسون إلى التحليل الكبير لقواعد البيانات لأكبر منتجي هذه الكيماويات لعام 2018، والذي أظهر أنّ شركات المكملات الزراعية تعتمد ضمن مبيعاتها على نسبة 35% من هذه الكيماويات شديدة السمية على البشر والحيوانات والنظام البيئي، المنتجات التي تعتبرها أغلب الأنظمة التشريعية الصحيّة المتطورة من المسببات الرئيسة للسرطان وفشل الإنجاب.

وهذا التحليل لم يشمل أكثر من 40% من سوق المبيدات الزراعية العالمي البالغ 57,6 مليار دولار وفقاً لتقديرات عام 2019. وبالعودة إلى مؤسسة غيتس، فهي تعزز نموذجاً زراعياً كثيفاً من استخدام هذه المبيدات، يتوافق مع احتياجات وسلاسل قيمة الشركات الزراعية العملاقة.

أشارت ميسون في رسالتها إلى البروفسور أنطون كوستيلو، المشرف على دراسة منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، إلى التأثيرات المباشرة المرتبطة بالغليفوسيت والمذكورة في أكثر من تقرير علمي سابق، وذكرت دراسات محكّمة وإحصائيات رسمية تشير إلى كون الغليفوسيت يؤثر على الأمعاء الدقيقة ومسؤولاً عن أزمة الاستقلاب العالمي المؤدية لجائحة البدانة. وقد أوردت دلائل على أنّ الغليفوسيت يتسبب بتغييرات جينيّة لدى البشر والحيوانات، وأمراض عابرة للأجيال.

اعتاد الخطاب السائد على لوم الأفراد على اعتلالهم وظروفهم بحجة أنّها ناتجة عن «نمط حياتهم» غير الصحي. لكنّ الدعاوى التي رفعها 42,700 شخصاً على شركة مونسانتو ومالكتها شركة باير بسبب الإصابة بسرطان الليمفوما اللاهودجكينية، والتي قامت الشركة بحلّها بشكل سري خارج المحكمة، يجب أن تجعلنا نعيد النظر في الخطاب السائد للإعلام.

أشارت ميسون إلى أنّ الازدياد المطّرد السنوي في أعداد السرطانات الجديدة والزيادة في معدلات الموت من ذات السرطانات، مع عدم قدرة الحالات الشافية على تغيير الأرقام، يجعل من عدم البحث عن التأثيرات الكيماوية للمبيدات الزراعية المرتبطة بالأمراض ضرباً من الجنون.

إننا بتعرضنا على طول عمرنا إلى آلاف الكيماويات الصناعية التي تلوّث دمنا وبولنا والتي ظهرت في كلّ شخص خضع للفحص تقريباً، تجعلنا أمام «عملية تسميم جماعية عالمية».

مشهد مؤسسة غيتس السريالي

كجزء من إستراتيجية الهيمنة، تصرّح مؤسسة غيتس بأنّها تريد أن تضمن الأمن الغذائي العالمي وأن تحسّن الصحة والتغذية. لكنّ مشاريعها في الواقع تقوم فقط بزيادة الدخل الصافي لشركات الكيماويات والأدوية.

كي نفهم المنظمات أمثال مؤسسة غيتس علينا أن نتخطى الأهداف المعلنة المتمثلة بالإحسان والتنمية وأن نفهمها كذراع إيديولوجيّة لإنتاج الموافقة ومنع أو تهميش أيّة ثورة زراعية جذرية

عامي 1966 و1970.

بينما اليوم، تستورد القارة 25% من غذائها، حيث تحوّلت كلّ دولة إفريقية تقريباً إلى مستورد صاف لغذائها. وبشكل أكثر عمومية، كانت الدول النّامية تنتج فائضاً غذائياً بقيمة مليار دولار سنوياً في السبعينات، أمّا اليوم ووفقاً للإحصاءات منذ 2004 فهي تستورد ما قيمته قرابة 11 مليار دولار سنوياً.

تعزز مؤسسة غيتس نمط الزراعة التجاري– الشركاتي الذي يشكّل جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي الذي يتميز بكونه غير عادل في سياساته التجارية وبتهجيره السكان واستحواذه على أراضيهم «الأمر الذي تدعوه مؤسسة غيتس بمصطلح ملطّف: حركيّة الأرض land mobility»، ويعتمد نظام المحاصيل الأحادي، ويشوّه البيئة والتربة، ويسبب الأمراض والحميات سيئة التغذية، ويضيّق أفق الزراعة ويؤدي لنقص المياه والتلوّث والقضاء على التنوع الحيوي.

مؤسسة غيتس، وغيرها من المنظمات الشبيهة، تساعد الشركات الكبرى على مواءمة وتسليع المعرفة. فعلى سبيل المثال، تتلقى «المجموعة الاستشارية لأبحاث الزراعة الدولية CGIAR» مع مراكزها الخمسة عشر من مؤسسة غيتس تمويلاً بمقدار 720 مليون دولار منذ عام 2003. ذكرت فيندانا شيفا في مقال لها أنّ هذه المراكز تسرّع تحويل الأبحاث والبذور لتخدم الشركات، فالبرامج الصحية التي تدعمها تقاس فقط بمقاييس محددة تسهّل عملية بيع المنتجات التي تبيعها شركات الأدوية الكبرى التي تكون المؤسسة شريكة لها. يشرح الباحث جاكوب ليفيش بأنّ مؤسسة غيتس لا تسهّل إجراء الاختبارات السريرية منخفضة التكاليف وغير الأخلاقية في الجنوب العالمي «والتي تترك المشتركين فيها في حالة مدمَّرة» وحسب، بل تساعد أيضاً في خلق أسواق جديدة لمنتجات «مشبوهة» تنتجها الشركات الصيدلانية.

وبما يخص الأمن الغذائي، كانت المؤسسة تقوم بفعل أفضل لو أنها تدعم نماذج الزراعة البيئية «الخالية من الكيماويات»، والتي وفقاً لتقارير عدة صادرة عن الأمم المتحدة قد ساهمت في ضمان أمن غذائي عالمي عادل. لكن مثل هذا الفعل سيترك المزارعين الصغار دون مساس وغير معتمدين على الرأسمال الغربي، الأمر الذي يناقض هدفي الشركات متعددة الجنسيات التي تدعمها المؤسسة: الاستحواذ والاعتماد السوقي.

وهذان الهدفان ليسا جديدين بل لطالما كانا جزءاً من إستراتيجية مُستخدمة لعقود، حيث شاهدنا تدعيم نظام الغذاء العالمي المعتمد على الواردات الزراعية، وعلى الزراعة الأحادية، المتصلَين بالديون السيادية ودفعات الديون والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعمليات التكييف الهيكلي. وقد كانت حصيلة كل ذلك تشريد الفلاحين المنتجين للغذاء، وتقوية احتكارات الشركات الزراعية الغربية وتحويل الكثير من الدول من الاكتفاء الغذائي الذاتي إلى مناطق عجز غذائي.

وفي الوقت الذي تنشغل فيه مؤسسة غيتس في دعم وتقوية هيمنة احتكارات الشركات الزراعية الغربية في إفريقيا تحت ستار ضمان «الأمن الغذائي»، فمن المريح بالنسبة لها تجاهل حقيقة أنّ إفريقيا في وقت إنهاء الاستعمار في ستينات القرن العشرين، لم تكن مكتفية ذاتياً غذائياً وحسب، بل كانت صادراتها الصافية من الغذاء هي قرابة 1,3 مليون طن سنوياً بين

ما يسهل تسجيل الملكية الفكرية لهذه البذور ويشكل الاحتكارات التي تدعّمها قوانين الملكية الفكرية ووسائل إنفاذها.

وقد ذكرت شيفا بأنّ مؤسسة غيتس بالتعاون مع مؤسسة روكفلر، بالإضافة إلى كونهما تسيطران وتستحوذان على البذور من المزارعين عبر العالم ووضعها في بنوك «CGIAR» للحبوب وتسجيلها ببراءات اختراع، فهما تستثمران بشدّة في جمع البذور وتخزينها في منشأة سفالبارد في القطب الشمالي، أو ما يسمّى بقبو يوم القيامة.

كما تموّل المؤسسة «DivSeek»، وهي مبادرة دولية تسجل براءات اختراع لمجموعات البذور عبر إعادة هندستها وراثياً. هناك اليوم قرابة سبعة ملايين غلّة محصولية في بنوك البذار العامة، ووجود أمثال هذه المبادرة تسعى إلى سرقتها وتسجيلها كتعديلات جينومية لبراءات اختراع وإتاحتها فقط للشركات الاحتكارية الكبرى، الأمر الذي يحرم الفلاحين الذين طوّروا هذا التنوع من ثمار عملهم، ويمنعهم حتى من إعادة إنتاجه بعد تسجيله.

إن مؤسسة غيتس دوماً جزء من المشكلة بما تدعمه. فكما كتب آشوك كومبامو مؤخراً: الهدف الرئيس من دعم التكنولوجيا الحديثة– سواء البذار المعدلة وراثياً، أو الكيماويات الزراعية أو المعرفة التي تم تسليعها– على نطاق واسع هو جعل المخرجات والمدخلات الزراعية سلعاً بجوهرها، ممّا يخلق اعتماداً يجعل كلّ العمليات الزراعية ضمن النطاق الرأسمالي.

كي نفهم المنظمات أمثال مؤسسة غيتس، علينا أن نتخطى الأهداف المعلنة المتمثلة بالإحسان والتنمية، وأن نفهمها كذراع إيديولوجيّة لإنتاج الموافقة، ومنع أو تهميش أيّة ثورة زراعية جذرية يمكنها أن تغيّر في بنى السلطة القائمة، بحيث تخرج عن نطاق خدمة المصالح الرأسمالية. وعليه لا يمكن لأيّ نشاط لمؤسسة غيتس أن يخرج عن هذا الإطار، ومن هذه الزاوية فقط يمكننا النظر.

آراء الدول في بعضها على لسان حِمارين

عثرنا في مجلة «كلاريون» الإنكليزية على حدث فكاهي بمناسبة الحديث عن «مؤتمر نزع السلاح» والمناقشات القائمة حوله بقالب الرواية التالية:





■ سليم خياطة

فصل أول

كان في قديم الزمان حماران يعيشان بهدوء في حقل كبير. وكان في الحقل عشب يكفي لكل حمير العالم.

فصل ثان

لكن الحمار الأول فكر يوماً أن بإمكان الحمار الثاني أن يأكل أكثر من حصته الاعتيادية. فقال في نفسه: «يجب أن أمنعه!» وأخذ يضاعف مجهوده ونهيقه «الوطني» ساعياً إلى بناء حصن منيع حول إحدى زوايا الحقل التي اختصها لنفسه.

فصل ثالث

رأى الحمار الثاني ذلك، فقال أيضاً: «لماذا يستملك هذا الحيوان لنفسه على إحدى زوايا الحقل؟ والله لو تركته يفعل ما يشاء لعدني الجميع أحمر الحمير!» وابتدأ لساعته يجمع حوله أكواماً من العشب تفوق في ارتفاعها أكوام جاره، حتى تصبب منه العرق وسال على حوافره.

فصل رابع

رأى الحمار الأول أن الحمار الثاني يجمع أكواماً من العشب أعلى من التي عنده، فقال: «ها! ها! هل هو حمار إلى هذه الدرجة أنه يعتقدني أحمر منه؟» وقام لساعته تحت جنح الظلام، فقطع سراً كمية كبيرة من العشب وزادها على أكوامه القديمة.

فصل خامس

اغتاظ الحمار الآخر لهذا العمل الوقح، فحصد كل العشب الذي أمكنه حصده وزاده على الكميات التي كانت عنده.

فصل سادس

أخيراً، لم يبق في الحقل عشب، فمات الحماران جوعاً وحمرنة! ....

رأي همجي

إن لموسوليني آراء مشهورة في كونها من بقايا أفكار الغزاة الآسيويين أمثال هولاكو وجنكيزخان. و«الدهور» تنصح جميع من يجهل هذه الآراء من العرب أن يطالعوا فصل «الديكتاتور» في كتاب «حميات في الغرب». على أن صاحب الكتاب، الذي كاد لا يترك شاردة ولا واردة عن شخص موسولينيٍ دون أن يذكرها، نسي الحكمة التالية التي كتبها موسوليني ليتعلمها الأطفال الإيطاليون في كتبهم المدرسة، وها هي نصيحته لأولئك الأطفال:

«يجب أن تعشق البندقية، وأن تعبد المترايوز- نوع من المسدسات، المحرر-، وأن يكون صديقك الأصدق خنجراً إلى جانبك».

فتأمل طفلك، أيها القارئ، عاشقاً ومتعبِّداً وصديقاً على الموضة الموسولينية، ثم فكر فيما إذا لم تكن خطيئتك، بل جريمتك الكبرى، كونك تزوجت وجلبت أطفالاً لتعشّقهم البنادق والخناجر ...

رأى سليم خياطة النور في 1909 في أمريكا. وكان لسليم خياطة الأب صلات مع شيوعيي أمريكا، ناشطاً في لجنة «ارفعوا أيديكم عن روسيا السوفيتية». عاد خياطة الابن إلى دمشق لثلاث سنوات 1929– 1932 ونال فيها شهادة الحقوق. في تلك الفترة كان على اتصال بالحزب الشيوعي. تعرض للاعتقال مع رفاقه عام 1934 وعام 1939 لمناهضتهم الحرب والاستعمار والفاشية. من كتبه: حميات في الغرب 1933، على أبواب الحرب 1934، الحبشة المظلومة 1935. والعديد من المقالات في مجلات الدهور والطلعية 1934–1939. نشر مقاله «آراء الدول في بعضها على لسان حمارين» في مجلة الدهور، المجلد الثالث، العدد الخامس، تموز 1934 أثناء مناهضته للحرب والفاشية.

إصدارات صينية باللغة العربية

ينشر الحزب الشيوعي الصيني إصدارته النظرية والعلمية باللغات العربية والروسية والألمانية والإسبانية والفرنسية والإنكليزية واليابانية والصينية، منذ عدة سنوات، وذلك عبر الموقع الإلكتروني «الصين النظرية»، الموقع الذي يستخدم التقنيات الجديدة ومحركات البحث من جيل «IE8,0».



■ قاسيون

ففي قسم «أبرز المجلات»، يتصفح دراسات حول تاريخ الحزب الشيوعي الصيني، والعلوم الاجتماعية والماركسية، والواقع والاشتراكية العلمية والاشتراكية والواقع الصيني، ووثائق الحزب، وجريدة المدرسة الحزبية، والعلوم الاجتماعية الصينية وغير ذلك.

أما في قسم «الكتب الجديدة للعلوم الاجتماعية»، مواد عن الكتب والإصدارات الحديثة الصادرة عن دور النشر والجامعات المختلفة في الصين أبرزها:

لماذا كان ماركس على حق لتيري إيغلتون، دراسة حول حدود تطور الماركسية الصينية في الفترة الجديدة لـ تشنغويين، نظرية الموضوع الإنساني الواقعي في الماركسية لـ تاو فو يوان تاو تينغ ما، انتشار وتطور نظرية الفقه القانوني الماركسي في الصين 1919–1966 لـ تشانغ شياو جيون، دراسة حول أساس ومسار وطريقة ظهور الماركسية في الصين، لـ تشو تشه، خه هوان هوان، البحث في التفكير الفني لكتاب نظرية رأس المال ومسودته لـ وانغ بوه لو.

إضافة إلى كتب: نظرية ماركس الجديدة للعلاقة بين ديكتاتورية البروليتاريا الماركسية والديمقراطية، دراسة حول القيم الأساسية الاشتراكية، النظرية الماركسية للقيمة وبناء قيم المجتمع المتناغم، دراسات نظرية ماركس حول الوجود الاجتماعي، العنصر الماركسي وأهميته المعاصرة، الحدود النظرية للتصيين الماركسي، الحزام الواحد والطريق الواحد والتعاون بين الصين وأوروبا الوسطى والشرقية، قضية ماركس من بروكسل الى بكين، حكايات من طريق الحرير، تاريخ الفكر الاقتصادي الجديد، الاتجاه الجديد للاقتصاد الصيني، الصين والحكومة العالمية وغير ذلك من الكتب والإصدارات.

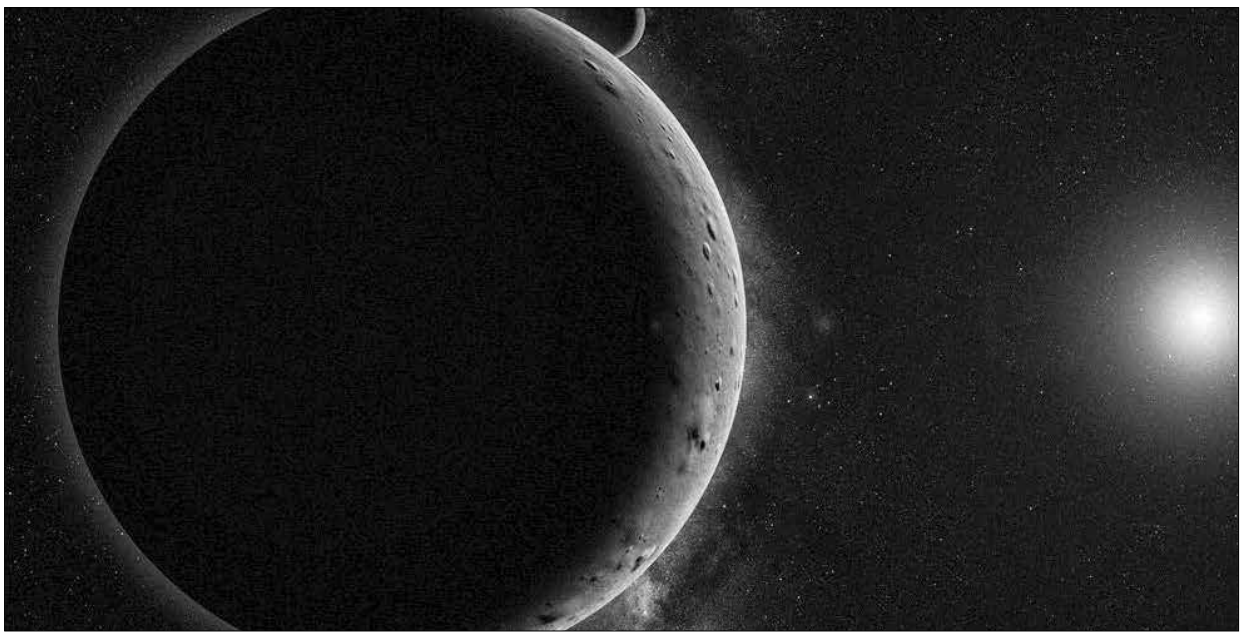
وفي قسم «مؤلفات الزعماء» نقرأ خمسة مجلدات من أعمال ماو تسي تونغ، أما في فصل «وثائق الحزب» نجد وثائق مؤتمرات الحزب الشيوعي الصيني وكلمات القادة الصينيين، إضافة إلى قسمين عن المواد النظرية، وقسم عن الصين اليوم، والذي يحتوي آخر التطورات التي وصلت إليها الصين.

يُذكر أن موقع «الصين النظرية» هو الموقع الإلكتروني متعدد اللغات الذي أنشأته مصلحة التأليف والترجمة للحزب الشيوعي الصيني للتعريف بآخر التطورات في الصين. ويهدف الموقع حسب ما كتبته هيئة التحرير:

«مع تزايد الاتصالات وتوثقها بين الصين ومختلف الدول في العالم، يزداد اهتمام شعوبها بالصين وحاجتها للمعلومات حول الصين. وتعمل المؤسسات ووسائل الإعلام الصينية بنشاط عبر طرق متنوعة لتلبية احتياجات دول العالم للمعلومات عن الصين. ولهذا الغرض، تم إنشاء هذا الموقع الإلكتروني موقع الصين النظرية. سيوفر موقع الصين النظرية المواد النظرية والأساسية المتعلقة بتنمية الصين ونتائج البحوث الجديدة في أوساط الفلسفة والعلوم الاجتماعية. إضافة إلى نشاطات مصلحة التأليف والترجمة للحزب الشيوعي الصيني في مجالات الترجمة والدراسة والمعلومات والنشر والتبادل الدولي والتعريف بالظروف الأساسية والسياسات الوطنية للصين المعاصرة».

أول كوكب قزم في النظام الشمسي باسم صيني

سمى الاتحاد الفلكي الدولي أكبر كوكب غير مسمى في النظام الشمسي مؤخرا باسم «قونغقونغ» إله المياه الصيني. ويعد هذا أول كوكب قزم والوحيد في المجموعة الشمسية الذي يحمل اسماً صينياً، وفقاً للمرصد الفلكي الوطني التابع لأكاديمية العلوم الصينية.



■ قاسيون

وقال قوه لي جيون الباحث في المرصد، إنَّ التسمية حدث مهم سيساعد علم الفلك الصيني على جذب الاهتمام العالمي، حيث تتم تسمية معظم الكواكب القزمة بأسماء أسطورية يونانية ورومانية حسب وكالة شينخوا الصينية. وتابع قوه: لن يساعد هذا فقط في تعزيز فهم دولي أكثر للثقافة الصينية بما في ذلك الأساطير القديمة، ولكن أيضاً جذب المزيد من علماء الفلك ومراقبي النجوم الصينيين للانتباه إلى كوكب «قونغقونغ».

وتم اكتشاف الكوكب المُكَوّد بـ 2007OR10، في عام 2007 من قبل ثلاثة علماء فلك على الحافة البعيدة للنظام الشمسي، خارج مدار نبتون. ويعد أحد الأجرام السماوية الأكثر احمراراً الموجودة في حزام كويبر في النظام الشمسي، وهو يدور حول الشمس في مدار بيضوي. وتم استخدام التسمية الرسمية من خلال تصويت عبر الإنترنت في عام 2019 أطلقه أحد مكتشفيه. وكان التصويت بين ثلاثة أسماء هي قونغقونغ إله المياه الصيني، وهوللي إلهة الشتاء الألمانية، والإله ايلي من الأساطير الإسكندنافية. وجميعها شخصيات أسطورية متعلقة بالمياه والجليد والثلج واللون الأحمر.

في النهاية، فاز اسم إله الماء الصيني قونغقونغ، ذو الشعر الأحمر ورأس الإنسان وجسم الثعبان، بالمسابقة، وتم تقديم اسمه إلى الاتحاد الفلكي الدولي.

وقونغقونغ هو إله الماء الصيني، يصور في الأساطير الصينية والحكايات الشعبية على أنه يمتلك رأساً بشرياً نحاسياً له جبين حديدي وشعر أحمر وجسم ثعبان أو رأس الإنسان والجذع مع ذيل الثعبان. وتعرفه الأساطير بإنه مدّمر، ويلقى عليه اللوم في العديد من الكوارث الكونية. في جميع الروايات، ويخوض صراعاً مع إله النار الصيني. وفي في أواخر شباط الماضي قبل مركز الكواكب الصغرى التابع للاتحاد الفلكي الدولي الاسم وأضافه إلى دليله.

أخبار ثقافية



حواسيب لوحية للطلاب

قدمت مقاطعة قوانغدونغ الصينية حواسب لوحية لأكثر من 9200 طالب فقير لدعمهم في التعلم عبر الإنترنت خلال فترة تفشي فيروس كورونا الجديد، حسبما ذكرت سلطات التعليم المحلية. وقدم صندوق التعليم في المقاطعة الأجهزة اللوحية للطلاب في المدارس الإعدادية والثانوية في القرى الفقيرة في محاولة لتسهيل تعلمهم عبر الإنترنت خلال فترة بقائهم في المنازل بسبب الوباء. وبدأت المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في المقاطعة التدريس عبر الإنترنت، وتوفير الخدمة للطلاب الذين لا يملكون تلفازاً في القرى.



معرض الصور الشعبية

افتتح في متحف الشرق بموسكو معرض «الأنبياء والأبطال، الصورة العربية الشعبية العربية للقرنيْن الـ 19 و20» وذلك في إطار مهرجان «عام الثقافة المصرية في روسيا»، وأشارت وسائل الإعلام إلى أنَّ المعرض سيساعد الروس في الحصول على معلومات أكثر عن الثقافة العربية ويفتح صفحة مجهولة للمواطنين الروس، وهي صفحة الأدب العربي الشعبي. وتعود معظم الأعمال الفنية في المعرض إلى المستشرق يوري زافادوفسكي والفنان إيفان بيليبين. إضافة إلى نماذج نادرة من الصور العربية الشعبية خلال قرنين.

كانوا وكنا



حدث أكثر من 40 إضراباً للعمال في فلسطين بين عامي 1930–1935، وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية تصاعدت الحركة العمالية الفلسطينية، وحدثت إضرابات كبرى، مثل إضراب عمال المعسكرات الذي شارك فيه 28 ألف عامل عام 1944، وإضرابات سكك الحديد وغيرها، وبلغ حجم الطبقة العاملة في فلسطين أكثر من 100 ألف عامل. في الصورة مؤتمر عمال عموم المعسكرات العرب في يافا ربيع عام 1943.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/03/08» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

طرح «مهزوم» لعقل «مأزوم»



إن أغلب القوى السّياسية التغييرية تَسقِط من رؤيتها العديد من القضايا التي تسمح بتحديد طبيعة الأزمة العميقة التاريخية للرأسمالية، كأزمة نمط الحياة القائم على الاستهلاك والعمل المأجور، المؤسِّس لكل تبعات الإنهيار المادي والإغتراب المعنوي/ الروحي. وإسقاط هذا الجانب له تبعات سياسية مهمة، فهو إن تمّ تجاهله يؤدي إلى أخطاء سياسية عميقة منها: تخفيض سقف الهدف والطرح، والتحوُّل من النظرة الشاملة للمجتمع إلى نظرة اقتصادوية وحيدة الجانب، لا تطال مجمل الطاقة الاجتماعية الكامنة القادرة على أن تحمل مشروعاً جذرياً شاملاً.

■ محمد المعوش

التطرّف «السياسوي»

هذا الإسقاط هو التخلّي الضمني عن مقولات منهجية ماركسية- لينينيّة أهمّها قراءة الجديد التاريخي لتطوّر النظام العالمي للإمبريالية في شموليّته. إنه التخلّي عن مفهوم التمرحل والتطوّر في الرأسمالية في طورها الإمبريالي. فعلى الرغم من محاولة أغلب قوى اليسار الماركسي عالمياً على «تحليل» الصراع، إلّا أنها في تحليلها هذا تصرّ على البعد السياسي الفوقي، ولا تزال تعتمد على مقولات تنتمي إلى مراحل سابقة، وما تقوم به فقط هو إعادة ترتيب للعناصر السابقة في خطابها. وهي بذلك تخطئ ليس فقط في فهم قوانين الصراع السياسي المتحوّلة، بل يمنعها ذلك من رسم الحدود التاريخية للإمبريالية. لأن إسقاط «التّمرحل» يؤبد العلاقات القائمة في الزمن، فهذا الزمن بالنسبة لهذا العقل الجامد هو زمن متماثل لا جديد فيه. هذا مثلاً يجعلها تفصل بين الإمبريالية والرأسمالية، وهذا نابع من وهم فكري هو نتيجة الانقسام السياسي في القرن الماضي بين قوى الاشتراكية وقوى الإمبريالية. أي إن ما يقوم به هذا الفكر المثالي «اليساري- الماركسي» هو مماثلة العلاقات الإمبريالية مع الدول نفسها، وتصير بالنسبة له الإمبريالية هي دولة أو مجموعة دول، بينما هي بالفعل بنية علاقات تتمثل فوقياً بأطر سياسية كالدّول. وعلى الرغم من العبارات الاقتصادية في هذا التحليل، إلّا أنه يُبقي على العلاقة الإمبريالية علاقة «سياسية خارجية» وهذا ما اعتبره لينين في نصّه: «بصدد الكاريكاتور عن الماركسية، وبصدد «الاقتصادية الإمبريالية» أنه: «تعريف سياسي صرف، سياسي فقط للإمبريالية... يتملّص من التحليل الاقتصادي»، واعتبره «يخلط بين جوهر الإمبريالية الاقتصادي وبين اتجاهاتها السياسية»، وهذا الفهم المغلوط تكرار لفهم كاوتسكي الذي نقضه لينين باعتبار الإمبريالية «مجرد نظام للسياسة الخارجية». وهذا التماثل يجعل هذه القوى غير قادرة على فهم موقع الدول الاشتراكية السابقة في المعادلة «الصين وروسيا تحديداً»، فتظهر هذه الدّول بالنسبة لهذا الفكر كرأسماليات خارج الإمبريالية، لا كدول ضمن البنية الإمبريالية وخاضعة لقوانينها الاقتصادية «الاحتكارية».

التطرّف «الاقتصادوي»

هذا «التطرّف السياسوي» يؤدي بالمقابل إلى «تطرّف اقتصادوي»، فالفصل بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي يجعل من أغلب قوى اليسار، التي لا زالت غير قادرة على التقاط قانونية المرحلة الجديدة، يجعلها تتجاهل تطور التناقض في البنية الاقتصادية للرأسمالية، كونها لا زالت تنطلق في تحليلها من المستوى السياسي الفوقي. وكونها كذلك، فهي تنفي حتى تطور التناقض التحتي الاقتصادي في البنية الإمبريالية، ما ينتج عنها نفي لتطور التناقض ضمن الرأسمالية نفسها. فالتعريف «السياسي الصرف» للإمبريالية يعني تلقائياً الفصل بين الرأسمالية كبنية وبين الإمبريالية. وكون الإمبريالية لا تتطور بنيوياً يعني أنها تتجدد بلا حدود، وهكذا يسقط تلقائياً مفهوم تراجع الإمبريالية التاريخي، ويعني تالياً تخفيض السقف السياسي للصراع ضد الإمبريالية، ويفقد الصراع معها طابعه الثوري، أي نفي احتمالية استنفادها لأفقها التاريخي. هذا بذاته يسقط نقيض الإمبريالية من الاحتمال، أي الاشتراكية. وهكذا يسقط مجمل البناء الفكري والسياسي للماركسية- اللينينية. هكذا ينحصر الصراع مع الإمبريالية بتغييب طرح نقيض الرأسمالية كبنية سياسية-اقتصادية بديلة. هذا هو «التطرف الاقتصادوي» عبر نفي التحول السياسي نفسه، وتخفيض سقف الصراع السياسي، وتفريغ الممارسة من جوهرها السياسي الثوري، والتركيز على تعديلات في البنية الرأسمالية نفسها على مستوى الاقتصاد، وليس على مستوى الإنتاج. وهنا أصل القناعة الضمنية لهذا الخط الاقتصادوي بعدم القدرة على القطع مع الرأسمالية اليوم. وهنا يطل لينين مرة جديدة، عندما اعتبر أن الصراع مع الإمبريالية هو ذاته صراع مع الرأسمالية كشكل حضور العلاقات الإمبريالية في دولة ما. أي ما يمكن التعبير عنه بالـ «الفهم الداخلي» للإمبريالية بدل «الفهم الخارجي» الذي نقده لينين سابقاً.

إن نفي التطوُّر في البنية الرأسمالية والفصل بين الاقتصادي والسياسي ينفي تطور علاقة الإنسان الفرد بالمجتمع

تبعات أخرى لهذا الخط

إن نفي التطوُر في البنية الرأسمالية، والفصل بين الاقتصادي والسياسي، ينفي تطور علاقة الإنسان الفرد بالمجتمع، ويحافظ بالتالي على علاقة اقتصادية ينتج عنها معاناة مادية «مباشرة» فقط تشبه المعاناة التي سادت في المرحلة الثورية الأولى في القرن الماضي. فالخط الاقتصادوي ينفي مفهوم «نمط الحياة الرأسمالي» وتأثيره الشامل على الإنسان الفرد وذاته المأزومة، وينفي أزمة هذا النمط الشامل، ما يعني نفي ضرورة نمط حياة جديد. فالإنسان اليوم يعيش أزمة مركّبة مادية ومعنوية. وعلى الرّغم من حدّة الجانب المادي من الأزمة كالأمن والخوف المباشر على الحياة ربطاً بالأمراض والأوبئة والحرب، كما قضية الجوع، إلّا أنّ الجانب المعنوي حاضرٌ إما مباشرةً أو ضمنياً حسب ظروف كلّ بلد والصراع الدائر فيه.

والمعنوي هذا لا يمكن حلّه عبر تحولات اقتصادية كميّة، بل عبر تحولات نوعيّة تطال القاعدة المؤسسة للرأسمالية، أي العمل المأجور والاستهلاك، والانتقال إلى الاشتراكية بما هي الإدارة الجماعية الشعبية للمجتمع، والملكية الجماعية للثروة، أي التحول في جدول الأعمال الليبرالي نفسه. فقط أخبرني عاملٌ شاب في مستودع لشركة مكسّرات: «لا أحسب فقط راتبي الشهري الذي لا يكفيني، بل إنني أحس بتفاهة حياتي التي تضيع مني، أحس نفسي بلا هدف، وغارق في روتين قاتل يومي».